

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة -
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع :

فعالية النظم الاحترازية في تجنب الأزمات

المصرفية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك

تحت إشراف الأستاذ:

د/ أيت عكاش سمير

من إعداد الطالبة:

دوادي فاطمة الزهراء

لجنة المناقشة:

- | | |
|----------|---------------------|
| - رئيسا | أ/مداني لخضر |
| - مشرفا | د/ أيت عكاش سمير |
| - مناقشا | د/ قرومي عبد الحميد |

السنة الجامعية 2014-2015

التشكر

بعد شكر الله شكرا يليق بجلاله ومعظم سلطانه وكبريائه وعظمته ومنه
وكرمه الذي أحاطني به ورعايته في انجاز هذه الدراسة وما توفيقني
إلا بالله والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد وعلى آله وصحبه ومن
ولاه.

أتقدم بخالص الشكر لكل من كان له الفضل علي، وكان عوناً
لي، أخص بالذكر أستاذي أيتة محاش سمير الذي تفضل بالإشراف
علي،

ولا أنسى توجيه الشكر والتقدير لكل أساتذتي الذين لم يبخلوا علي
بالنصح والتوجيه و الإفادة في مجال البحث العلمي في جامعة البويرة.

الإهداء

أهدي عملي هذا لأعز شخصين على قلبي والدي ووالدتي أطال الله
في عمرهما وأمدهما بالصحة والعافية، وإلى كل فرد من أفراد عائلتي
الكبيرة، وبالأخص إلى ابنة أختي هبة الله. دون أن أنسى رفيقات
دربي صديقاتي العزيزات.

دوادي فاطمة الزهراء

الفهرس

الفهرس

الإهداء	
التشكر	
الفهرس ص: IV - IV	
IV	فهرس الأشكال
IV	فهرس الجداول
مقدمة ب-ج	
الفصل الأول: الجهاز المصرفي في ظل العوامة الاقتصادية ص: 51-2	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية
03	المطلب الأول: أسباب ظهور لجنة بازل (الأزمات المصرفية 1970-1980)
05	المطلب الثاني: ماهية لجنة بازل للرقابة المصرفية
07	المطلب الثالث: الركائز الأساسية لاتفاقية بازل الأولى
18	المبحث الثاني: العوامة الاقتصادية وأثارها على الجهاز المصرفي
18	المطلب الأول: العوامة الاقتصادية
30	المطلب الثاني: العوامة المالية
36	المطلب الثالث: أثر العوامة المالية على الجهاز المصرفي
40	المبحث الثالث: تعديلات اتفاقية بازل الأولى
41	المطلب الأول: مضمون الإصلاحات الجديدة
49	المطلب الثاني: نتائج تطبيق مقررات لجنة بازل 1
51	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: تعدد المخاطر المصرفية ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية ص: 81-53	
53	تمهيد

54	المبحث الأول: المخاطر المصرفية وإدارتها
54	المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية
55	المطلب الثاني: أنواع المخاطر المصرفية
65	المطلب الثالث: إدارة المخاطر المصرفية
68	المبحث الثاني: مقررات لجنة بازل الثانية
68	المطلب الأول: أسباب إصدار اتفاقية بازل الثانية
69	المطلب الثاني: أهداف بازل 2
70	المطلب الثالث: مضمون بازل 2
81	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: أثار الأزمة المالية العالمية على لجنة بازل ص: 83-116	
83	تمهيد
84	المبحث الأول: الأزمات المالية
84	المطلب الأول: مدخل للأزمات المالية
90	المطلب الثاني: أهم الأزمات المالية السابقة
93	المطلب الثالث: دراسة الأزمة المالية العالمية 2008
100	المبحث الثاني: اتفاقية بازل 3
100	المطلب الأول: ظهور بازل 3
104	المطلب الثاني: انعكاسات بازل 3 على النظام المصرفي
113	خلاصة الفصل
الخاتمة ص: 115 - 116	
قائمة المراجع ص: 118 - 125	

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
72	مسار تطور لجنة بازل للرقابة المصرفية	01
73	نسبة رأس المال وفق اتفاق بازل 2	02

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
09	أوزان ترجيح المخاطر حسب فئات الأصول الواردة في الميزانية	01
10	معامل تحويل الإئتمان للفقرات من خارج الميزانية العمومية إلى داخل الميزانية العمومية	02
11	مصنوفة معامل تحويل المخاطرة لسعر الفائدة وسعر الصرف (الطريقة البديلة)	03
12	مصنوفة معامل التحويلات لمخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف	04
44	طريقة على أساس شرائح أجال الاستحقاق، وافترض تغيير السعر	05
45	طريقة على أساس شرائح أجال الاستحقاق، وافترض تغيير السعر	06
74	المناهج المستخدمة لقياس المخاطر في الدعامة الأولى من اتفاقية Basel II	07
75	الأوزان الترجيحية للمطالبات للمقارنة المعيارية	08
80	خطوط الأعمال والمعامل بيتا المقترح من طرف لجنة بازل	09
104	مقارنة بين بازل 2 وبازل 3	10
106	مراحل تنفيذ مقررات بازل 3	11
107	متطلبات رأس المال ورأس المال التحوط	12

المقدمة

مقدمة

لقد عرفت القواعد الاحترازية الخاصة بالبنوك تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة وذلك يرجع أساسا إلى انتشار ظاهرة العولمة المالية. فقد شهد العالم تزايدا في الأزمات المالية وتأثر بعض الدول بأزمات دول أخرى. وقد أشارت معظم الدراسات الاقتصادية إلى أن الأزمات المصرفية كانت العنصر المشترك في معظم الأزمات المالية وكانت المخاطر الناتجة عن الائتمان بالإضافة إلى سوء الإدارة من أهم أسباب تعثر البنوك وحدوث الأزمات. حيث أصبحت مختلف دول العالم حريصة على وضع نظم فعالة للرقابة على البنوك لتحقيق استقرار النظام المالي وضمان كفاءة النظام المصرفي والتلائم مع التطورات العالمية.

وبالنظر إلى الأزمات البنكية في الفترة (1970-1980) التي عرفها القطاع المصرفي العالمي وتزايد حجم المديونية العالمية، إضافة إلى إفلاس العديد من البنوك، كان لابد من التفكير في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال من أجل مواجهة المخاطر المتعددة والرفع من ملاءة البنوك. تم تأسيس لجنة بازل في نهاية سنة 1974، تحت إشراف بنك التسويات الدولية. حيث يمثل دور هذه اللجنة في إصدار معايير ومقررات تتضمن أهم القواعد الاحترازية التي تسترشد بها البنوك للوقاية من المخاطر والأزمات.

لقد قامت هذه اللجنة بإصدار اتفاقية كفاية رأس المال سنة 1988 حيث حددت نسبة 8% كحد أدنى لكفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان في البنوك. كما يطلق على هذه النسبة بنسبة كوك **Ratio de Cooke** نسبة إلى مقترحها السيد بيتر كوك **Peter Cooke** حيث يشترط أن لا يقل هذا المعدل عن 8% إضافة إلى هذا كله تم تقسيم دول العالم إلى مجموعتين حسب درجة المخاطر الائتمانية.

تم إدخال بعض التعديلات على اتفاقية بازل 1 سنة 1996 وأصبحت جاهزة للتنفيذ سنة 1998 نظرا لتنوع المخاطر التي تواجهها البنوك كمخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف، مما يتطلب توفير رأس مال إضافي لمواجهةها. لقد حافظت هذه التعديلات على معدل الملاءة 8% كما جاء في الاتفاقية الأولى، إلى أن التعديل كان في مكونات النسبة حيث تما إضافة شريحة ثالثة لرأس المال لمواجهة المخاطر السوقية.

نظرا للتطورات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي وخاصة في مجال التكنولوجيا والاتصال، أثرت هذه الثورة التكنولوجية على القطاع البنكي بتحديث الأعمال المصرفية عن طريق أساليب متقدمة، مما أدى إلى ظهور مخاطر جديدة لم تكن معروفة سابقا بالإضافة إلى السلبات التي أظهرتها الاتفاقية الأولى لكفاية رأس المال التي كشفت عنها الأزمات المالية (المكسيك، جنوب شرق آسيا).

اقترحت لجنة بازل سنة 1999 إطارا جديدا لحساب معدل كفاية رأس المال، أكثر شمولا للمخاطر التي تتعرض لها البنوك لتشمل اتفاقية بازل 2 مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، تتضمن هذه الاتفاقية ثلاثة ركائز أساسية تتمثل الركيزة الأولى في متطلبات الحد الأدنى، حيث أن نسبة 8% لم تتغير وتم تطوير طرق قياس المخاطر المصرفية وإدارتها، وإضافة متطلبات اتجاه المخاطر التشغيلية والركيزة الثانية تتمثل في المبادئ الرئيسية للمراجعة الرقابية أما الركيزة الثالثة تمثلت في العمل على انضباط السوق عن طريق الإفصاح والشفافية.

تزامن تنفيذ اتفاقية بازل2 من طرف معظم دول العالم ابتداء من سنة 2001 مع بروز أزمة مالية عالمية سنة 2008 والتي ظهرت بوادرها منذ سنة 2007، حيث كشفت هذه الأزمة المالية العديد من الثغرات وجوانب الخلل في اتفاق بازل2 مبينة أنه لا يعد تنظيمًا شاملاً ولا يعد معياراً للسيولة. لقد دفعت هذه الأزمة إلى مراجعة الأنظمة المالية والتشريعات المصرفية والمعايير الدولية بدقة أكثر واقتراح مجموعة من الإصلاحات الضرورية للزيادة من صلابة النظام المصرفي في حالة الأزمات المالية.

أسفرت هذه الإصلاحات عن نشأة مقررات جديدة سميت بمقررات بازل3، صدرت سنة 2010. والتي تعمل على تحقيق الاستقرار وضبط النظام المالي العالمي، كذلك التخفيف من حدة هذه الأزمة وتجنّب العالم من الوقوع في أزمات مستقبلية، تتضمن هذه التعديلات الجديدة نقطة محورية وهي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% إلى 10.5%، سيتم تطبيق هذه الاتفاقية بوتيرة متصاعدة ابتداء من سنة 2013 والعمل بها في 2015 والتنفيذ النهائي سيكون في 2019.

- الإشكالية العامة :

بعد تقديم أهم الجوانب التي تطرقنا لها في دراستنا ارتأينا إلى طرح الإشكالية التالية:
ما مدى مساهمة الأنظمة الاحترازية الدولية وفق مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية في التخفيف من حدة الأزمات التي تتعرض لها البنوك؟

تمهيدا للإجابة على إشكالية الدراسة يمكن الاستعانة بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل الاتفاقيات الصادرة من طرف لجنة بازل؟
- ما هو أثر العولمة الاقتصادية على البنوك؟
- ما هي أسباب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وفيما تتمثل آثارها على البنوك؟
- هل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 هي التي كانت السبب في تعديل معايير لجنة بازل (صدور بازل3) ؟

- الفرضيات :

- تزامن تطبيق معايير بازل2 مع وقوع العالم في الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.
- نصت التعديلات التي جاءت بها بازل3 على تحسين وتعزيز قدرة البنوك في مواجهة الأزمات.

- أسباب اختيار الموضوع :

يرجع اختياري لموضوع البحث إلى تزايد الأزمات على القطاع المصرفي، مما أدى إلى الاهتمام أكثر بالأنظمة الاحترازية الدولية في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها البنوك، بهدف تحصينها من أية صدمات مفاجئة.

- أهمية البحث :

يعتبر القطاع المصرفي قطاع حيوي في الاقتصاد، وهو من أكثر القطاعات عرضة للمخاطر واندماجاً في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يتطلب الكثير من الاهتمام بسلامته ومثابته لتحقيق الاستقرار المالي وتجنب التعرض للأزمات

والصددمات المالية. تتمثل أهمية البحث في كونه يدرس أهم ما جاءت به لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومحاولة تقييم أعمالها لابرار مدى فعاليتها في مواجهة الأزمات المصرفية.

- أهداف البحث:

أما أهداف البحث تتمثل في:

- الإحاطة بمفهوم كفاية رأس المال وكيفية تقديره في البنوك.
- إبراز تأثيرات العوالة على القطاع المصرفي.
- تقييم معايير بازل 1 و2.
- دراسة الأزمة المالية العالمية من خلال إيضاح أسبابها وآثارها على البنوك.
- التعرف على آخر المستجدات فيما يخص معايير اللجنة (بازل 3).

- تحديد إطار البحث:

يتناول موضوع الدراسة التعرف على لجنة بازل للرقابة المصرفية، وأهم ماجاءت به من اتفاقيات (أي بازل 1، بازل 2، بازل 3)، بالإضافة إلى توضيح أثر العوالة الاقتصادية على القطاع المصرفي، مما أدى إلى تزايد المخاطر والأزمات، حيث تم التطرق للأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم سنة 2008، من خلال توضيح أسبابها، طبيعتها، وآثارها على معايير لجنة بازل.

- منهج البحث وأدواته:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من فرضيات الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، وقد تم الاستعانة بمختلف المراجع العربية والأجنبية المتعلقة بهذا الموضوع، كالكتب، الرسائل الجامعية، المنتقيات والمؤتمرات، المجلات والدوريات، القوانين والتشريعات وشبكة الانترنت.

- هيكل البحث:

يتكون هيكل البحث من ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول بعنوان الجهاز المصرفي في ظل العوالة الاقتصادية:

سنتطرق في المبحث الأول من هذا الفصل إلى أهم أسباب ظهور لجنة بازل للرقابة المصرفية، التعريف بهذه اللجنة، وأهم الركائز التي تقوم عليها الاتفاقية الأولى (بازل 1) لتصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا، حيث تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال. أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى العوالة نشأتها، أبعادها، ونعرف العوالة الاقتصادية خصائصها، أنواعها، مؤسساتها، بالإضافة إلى العوالة المالية التي أثرت على الجهاز المصرفي إيجابيا وسلبيا. والتي ساهمت في تعدد المخاطر التي تواجهها البنوك كمخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف مما يتطلب توفير رأسمال إضافي لمواجهةها. أما المبحث الثالث والأخير تضمن ما قامت به لجنة بازل من تعديلات على اتفاقها الأول، حيث تضمنت هذه التعديلات أسلوب جديد لحساب معيار كفاية رأس المال من أجل تغطية مخاطر السوق، بالإضافة إلى تغطية المخاطر الإئتمانية.

الفصل الثاني بعنوان تعدد المخاطر ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية:

في هذا الفصل قمنا من خلال المبحث الأول بتعريف المخاطر المصرفية التي تواجهها البنوك خلال ممارسة نشاطها وتحديد أنواعها (المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة،... إلخ)، بالإضافة إلى مراحل إدارتها من طرف إدارة المخاطر المصرفية. أما في المبحث الثاني تم سنتطرق إلى التعديلات التي أدخلتها لجنة بازل على اتفاقها الأول نتيجة تنوع المخاطر التي تتعرض لها البنوك وضعف هذا الاتفاق في تغطية كل هذه المخاطر نظرا لتركيزه على المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية مع إهمال المخاطر الأخرى، مما أدى إلى ضرورة تعديلها لتتلائم مع المخاطر المتنوعة، وسميت هذه التعديلات ببازل2.

الفصل الثالث بعنوان آثار الأزمة المالية العالمية على لجنة بازل:

في المبحث الأول من هذا الفصل سنتطرق إلى تعريف الأزمة المالية خصائصها، أنواعها، عناصرها، مراحلها، أسباب حدوثها، مع الإشارة إلى بعض الأزمات المالية السابقة، بالإضافة إلى دراسة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من خلال التعرف على جذورها، طبيعتها، أسبابها، وانعكاساتها على القطاع المصرفي العالمي. أما المبحث الثاني سيتضمن آخر المستجدات التي استحدثتها لجنة بازل للرقابة المصرفية وتتمثل في التعديلات الجديدة التي جاءت بها اللجنة لتجنب البنوك من الوقوع في أزمات مستقبلية والمتمثلة في بازل3.

الفصل الأول:

الجهاز المصرفي في ظل العولمة الاقتصادية

تمهيد

تكتسب نظم وآليات الوقاية والتحوط ضد الأزمات المالية والبنكية أهمية متزايدة، خاصة في أعقاب الإهيارات التي عانى ويعاني منها القطاع المالي والمصرفي في العالم، وقد تمخض عن المساعي والجهود الدولية ظهور مقررات لجنة بازل للرقابة والإشراف على أعمال البنوك، والتي جاءت باتفاقيات عرفت بمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية. تعتمد هذه المعايير على تقوية إطار رأس المال القانوني من خلال تحديد متطلبات كفاية رأس المال ووضع أفضل مقياس لملاءة البنوك، وقد سطرت مجموعة من الأهداف وسعت إلى تحقيقها منها ضمان الاستقرار المالي، والعمل بهذه الاتفاقيات يعتبر من بين المتطلبات لضمان منافسة عادلة بين المصارف وأيضا تعتبر كأداة رقابية لمواجهة المخاطر التي قد تواجه البنوك. رغم أن مقررات بازل لم تكن ملزمة في حد ذاتها إلا أن الدول على اختلاف ظروفها وأنظمتها البنكية، بادرت إلى الالتزام بها للاستفادة من المزايا التي تحققها.

تشير الكثير من التغيرات والتطورات والدراسات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعولمة أن لها تأثير واسع على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم، مع العلم بأن الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية ويصبح التحدي المطروح أمام القائمين على إدارة الجهاز المصرفي هو تعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات عند أدنى مستوى وتمثل بعض تلك الآثار في إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية والتحول إلى البنوك الشاملة، وتنوع النشاط المصرفي والاتجاه في التعامل في المشتقات المالية وضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل واحتدام المنافسة في السوق المصرفية والاندماج المصرفي وخصخصة البنوك وإضعاف قدرة البنك المركزي على التحكم في السياسة النقدية.

المبحث الأول: نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية

في ظل الظروف السيئة التي كانت تسود النظام المالي العالمي خاصة في فترة السبعينات والثمانينات من إفلاس للبنوك وتفاقم للمديونية، ظهرت لجنة بازل للرقابة المصرفية من أجل التصدي للمخاطر التي تواجه البنوك وتحقيق الإستقرار الذي غاب عن القطاع البنكي الدولي.

المطلب الأول: أسباب ظهور لجنة بازل (الأزمات المصرفية 1970 - 1980)

اهتم الخبراء في مجال البنوك بحجم رأس المال، باعتباره صمّام الأمان في حالة تعرّض البنك لخسائر بسبب العمليات التي يقوم بها والتي لا تخلو من المخاطر. في إطار ذلك حاول الخبراء وضع عدّة معايير لقياس كفاية رأس المال منذ وقت مبكّر وبأشكال مختلفة، وأولى المعايير المستخدمة كانت سنة 1914 وتمثّلت في نسبة رأس مال البنك إلى إجمالي الودائع وقد حدّدت هذه النسبة بـ 10% عالمياً، وساد استخدام هذا المعيار إلى غاية سنة 1942 حيث تخلّت عنه البنوك خاصّة الأمريكية منها. وبعد الحرب العالمية الثانية تم استخدام معيار نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول، وتطور الأمر بعد ذلك إلى استخدام مؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض والاستثمارات باستثناء بعض الأصول وقد ظهرت هذه الفكرة انطلاقةً من سنة 1948.¹

وبعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم الديون المشكوك فيها التي منحتها البنوك العالمية، حيث تعود جذور هذه الأزمة إلى أواسط السبعينات من القرن الماضي، عندما حدثت طفرة هائلة في القروض التي تقدمها البنوك التجارية للدول النامية، إذ قدمت تلك البنوك أكثر من 64% من إجمالي قروض الدول النامية خلال العام 1981، وقفزت ديون العالم الثالث من حوالي 68 مليار دولار عام 1970 إلى 551.1 مليار عام 1982 وإلى 753.4 مليار عام 1986، ومع النمو القياسي لحجم المديونية بدأت البنوك الدائنة (خصوصاً الأمريكية منها) تحس بمخاطر هذه الوضعية خاصة عندما توقفت المكسيك عن سداد ديونها، وهناك العديد من البنوك التي تعرضت لأزمات شديدة بسبب توسعها في الإقراض للدول النامية.²

فما حدث من انهيار لبعض البنوك خلال هذه السنوات أظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق (مثل مخاطر التسوية ومخاطر الإحلال) وأكد عمق المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق وهو ما أثبت بأن البنوك الأمريكية الكبيرة ليست بمنأى عن خطر الإفلاس والانهيار، ففي جويلية 1974 أعلنت السلطات الألمانية إغلاق هيرث ستات بنك "Herstatt" والذي كانت له معاملات ضخمة في سوق الصرف الأجنبية ومع بنوك عديدة مما تسبب في خسائر بالغة للبنوك الأمريكية والأوروبية المتعاملة معه، وفي نفس السنة أفلس "فرانكيل ناشيونال بنك" وهو

¹ سعيدي خديجة، معايير لجنة بازل وإدارة المخاطر المصرفية، ملتقى حول: الحوكمة في القطاع المالي والمصرفي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012،

² حيار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 115.

من البنوك الأمريكية الكبيرة ثم تبعه بعد عدة سنوات "فرست بنسلفانيا بنك" بأصوله التي بلغت حوالي 8 بلايين دولار، مما دفع بالسلطات للتدخل لإنقاذه بعد أن بلغت مشكلة عدم توافق آجال الاستحقاق بين أصوله وخصومه وثبات سعر الفائدة على قروضه، خاصة مع الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة على الدولار عام 1980 والتي بلغت 20%¹.

إضافة إلى المنافسة بين البنوك العالمية التي خلقتها البنوك اليابانية إزاء البنوك الأمريكية والأوروبية نتيجة تدني رؤوس أموالها، استطاعت البنوك اليابانية الدخول بقوة في الأسواق المالية التقليدية للبنوك الغربية، وقد كان هذا من أهم الأسباب التي دفعت بالأوروبيين لتحديد حد أدنى لكفاية رأس المال المصرفي، فقد قامت البنوك اليابانية بتقديم خدماتها بهوامش ربح متدنية جدا، وهذا بسبب انخفاض رؤوس أموال هذه البنوك أصلا.²

كما شهدت الساحة المصرفية العديد من التطورات المتسارعة ولعل أبرزها الاتجاه العالمي نحو تحرير الأسواق النقدية والمالية وما تطلبه ذلك من تواءم تشريعي يسمح بالانتشار العالمي للبنوك وتزامن ذلك مع ظهور أساليب وتقنيات تكنولوجية حديثة وأدوات ائتمانية متطورة.³

من خلال ما تم التطرق له سابقا يمكن استخلاص أهم الأسباب التي ساهمت في ظهور لجنة بازل للرقابة البنكية كالتالي:

- تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.
 - تزايد نسبة الديون المشكوك في تحصيلها.
 - تعثر وإفلاس بعض البنوك نتيجة للأوضاع السائدة آنذاك.
 - المنافسة القوية وغير العادلة بين البنوك العالمية.
 - التطورات الاقتصادية (التضخم، تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة، العولمة، التخصص،.....).
 - التطورات البنكية (ظهور تقنيات بنكية عصرية ومنها المشتقات المالية).
 - التطورات التكنولوجية (تقدم كبير في نظم الاتصالات والمعلومات إضافة إلى التجارة الإلكترونية).
- قامت السلطات الإشرافية في أقطار مجموعة الدول العشرة الكبرى إضافة إلى كل من لوكسمبورغ وسويسرا بتشكيل لجنة سنة 1975 من خبراء السلطات النقدية والبنوك المركزية في هذه الدول سميت بلجنة بازل نسبة إلى مدينة بازل السويسرية.

¹ <http://baselstandards.blogspot.com/2013/08/blog-post.html>، 2014/12/20.

² حبار عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 114.

³ نفس المرجع السابق، ص 115.

المطلب الثاني: ماهية لجنة بازل للرقابة المصرفية

لقد أدى انتشار الأزمات المالية والبنكية وكذلك ظهور منتجات مالية عالية المخاطرة إلى التفكير في ضرورة إنشاء منظمة عالمية، تختص في وضع المعايير والقواعد الاحترازية التي تضمن ملاءة وسلامة البنوك وتعزز قدرتها على تجاوز الأزمات. ويتمثل الهدف من وضع قواعد احترازية للبنوك في حماية ودائع الزبائن وضمان استقرار النظام المالي.

الفرع الأول: تعريف لجنة بازل

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية من طرف مجموعة الدول الصناعية الكبرى في نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وكان ذلك في فترة تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية (خاصة البنوك الأمريكية). وقد ضمت مجموعة الدول الصناعية الكبرى أو ما يعرف بـ G 10 الدول التالية: ألمانيا، بلجيكا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة. هذا وقد عرفت سنة تأسيس لجنة بازل إفلاس البنك الألماني Herstatt¹. وهي تجتمع عادة في مقر بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، وبها تقع أمانتها العامة، لذلك سميت هذه اللجنة باسم لجنة بازل للإشراف المصرفي وعرفت توصياتها بمقررات لجنة بازل².

- التعريف الأول: هي لجنة للرقابة المصرفية تتكون من مجموعة الدول الصناعية العشر تهدف إلى وضع معيار موحد لرأس المال بين كافة البنوك.

- التعريف الثاني: هي عبارة عن لجنة تتكون من ممثلي محافظي البنوك المركزية بهدف مراقبة أعمال المصارف والإشراف عليها.

تعتبر هذه اللجنة لجنة استشارية فنية أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، ولا تعود لأي اتفاقية دولية فقراراتها ليست إلزامية ولا قانونية، وهي متعلقة بوضع مبادئ للرقابة على البنوك وهذه القرارات تتخذ بمساعدة بعض الخبراء البنكيين إلا أنها أصبحت ذات قيمة حقيقية وهي تستخدم في أغلب دول العالم³.

¹ أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس مال وفقا لتوصيات لجنة بازل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة المحاسنة في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، 2012-2013، ص 14.

² العمري علي، الجهاز المصرفي الجزائري ومعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية الإصلاح من أجل استقرار الاقتصاد الوطني، ملتقى حول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة، 2012، ص 4.

³ مرابط هنية، أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفقا لمبادئ لجنة بازل، دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات ورقلة (BEA, BNA, CNEP)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011، ص 31.

الفرع الثاني: أهداف لجنة بازل

تهدف لجنة بازل إلى تحقيق الأمور التالية:¹

- المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي، وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، حيث توسعت البنوك وبخاصة الدولية منها خلال السبعينات كثيراً في تقديم قروضها لهذه الدول، وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها وتعثر بعض هذه البنوك، مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير.
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك الناشئة عن الفروق في متطلبات الرقابة الوطنية بشأن رأس المال المصرفي، فمن الملاحظ منافسة البنوك اليابانية حيث استطاعت أن تُنفذ بقوة كبيرة داخل الأسواق التقليدية للبنوك الأمريكية والأوروبية في ذلك الوقت.
- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية والتي تنبع من التحرير المالي وتحرير الأسواق النقدية من البنوك، بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للبنوك عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

الفرع الثالث: هيكل لجنة بازل

تشكل لجنة بازل من أربعة لجان فرعية وهي:²

- لجنة وضع المعايير: The Standards Implementation Group
- مجموعة تطوير السياسات: The Policy Development Group
- قوى المهام المحاسبية: The Accounting Task Force
- لجنة بازل الاستشارية: The Basel Consultative Group

1- لجنة وضع المعايير (SIG) :

يتمثل الدور الرئيسي لهذه اللجنة في إصدار ووضع المعايير العامة، وهي تتشكل بدورها من أربعة لجان فرعية كل واحدة منها تعمل على القيام بإصدارات معينة.

2- مجموعة تطوير السياسات (PDG):

¹ إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، نوفمبر 2012، السلسلة الخامسة، العدد 4.

² أحمد قارون، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 15-16.

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه المجموعة في تحديد ومراجعة الإصدارات الخاصة بالأعمال الرقابية، كما تقوم باقتراح وتطوير سياسات تشجع على وضع معايير رقابية عالية الجودة، وتشكل هذه اللجنة من سبع مجموعات عمل.

3- قوى المهام المحاسبية (ATF):

تعمل هذه اللجنة من أجل المساعدة على ضمان أن المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التدقيق الدولية وتطبيقها تساعد على إدارة المخاطر في البنوك، وكذلك ضمان انضباط السوق من خلال ضمان الشفافية كما تعمل على ضمان أمن وسلامة الجهاز البنكي، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تعمل هذه اللجنة على القيام بدور حيوي في تطوير المعايير الدولية المحاسبية ومعايير التدقيق وتضم هذه الهيئة مجموعة عمل فرعية تعرف باللجنة الفرعية للتدقيق.

4- لجنة بازل الاستشارية (BCG):

تقوم لجنة بازل الاستشارية المتكونة من مجموعة من المراقبين بتقديم تسهيلات ومساعدات للدول غير الأعضاء لتطبيق مختلف اتفاقيات ومبادرات اللجنة.

المطلب الثالث: الركائز الأساسية لاتفاقية بازل الأولى

بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال، والذي عرف باتفاقية بازل 1، وذلك في يوليو 1988م ليصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا، وبعد أبحاث وتجارب تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة، وقدرت هذه النسبة بـ 8%، وأوصت اللجنة من خلاله على تطبيق هذه النسبة اعتبارا من نهاية 1992م، ليتم بعد ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات، بدءا من 1990م، وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها "كوك" Cooke، والذي أصبح بعد ذلك رئيسا لهذه اللجنة، لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بازل أو نسبة كوك، ويسميتها الفرنسيون أيضا معدل الملاءة الأوروبي.¹

فمن المهم الإشارة إلى أن ما أتت به اتفاقية بازل الأولى ليست له صفة الإلزام، كما أن نتائجها لا تحمل أي قوة رسمية أو قانونية، ويمكن القول أن اتفاقية بازل الأولى ركزت على خمس جوانب أساسية:²

- التركيز على المخاطر الائتمانية.
- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها.
- تقسيم العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية.
- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول.
- وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي.

¹ سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 6، 2006، ص 153.

² حمزة فيلاي، آسيا قاسيمي، المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل، المؤتمر الدولي الأول حول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة العقيد آكلي محمد أولحاج، البويرة، يومي 12-13 ديسمبر 2011، ص 7.

الفرع الأول: التركيز على المخاطر الائتمانية وكفاية المخصصات الواجب تكوينها

1- التركيز على المخاطر الائتمانية:

في يوليو 1988م تمت الموافقة على التقرير النهائي الذي قدمته لجنة بازل، والذي يهدف إلى تقوية وإستقرار النظام المصرفي الدولي وإزالة المنافسة غير العادلة بين المصارف، حيث ركزت الإتفاقية الأولى لهذه اللجنة على مخاطر الائتمان، وفرضت على المصارف الدولية نسبة ملاءة مشتركة¹، فقد يتحمل البنك مخاطرة عجز المقترض عن الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقاً للتواريخ المحددة لذلك، وهذا قد يؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيل السداد، مما قد يؤدي إلى مخاطر رأس المال أي احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لالتزامات البنك، وهذا يعني أنه إذا اضطر البنك إلى تسييل جميع أصوله فلن يكون قادراً على سداد جميع التزاماته، وبالتالي تتحقق خسائر لكل من المودعين والدائنين.²

لذلك تهدف هذه الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر عدم وفاء المدين بالتزامه من القرض وفوائده³، وتحسب نسبة كوك cooke على النحو التالي:⁴

معدل كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان = إجمالي رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطر $\leq 8\%$

حيث: - رأس المال = رأسمال أساسي + رأسمال المساند.

- الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة = تبويب الأصول إلى مجموعات × أوزان المخاطر المخصصة لها.

2- تعميق الإهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:

ذلك من خلال الاهتمام بنوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للديون المشكوك في تحصيلها، لأنه لا يمكن أن يفوق معيار رأس المال الحد الأدنى المقرر.⁵

الفرع الثاني: وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول

¹ محمد الجموعي قريشي، فاطمة بن شنة، دراسة تحليلية لمقررات لجنة بازل في تسيير مخاطر الائتمان، المؤتمر الدولي الأول: حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة العقيد آكلي محمد أولحاج، البويرة، يومي 12-13 ديسمبر 2011، ص 3.

² محمد الصغير قريشي، إلياس بن ساسي، الرقابة القانونية والإدارية على القطاع المصرفي حالة القطاع المصرفي الجزائري، الملتقى الوطني حول: القطاع البنكي وقوانين الإصلاح الإقتصادي، يومي 3-4 ماي 2005، ص: 6-7.

³ ادريس رشيد، مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية في الجزائر، ملتقى حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، يومي: 24/25/26 أفريل/2006، ص 2.

⁴ بوراس أحمد، المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقها على الأنظمة المصرفية للدول النامية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، جوان 2007، ص 167.

⁵ ادريس رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 2.

حيث قامت لجنة بازل كذلك بوضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: فالوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذا باختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، وقد حددت هذه المقررات أوزان ترجيحية لدرجة المخاطر لبنود داخل وخارج الميزانية بحيث تم تقسيم البنود إلى عدة فئات مع إعطاء كل فئة وزن مخاطرة، ومن هنا نجد أن الأصول تدرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال أوزان خمسة وهي: الصفر، 10%، 20%، 50%، 100%¹.

الجدول رقم 1: أوزان ترجيح المخاطر حسب فئات الأصول الواردة في الميزانية

أوزان المخاطر (%)	فئة الأصول
0 %	<ul style="list-style-type: none"> - التقديدية. - المطالبات على الحكومات المركزية والبنوك المركزية المقومة بعملتها المحلية والممولة بتلك العملة - المطالبات الأخرى على حكومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنوك المركزية. - المطالبات المضمونة بنقدية الأوراق المالية للحكومات المركزية لمنظمة OECD أو المرهونة من قبل الحكومات المركزية لمنظمة OECD.
0 %، 10 %، 20 % أو 50 % حسب تقدير كل دولة	<ul style="list-style-type: none"> - مطالبات على مؤسسات قطاع العام المحلية بإسثناء الحكومة المركزية والقروض المضمونة من قبل هذه المؤسسات.
20 %	<ul style="list-style-type: none"> - المطالبات على مصارف متعددة التنمية (البنك الدولي، بنك التنمية للبلدان الأمريكية، بنك التنمية الآسيوي، بنك التنمية الإفريقي، بنك الاستثمار الأوروبي)، والمطالبات المرهونة أو المضمونة عن طريق الأوراق المالية التي تصدرها تلك البنوك. - مطالبات البنوك المدججة في منظمة OECD والقروض المضمونة عن طريق منظمة OECD المدججة للبنوك. - مطالبات على البنوك المدججة مع بلدان خارج OECD مع إستحقاق متبقي لمدة تصل إلى سنة واحدة وقروض مع إستحقاق متبقي يصل إلى سنة واحدة المضمونة من قبل البنوك المدججة مع بلدان خارج منظمة OECD. - مطالبات على مؤسسات القطاع العام غير محلية لمنظمة OECD بإسثناء الحكومات المركزية والقروض المضمونة من قبل هذه المؤسسات.
50 %	<ul style="list-style-type: none"> - قروض مضمونة بالكامل برهون عقار سكني إما بالحيازة من قبل المقترض أو إستجاره.
100 %	<ul style="list-style-type: none"> - المطالبات على القطاع الخاص. - مطالبات البنوك المدججة في دول خارج التعاون مع إستحقاق أكثر من سنة. - مطالبات على الحكومات المركزية خارج منظمة (ما لم تكن مقومة بالعملة المحلية وممولة بتلك العملة). - مطالبات على الشركات التجارية التي يملكها القطاع العام. - المباني والمنشآت والمعدات وغيرها من الأصول الثابتة. - العقارات والاستثمارات الأخرى. - أدوات رأسمال التي تصدرها البنوك (ما لم يتم خصمها من رأسمال). - جميع الأصول الأخرى.

المصدر: سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية

والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات -، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أيام 14، 15، ديسمبر 2004، ص 4.

¹ مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول، تركيا، يومي 9-10 سبتمبر 2013، ص 3.

أما بالنسبة للبنود خارج الميزانية فهي تسهيلات يقدمها البنك للعملاء، ولا يترتب عليها دفع مبالغ مالية فلا تقيد في الميزانية، مثل: الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان، وحساب الوزن الترجيحي لدرجة المخاطر فقد تم تحديد معاملات تحويل الإلتزامات العرضية: صفر%، 20%، 50%، 100%، بحيث يتم تحويل البند خارج الميزانية من ائتمان غير مباشر إلى ائتمان مباشر باستخدام معامل التحويل الملائم، ومن ثم تحويل الإئتمان المباشر إلى أصل مرجح بالمخاطر باستخدام أوزان المخاطر للبنود داخل الميزانية.¹

الجدول رقم 2: معامل تحويل الإئتمان للفقرات من خارج الميزانية العمومية إلى داخل الميزانية العمومية

معامل التحويل	الخطر	طبيعة الإلتزامات
0%	ضعيف	- اتفاقيات إعادة التمويل مدتها أقل من سنة. - فتح قرض لمدة أقل من سنة. - التزمات قابلة للإلغاء بدون شروط من طرف البنك في كل وقت دون اختيار مسبق.
20%	معتدل	- سندات مكفولة. - الإعتمادات المستندية المضمونة ببضائع مشحونة.
50%	متوسط	- تسهيلات لمواجهة الطوارئ ولأغراض محددة مثل الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان. - تسهيلات أو ضمانات لإصدار الزبون لأوراق تجارية. - التسهيلات والإلتزامات الأخرى التي تزيد عن سنة مثل خطوط القرض.
100%	مرتفع	- العمليات البديلة عن القروض مثل الضمانات العامة للديون و القبولات المصرفية بما فيها التظهير الذي يحمل طابع القبول. - اتفاقيات البيع وإعادة الشراء وبيع الأصول التي بموجبها يتحمل البنك المخاطرة (ببقاء الأصول بحوزته). - الشراء الآجل للأصول والسندات والأسهم المدفوعة أثمانها جزئيا والتي تمثل التزاما.

المصدر: صادق مدحت، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، 2001، ص 200.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 85.

أما فيما يخص الإلتزامات العرضية غير التقليدية المرتبطة بأسعار الصرف وأسعار الفائدة، وهي عقود المشتقات (derivatives instruments) الناتجة عن إبرام عقود (سعر الصرف أو سعر الفائدة)، وإدراج مبالغ هذه العمليات داخل الميزانية، وبالتالي ربطها باحتياجات الأموال الخاصة بحسب أوزان المخاطر المحددة. وتستدعي هذه الإلتزامات معاملة خاصة، لأن البنك ليس معرضاً لخطر القرض بالنسبة للقيمة الاسمية للعقد، وإنما بكلفة استبدال التدفق النقدي في حالة عدم تمكن الزبون بالوفاء بالعقد، كما أنها تعتمد على المدة المتبقية لانتهاء العقد. وقد تركت اللجنة للسلطات الرقابية في الدولة اختيار الطريقتين التاليتين لحساب كلفة الاستبدال النقدي. وفيما يلي عرض للطريقتين:¹

الطريقة الأولى: طريقة الخطر الأصلي: وهي متمثلة في العلاقة التالية:

$$\text{معدل خطر القرض} = \text{المبلغ الإسمي لكل عقد} \times \text{معامل التحويل}$$

وفيما يلي جدول أوزان ونسب تحويل مخاطر أسعار الصرف وأسعار الفائدة طبقاً لهذه الطريقة:

الجدول رقم 3: مصفوفة معامل تحويل المخاطرة لسعر الفائدة وسعر الصرف (الطريقة البديلة)

المدة الأصلية لسعر الفائدة المدة المتبقية لسعر الصرف	عقود أسعار الفائدة	عقود أسعار الصرف
أقل من سنة واحدة	%0.5	%2
أكبر من سنة واحدة إلى أقل من سنتين	%1	%5
لكل سنة إضافية	%1	%3

المصدر: كركار مليكة، نفس المرجع السابق، ص 74.

الطريقة الثانية: الخطر الجاري:

والمعبر عنه بالعلاقة التالية:

معدل خطر القرض = كلفة الاستبدال الكلي (سعر السوق) لكل العقود التي تمثل ربح + مبلغ خطر القرض إلى غاية مدة الاستحقاق (أي القيمة الاسمية × المعامل)

¹ كركار مليكة، تحديث الجهاز المصرفي الجزائري على ضوء معايير لجنة بازل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2004، ص 74-75.

وفيما يلي مصفوفة معاملات التحويل المستعملة:

الجدول رقم 4: مصفوفة معامل التحويلات لمخاطر سعر الفائدة و مخاطر سعر الصرف

المدة المتبقية للاستحقاق	عقود أسعار الفائدة	عقود أسعار الصرف
أقل من سنة واحدة	%0	%1
أكثر من سنة	%0.5	%5

المصدر: كركار مليكة، نفس المرجع السابق، ص 75.

الفرع الثالث: تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية

تصنف دول العالم إلى مجموعتين:¹

1- المجموعة الأولى:

ويطلق عليها دول الOECD إذ ترى اللجنة أن مجموعة محددة من دول العالم إذا زادت الإيداعات لديها عن سنة، فإن وزن المخاطر يقل عن الوزن المخصص لباقي الدول، ودول هذه المجموعة هي الدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والدول التي تقوم بعقد ترتيبات اقتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي.

هذا وقد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم سنة 1994، وذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي وتتكون هذه المجموعة من الدول التالية: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أيسلندا، أيرلندا، إسبانيا، استراليا، البرتغال، اليونان، الدنمارك، فنلندا، النمسا، النرويج، نيوزلندا، تركيا، المملكة العربية السعودية.

2- المجموعة الثانية:

تشمل باقي دول العالم، وقد اعتبرت ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى، ولا تتمتع هذه الدول بتخفيضات أوزان المخاطر المقررة للمجموعة الأولى.

¹ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص، ص: 35 - 36.

الفرع الرابع: وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي

يتم تحديد كفاية رأس المال من خلال ربط احتياطات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة، بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته.

1- مفهوم كفاية رأس المال:

تعني كفاية رأس المال الطرق التي يستخدمها البنك في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها وحجم رأس المال، ومن الناحية الفنية فإن كفاية رأس المال أو مثاليته تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع وبالتالي يقود إلى ربحية البنك ومن ثم نموه.¹

2- تطور كفاية رأس المال:

بهدف تحديد رأس المال اللازم للمصرف وضع المصرفيون معايير يؤدي تطبيقها إلى معرفة حجم رأس المال الذي إذا امتلكه المصرف يكون في مركز قوي سواء من حيث كمية الأرباح التي يجنيها أو من حيث الخسارة التي يتعرض لها. ونورد فيما يلي المعايير التي استخدمت أو المستخدمة حسب تسلسلها التاريخي، فمن بين المعايير التي كانت مستعملة لقياس كفاية رأس مال البنوك نذكر ما يلي:²

أ- نسبة الودائع إلى رأس المال المملوك:

يعتبر هذا المعيار من أشهر المعايير وأقدمها استعمالاً، بحيث يجب أن لا تتجاوز الودائع قيمة رأس المال بنسبة معينة كأن تكون عشرة أضعاف، أما الودائع التي تتسلمها المصارف فوق هذا الحد فيجب إيداعها في البنك المركزي، لأن زيادة الودائع مقارنة برأس المال عن النسبة المحددة سوف يجعل رأس المال غير قادر على امتصاص الخسائر وبالتالي يؤدي هذا الوضع إلى المساس بأموال المودعين.

ويعبر عن هذه النسبة كما يلي:

$$\frac{\text{رأس المال المملوك} \times 100}{\text{الودائع}}$$

يؤخذ على هذا المعيار إهماله مجموع موجودات البنك والمحفظة التي توظف فيها الودائع، وذلك من خلال توظيفها في موجودات عالية المخاطر أو في موجودات سائلة أو قليلة المخاطر.

ب- نسبة الموجودات إلى رأس المال المملوك:

يعتبر هذا المعيار من المعايير التقليدية، وقد تم اعتماده نتيجة للعيوب التي تميز بها المعيار السابق، ويمتاز هذا المعيار بكونه يربط رأس المال بالموجودات التي يتحمل البنك خسائرها غير أن ما يؤخذ عليه هو عدم تمييزه بين أنواع الموجودات حيث أن بعض الموجودات تتعرض لمخاطر كبيرة وبالتالي فإن المصارف التي توظف أموالها في هذه

¹ مفتاح صالح، رحال فاطمة، كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية على ضوء توصيات لجنة بازل (1-2-3)، المؤتمر الدولي الأول حول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة العقيد آكلي محمد أولحاج، البويرة، يومي 12-13 ديسمبر 2011، ص 3.

² أحمد قارون، مرجع سبق ذكره، ص 18-20.

الموجودات تتعرض لمخاطر كبيرة وقد تحقق خسائر كبيرة في حين أن بعض الموجودات تكون واجبة السداد مثل القروض المضمونة وبالتالي فإن المصارف التي توظف أموالها في هذه الموجودات لا تتعرض لمخاطر كبيرة وبالتالي فإن خسائرها تكون قليلة، ويتم التعبير عن هذا المعيار كما يلي:

$$\frac{\text{رأس المال المملوك} \times 100}{\text{مجموع الموجودات}}$$

ج- نسبة الموجودات ذات المخاطرة إلى رأس المال المملوك:

تم اعتماد هذا المعيار نظرا للعيوب التي تم تسجيلها على المعيارين السابقين، حين أن البنوك تختلف في سياساتها الإقراضية والإستثمارية، ويقصد بالموجودات ذات المخاطرة جميع موجودات البنك ماعدا النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي، وصافي الودائع بين البنوك، أودونات الخزينة، السندات التي تصدرها الدولة والقروض الممنوحة للحكومة. ويتم التعبير عن هذا المعيار بالصيغة التالية:

$$\frac{\text{رأس المال المملوك} \times 100}{\text{الموجودات ذات المخاطرة}}$$

بالنظر لهذا المعيار يظهر لنا أن المشكل مازال مطروحا ولو بطريقة أقل حدة وهو أن مخاطر الموجودات في المصارف مختلفة من مصرف إلى آخر في حجم المخاطر التي يتعرض لها كل نوع من أنواع الموجودات، فهناك مخاطر كبيرة وهناك مخاطر صغيرة، وبالتالي فإن المصرف الذي يوظف أمواله في موجودات ذات مخاطر عالية عليه أن يحتفظ برأس مال كبير في حين أن المصرف الذي يوظف أمواله في موجودات ذات مخاطر متدنية عليه أن يحتفظ برأس مال قليل، وبالتالي فإن المعيار الأحسن هو الذي يربط بين رأس المال والموجودات الموزونة حسب درجة المخاطر التي تتعرض لها.

د- نسبة الموجودات الموزونة بالمخاطر إلى رأس المال (معيار كوك):

أوصت لجنة بازل بأن يعمم هذا المعيار على المصارف التي لها نشاط دولي أو ترغب في أن يكون لها نشاط دولي ابتداء من عام 1992. وتم الربط بين رأس المال والموجودات التي تحمل مخاطر واشترط بأن لا تقل النسبة بينهما عن 8%، وأعطت للمخاطر أوزانا خمسة (صفر %، 10%، 20%، 50%، 100%).

3- مكونات رأس المال حسب توصيات لجنة بازل:

تم تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين:¹

رأس المال = رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي

أ- رأس المال الأساسي **Core Capital**: يشمل العناصر التالية:

- رأس المال المدفوع: ويتضمن الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة.²
- الإحتياطات المعلنة: وهي تلك الإحتياطات التي تنشأ من الأرباح المحتجزة، أو مبالغ فائضة أخرى مثل: علاوات إصدار الأسهم، الإحتياطات العامة، الأرباح غير موزعة، الإحتياطات القانونية.³
- الأرباح المحتجزة: هي الجزء غير الموزع من الأرباح على المساهمين خلال السنة المالية السابقة، والشركة حرة في استخدام هذه الأموال طالما أصبحت تحت سيطرة إدارة الشركة، والهدف الرئيس من هذا الإجراء هو إعادة توظيف هذه

الأموال من أجل الحصول على عائد استثماري أكبر مما لو حصل عليها المساهمون على شكل توزيعات نقدية.⁴

- الإستيعادات من رأس المال الأساسي:

وتستبعد لجنة بازل من رأس المال الأساسي منعا لتضخيمه مايلي:⁵

- الشهرة أو السمعة، نظرا لأنها تعمل على تضخيم رأس المال الأساسي، كما أنها لا تتمتع بقيمة يستفاد منها عند تعرض البنك إلى خسارة تستوجب الاستعانة برأس المال.
- الاستثمارات (رؤوس الأموال) في المؤسسات المصرفية والمالية التابعة التي لم توحد ميزانيتها فالإطار العام يقوم هنا على أساس توحيد ميزانيات المجموعات المصرفية، ويرجع استبعاد هذا الاستثمار إلى أن معدل كفاية رأس المال يستند إلى البيانات المجمعة للبنك، ولقد تم استثنائها لدفع المؤسسات المالية لتوحيد حساباتها لمعرفة نسبة كفاية رأس المال للمؤسسة كمجموعة واحدة، وعدم تكرار احتساب رأس المال في أماكن مختلفة تعمل فيها المؤسسة.
- الاستثمارات في رأس المال البنوك الأخرى والمنشآت المالية، وذلك لمنع تبادل الاستثمارات الرأسمالية بين البنوك والتي قد تؤدي إلى تضخم رأس المال والعمل على استقطاب رأس المال من المستثمرين الآخرين.

¹ سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 153.

² بونيهي مريم، مقررات لجنة بازل وأهميتها في تقليل المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية، 2010/2011، ص 24.

³ جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي -المنظور العملي-، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 1999، ص 144.

⁴ سمير أيت عكاش، محاضرات في مقياس التنظيم والرقابة البنكية، السنة أولى ماستر تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، 2013-2014، ص 40.

⁵ طارق حماد عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 132-133.

ب- رأس المال التكميلي **Supplementary Capital**: يشمل العناصر التالية:¹

- الإحتياطات غير المعلنة:

وهي الإحتياطات التي يعبر عنها من خلال حساب الأرباح والخسائر دون أن تظهر ضمن عناصره عند الإفصاح عن بياناته من خلال النشر في الصحف ولكن بشرط أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية (البنك المركزي) وهذه الإحتياطات تختلف عما يسمى بالإحتياطات السرية التي لا تظهر لها قيم بالميزانية والتي تنشأ نتيجة تقييم الأصول بأقل من قيمتها الجارية مثال ذلك، إهلاك قيمة مباني البنك في سنة اقتنائها رغم أن عمرها الافتراضي يمتد إلى سنوات عديدة.

- إحتياطات إعادة تقييم الأصول:

ويمكن التعرف على إحتياطات إعادة تقييم الأصول عندما يتم تقييم مباني البنك والإستثمارات في الأوراق المالية بقيمتها الحالية أو الجارية بدلا من قيمتها الدفترية، وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن اتفاقية بازل تشترط أن يكون إعادة تقييم الأصول هنا مبني على أساس تقييم معقول، وأن يتم تخفيض فروق التقييم بنسبة % 55 للتحوط ضد مخاطر تذبذب أسعار هذه الأصول في السوق واحتمالات خضوع هذه الفروق للضريبة عند تحققها بالبيع، ورفضت لجنة بازل إدراج الإحتياطات الناتجة عن إعادة تقييم العقارات ضمن رأس المال المساند.

- المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة:

تعتبر المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة، بمثابة إحتياطات، حيث لا تواجه هذه المخصصات هبوط محدود في قيمة الأصول بذاتها ويشترط أن تكون غير مخصصة لتغطية خسائر في موجودات محددة، أي خسائر محتملة في المستقبل.

- القروض المساندة:

لقد أتاحت اتفاقية بازل، هذا النوع من القروض الذي يطرح في شكل سندات ذات أجل محدد لكي تكون ضمن عناصر رأس المال المساند، ويشترط فيها أن لا يزيد أجلها عن خمس سنوات على أن يخصم 20% من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها والهدف من ذلك السعي نحو تخفيض الإعتماد على هذه القروض كأحد مكونات رأس المال المساند كلما اقترب أجل استحقاقها، ومن خصائص هذه القروض أن ترتيب سدادها في حالة إفلاس البنك يرد بعد سداد حقوق المودعين بالبنك وقبل سداد ما قد يستحق للمساهمين به.

¹ تومي ابراهيم، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الجزائرية للإعتماد الإيجاري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007/2008، ص 81-82.

- أدوات رأسمالية أخرى:

هذه الأدوات تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من هؤلاء حيث تنسم بالمشاركة في تحمل خسائر البنك إذا حدثت، ومن ناحية أخرى فهي غير قابلة للاستهلاك وهذا ما يميزها عن المكونات الأخرى لرأس المال المساند مثل الأسهم الممتازة وأدوات الدين، وتكون مدفوعة بالكامل وغير قابلة للاسترداد.

- القيود على رأس المال المساند:

حيث تم فرض قيود على رأس المال المساند تتمثل في:¹

- أن لا تتعدى عناصر رأس المال المساند في مجموعها عن % 100 من عناصر رأس المال الأساسي، بغرض تدعيم عناصر رأس المال الأساسي بشكل مستمر باعتبارها المثلة لحقوق المساهمين التي تعود عامة لمواجهة أي خسائر تفوق قدر المخصصات القائمة وقبل المساس بحقوق المودعين.

- إخضاع احتياطات إعادة التقييم لخصم بنسبة % 55 من قيمتها للاحتياط والتحوط من مخاطر تذبذب أسعار هذه الأموال في السوق واحتمالات خضوع هذه الفروق للضريبة عند تحققها بالبيع.

- أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة هو % 1.25 من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان معينة، لأنها لا ترقى إلى درجة حقوق المساهمين.

- أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة % 50 من رأس المال الأساسي.

- مزايا ونقاط ضعف معيار كوك:²

وأهم مزايا هذا المعيار :

- الربط بين متطلبات رأس المال والأخطار الناتجة عن النشاط المصرفي.

- توحيد قواعد المنافسة على أساس دولي.

- توحيد طرق الرقابة المصرفية.

أما أهم نقاط الضعف فتتمثل في الآتي:

- لا يعالج إلا مخاطر الائتمان ويهمل المخاطر الأخرى (مخاطر السوق, مخاطر سعر الفائدة....).

- قسم الدول إلى مجموعتين.

¹ دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة، الأردن، الطبعة 1، 2012، ص 312.

² الطيب خيلج، بحث مقدم للملتقى الوطني: حول الإصلاح المصرفي في الجزائر، جامعة جيجل، يونيو، 2005، ص 17.

المبحث الثاني: العولمة الاقتصادية وآثارها على الجهاز المصرفي

في هذا المبحث سوف نتطرق لمختلف جوانب العولمة الاقتصادية، بما فيها العولمة المالية التي أثرت على الجهاز المصرفي بشكل إيجابي من جهة وسلبى من جهة أخرى.

المطلب الأول: العولمة الاقتصادية

تسببت المتغيرات الاقتصادية الدولية والتطورات العلمية التكنولوجية التي مر بها العالم، أحدثت تغيرات في المفاهيم الاقتصادية والثقافية وتغيرات سريعة في أساليب الإنتاج والعمل دون تمكين أي مجتمع من التعايش في عزلة عن الكيان العالمي أو ما يسمى بالعولمة ومظاهرها المختلفة.

الفرع الأول: مفهوم العولمة ونشأتها

1- نشأة العولمة:

ترجع جذور كلمة العولمة من مدلول العالم ، ويعد كل من (Reiser Oliver) و (B. Davise) أول من نحت فعل يعولم To Globlize، وذلك في أربعينيات القرن العشرين. بمعنى النظر إلى الكون كله كوحدة واحدة أو ككل مترابط حيث تنبأ بحدوث تآلف بين الثقافات وصولاً إلى ما أسماه بالترعة الإنسانية العالمية. وفي هذا الإطار فإن كلمة Global تشير إلى ما هو عالمي أو كوني، ولا يفضل الكثير من الاقتصاديين والمختصين العرب استخدام لفظ العولمة لعدم وجود أصل لها في العربية، وبدلاً منها يستخدمون كلمة الكونية نسبة إلى الكون والكوكبية نسبة إلى الكوكب، وفي حين أن الفرانكفونيين يفضلون استخدام عبارة (Mondialisation) نسبة إلى الكوكب في الفرنسية Le Monde، ويبدو عموماً أنه يفضل استخدام العولمة بإرجاعها إلى أصلها الانجلوسكسوني وجعلها اسم علم أجنبي يشار إليها بالجلوباليزيشن كما هو حال أسماء العلم الأجنبية.¹

2- تعريف العولمة:

أ- العولمة لغة:

- مصدر اشتقاقى لفعل مستحدث: عولم، يعولم، عولمة، فيقال إن الحياة تعولمت بعد أن تعولم الاقتصاد وإن السيولة المالية قد تعولمت وكذلك المواصلات والمعلومات.²

- العولمة على وزن فوعلة، وهذه الكلمة بهذه الصيغة الصرفية لم ترد في كلام العرب والحاجة المعاصرة، قد تفرض استعمالها، وهي تدل على تحويل الشيء إلى وضعية أخرى، ومعناها وضع الشيء على مستوى العالم، وأصبحت الكلمة دارجة على ألسنة الكتاب والمفكرين في إتحاد الوطن العربي.³

¹ ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 14.

² نورة بلعربي، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007/2008، ص 5.

³ محمد عابد الجابري، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص 135.

ب- العولمة اصطلاحاً:

وكلمة "العولمة" نسبة إلى العالم أي الكون، فقد ظهرت العولمة أولاً كمصطلح في مجال التجارة و المال والاقتصاد، ثم أخذ يجري الحديث عنها بوصفها نظاماً أو نسقاً أو حالة ذات أبعاد متعددة، تتجاوز دائرة الاقتصاد، فتشمل إلى جانب ذلك المبادلات والاتصالات والفكر والتربية.¹

وللعولمة تعاريف عديدة نذكر منها مايلي:

- يعرف كل من هانسن بيترمارتين وهارلد شومان العولمة على أنها: "تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية إلى سوق واحدة تشد فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها، بحيث تمتد من السوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال أيضاً."²

- ويعرفها أوليفيه دولغوس: "العولمة هي تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون تحول العالم إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها، وهي نموذج للقرية الصغيرة الكونية التي تربط ما بين الناس والأماكن ملغية المسافات ومقدمة المعارف دون قيد، وهي ليست وليدة الرأسمالية أو السوق. إنها تفتت الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة وتتجاوز النظم والإيديولوجيات، وتعتبر تشكيلة متنوعة من الأنظمة ويعد ممثلها من الدول الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية."³

- ويقول جيمس روزانو: أحد علماء السياسة الأمريكية عن العولمة: "أنها العلاقة بين مستويات متعددة التحليل الاقتصادية والسياسية والثقافية والإيديولوجية، وتشمل إعادة الإنتاج، وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل، وتمائل السلع المستهلكة لمختلف الدول نتيجة الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة."⁴

- كما يعرفها محمد عابد الجابري في كتابه "العرب والعولمة": "هي العمل على تعميم نمط حضاري يخص بعدا بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم أجمع، وهي أيضا أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن الهيمنة على العالم وأمركته."⁵

العولمة هي تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف العالم، وهي نموذج للقرية الصغيرة الكونية التي تربط ما بين الأماكن ملغية المسافات ومقدمة المعارف دون قيد، في جميع المجالات الاقتصادية، المالية، السياسية، الثقافية، والاجتماعية وحتى التكنولوجية.

¹ نورة بلعري، مرجع سبق ذكره، ص 5.

² شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، ط1، عبيدين، مصر، 2002، ص13.

³ مبارك بوعشة، البعد الاقتصادي للعولمة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 16 ديسمبر 2001، جامعة منتوري، قسنطينة، ص181.

⁴ نورة بلعري، مرجع سبق ذكره، ص 6.

⁵ محمد عابد الجابري، مرجع سبق ذكره، ص 137.

3- أبعاد العولمة:

إن ظاهرة العولمة بدأت تتجلى في مختلف جوانب الحياة، ويمكن استعراض مفهومها من خلال الوقوف على عدد من الأبعاد التي يتضمنها هذا المفهوم وهي:¹

أ- البعد الاقتصادي:

من الواضح أن الجانب الاقتصادي يشكل حجر الزاوية بالنسبة للعولمة، فهو يفتح المجال أمام أصحاب رؤوس الأموال لمضاعفة أموالهم، من خلال الانفتاح الاقتصادي العالمي وتحرير التجارة الدولية وزيادة الاستثمارات الأجنبية واتباع سياسة الخصخصة وضخامة التدفقات النقدية بين الدول.

ب- البعد السياسي:

يتمثل تأثير العولمة على الجانب السياسي من خلال سعي البلدان الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بما لها من نفوذ واسع، خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلى فرض النموذج الغربي في الحكم، والمتمثل في الديمقراطية مما يجعل هذا التفرد بحكم العالم خطيرا على الآخرين في كافة المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية.

ج- البعد الثقافي:

أدت الثورة العلمية في مجال الاتصالات وثورة المعلومات وأساليب الإعلام الالكترونية إلى تهيئة المجال أمام ظهور ثقافة عالمية، تعمل على إذابة الكيانات الثقافية القومية، وإحلال ثقافة واحدة هي ثقافة البلدان الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وما لذلك من خطر محو الهويات القومية للشعوب وطمس الخصوصيات الحضارية للأمم.

3- أهداف العولمة:

كما تسعى العولمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المعلنة والخفية، فالأهداف المعلنة يمكن إيجازها كالآتي:²

- الاستغلال الكامل والأمثل للموارد الاقتصادية العالمية المتسمة بالندرة والتوسع في الانتاج والمبادلات التجارية وتشجيع حركة رؤوس الأموال لزيادة حجم الاستثمارات الدولية.
- زيادة الكفاءات وتخصيص المدخرات من أجل رفع المستوى الإنتاجي لعوامل الإنتاج والمستوى المعاشي للعاملين على المستوى المحلي والعالمي.

- سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية والطاقة وإزالة القيود من خلال تخفيف التعريفات الجمركية.
- فتح الأسواق أمام المنتجات الأجنبية لكي يتاح للمستهلك المحلي الحصول على أكبر مجموعة من السلع والخدمات.
- العمل على التقليل من أنماط السلوك الاستهلاكي الخصوصي والتحول إلى نمط استهلاكي موحد ذو بعد عالمي.
- تحويل الاقتصاديات الحديثة إلى منظومة مندمجة تتمتع بجرية في الحركة وسهولة في إتمام المبادلات السلعية والنقدية.

¹ عبد الرزاق حمد حسين، علي خضير عباس، العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي في البلدان النامية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 24، 2012، ص 155.

² نفس المرجع السابق، ص: 155-156.

- تحويل أنشطة الإنتاج المختلفة الموجودة في مختلف البلدان بكل أشكالها إلى نماذج للإنتاج والتبادل الدولي عبر قنوات الاتصال المختلفة.
- العمل على حل المشاكل الإنسانية المشتركة والتي لا يمكن أن تحلها الدول بمفردها، مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل وقضايا البيئة وانتشار المخدرات.
- أما الأهداف الخفية للعولمة فيمكن إيجازها كالتالي:
- استمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الغربية على الاقتصاد العالمي بوسائلها المختلفة كالاحتكارات والشركات متعددة الجنسية.
- السيطرة على مركز القرار السياسي في دول العالم وإبقائه بيد الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الغربية لتحقيق مصالحها.
- تعميق حدة الخلافات بين الدول والحضارات والأجناس البشرية المختلفة.
- الاستمرار في نهب ثروات البلدان النامية من خلال السيطرة العسكرية والثقافية.
- إسقاط هيبة الدولة من خلال القضاء على المشاعر الوطنية والهوية الثقافية وربط الإنسان بالعالم لا بالدولة.
- أي أن الأهداف الخفية تسعى في مضمونها إلى خدمة مصالح البلدان الغربية المتقدمة وفي طليعتها الو.م.أ، حيث تروج وتسعى لنشر العولمة وتطبيقها ضمن ما يسمى (بالنظام الدولي الجديد).

الفرع الثاني: مفهوم العولمة الاقتصادية

1- تعريف العولمة الاقتصادية:

هناك من يرى بأن العولمة الاقتصادية تتمثل في جعل الاقتصاد العالمي مترابلاً ومتشابكاً وذلك من خلال اندماج الأسواق العالمية في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والتكنولوجيا ضمن إطار حرية الأسواق، مما يؤدي إلى احتراق الحدود القومية وإلى الانحصار الكبير في سيادة الدولة.¹

تشكل ظاهرة العولمة الاقتصادية أهم التحولات والتطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي في نهاية القرن العشرين، فنجد البعض تناولوا العولمة الاقتصادية بوصفها مرحلة من مراحل تطور المنظومة الرأسمالية، تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات متمحورة على الذات ومتنافسة إلى الاقتصاد العالمي القائم على أنظمة جمركية كونية.²

¹ لمقدم سعاد، أثر العولمة الاقتصادية على اقتصاديات البنوك، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي/اقتصاد وتسيير مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012، ص 12.

² قويدمي وداد، تأثير أزمة الرهن العقاري على العولمة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية، تخصص: مالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2009/2008، ص 6.

كما يعرفها البعض بأنها مجموعة ظواهر اقتصادية مترابطة تتضمن تحرير الأسواق وخصخصة الأصول وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها ونشر التكنولوجيا وتوزيع الإنتاج عبر القارات، والتكامل بين الأسواق الرأسمالية.¹ انطلاقاً مما سبق، يمكن تعريف العولمة الاقتصادية بأنها، كل المستجدات والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم الاقتصادي، والمتمثلة في تزايد حجم ونطاق التجارة العالمية والاتجاه نحو تحريرها بالكامل وكذلك بروز الشركات العابرة للحدود الوطنية التي تنظر إلى العالم كله كوحدة واحدة وتعمل من منطلق أن حدودها هي حدود العالم، وزيادة الانتشار المستمر للتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وكذلك التطورات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

2- خصائص العولمة الاقتصادية:

للعولمة الاقتصادية عدد من الخصائص الرئيسية التي تميزها عن غيرها من المفاهيم الأخرى ولعل أهم هذه الخصائص ما يلي:

أ- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية:

حيث يلاحظ أن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق واقتراها بالديمقراطية، وذلك من خلال اكتساب القدرات التنافسية عن طريق الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات، وتعميق تلك القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة ممكنة وبأعلى إنتاجية والبيع بأسعار تنافسية على أن يتم كل ذلك في أقل وقت ممكن، حيث أصبح الزمن أحد القدرات التنافسية الهامة التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة حيث أن العالم يتحول إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف وتغير في نمط تقييم العمل الدولي ليتفق مع اتجاه الإنتاج أو عالمية الإنتاج وعالمية الأسواق وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي اعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد.²

ب- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

لعل وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية قد يساعد على ترابط أجزاء العالم وتأكيد عالمية الأسواق، ومع اتجاه النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعنيه من تزايد احتمالات وإمكانات التأثير المتبادل، وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد.

وتشير هذه الاتجاهات إلى تغيير موازين القوة الاقتصادية وهناك معايير جديدة تطرحها هذه القوة تتلخص في السعي إلى اكتساب الميزة التنافسية للأمم في التسعينات، في إطار اتجاه أطراف الاقتصاد العالمي إلى التنافسية، وبالتالي

¹ رميدي عبد الوهاب، سماي علي، العولمة المالية وأثارها على اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي: "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، بسكرة، 20/21 نوفمبر 2006، ص5.

² عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 22.

لم تعد الركيزة الأساسية للقوة والقدرة الاقتصادية هي الوارد الطبيعية، بل أصبحت الركيزة الأساسية في ذلك امتلاك الميزة التنافسية في المجال الدولي، والتي تدور حول التكلفة والسعر والإنتاجية والجودة وهو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل. وبالتالي كان من شأن كل هذه التغيرات زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين دول العالم المختلفة.¹

ج- تعاضد دور الشركات متعددة الجنسيات:

فهذه الشركات تؤثر بقوة على الإقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية، المالية، التكنولوجية، التسويقية والإدارية، ويضاف إلى ذلك أن تلك الشركات العملاقة ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة تلعب دور العائد في الثورة التكنولوجية فهي من هذا المنظور تعمق الاتجاه نحو العولمة وبالتحديد العولمة الاقتصادية.²

د- دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة:

لعل من الخصائص الهامة للعولمة هي تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعميق العولمة، وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بتفكك الإتحاد السوفياتي سابقاً وبالتالي تلاشي المنظمات الاقتصادية لهذا المعسكر، وإنشاء منظمة التجارة العالمية (OMC)، وانضمام معظم دول العالم إليها، بالإضافة إلى مؤسسات النظام الإقتصادي العالمي والتي تمثل العولمة وأهم سماتها:³

- صندوق النقد الدولي والمسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة.
- البنك الدولي وتوابعه، والمسؤول عن إدارة النظام المالي للعولمة.
- منظمة التجارة العالمية، والمسؤولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة.

3- أنواع العولمة الاقتصادية:

العولمة الاقتصادية تتحدد في نوعين رئيسيين: عولمة الإنتاج والعولمة المالية، ومن الضروري إيضاح كل نوع كالتالي:

¹ قويدمي وداد، مرجع سبق ذكره، ص 7.

² عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 26.

³ قويدمي وداد، مرجع سبق ذكره، ص 8.

أ- عولمة الإنتاج :

يقصد بعولمة الإنتاج تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة أهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.¹ وتتلور عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين:

- الاتجاه الأول والخاص بعولمة التجارة الدولية :

حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينيات حيث بلغ معدل التجارة العالمية ضعفي نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فعلى سبيل المثال زاد معدل التجارة العالمية بحوالي 09 % عام 1995م، وبالطبع زاد نصيب التجارة العالمية، ويلاحظ أن الشركات المتعددة الجنسيات هي التي تقف وراء تزايد معدل نمو التجارة العالمية بقوة بالإضافة إلى مشاركتها في زيادة الناتج العالمي بالإضافة إلى ذلك أن 90 % من التجارة دخلت في مجال التحرير.²

- الاتجاه الثاني الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر:

ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية، وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدولة المضيفة.³

ب- العولمة المالية :

تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعملية التحرير المالي، والتحول إلى ما يسمى بالتحرر المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعام الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا.⁴

الفرع الثالث: الأسباب والعوامل التي أدت إلى العولمة الاقتصادية

تعتبر العولمة نتاج لعوامل كثيرة أدت إلى ظهورها ونذكرها فيما يلي:

¹ نورة بلعري، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 32.

³ خياطة عبد الله، سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 64.

⁴ قويدمي وداد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

1- انخفاض القيود على التجارة والاستثمار:

بدأت الدول بعد الحرب العالمية الثانية تخفض من وطأة الحماية، وأصبحت هذه الدول تعتمد على الضرائب الجمركية في تنظيم التجارة، وفي ظل رعاية الجات (GATT) تم تحقيق تقدم في تحرير التجارة الدولية في بعض المجالات وقد ترتب على المفاوضات المتعددة الأطراف التي تمت في إطار الجات تخفيض في الضرائب الجمركية على السلع الصناعية في الدول المتقدمة من 40% إلى أقل من 10% بعد جولة طوكيو عام 1979م، ولكن مع بداية السبعينات بدأت العودة مرة أخرى إلى انتهاج سياسة الحماية في إطار مفاوضات الجات.

أما بالنسبة للدول النامية فقد كان الوضع مختلف فخلال معظم فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية استمرت القيود التعريفية في كثير من الدول النامية، حتى مع قيام بعض الدول بتطبيق التحرير الاقتصادي بدرجة كبيرة مثل المكسيك. وكذلك تعتبر اتفاقيات دورة أورجواي، خطوة كبيرة نحو تحرير التجارة العالمية بالإضافة إلى الخطوات التي اتخذت في ظل الجات وقيام عدد من التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والآسيوية. أدى ذلك إلى المساعدة في تضاعف معدل نمو التجارة العالمية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي للعالم، خلال الفترة (1985-1995) ثلاث مرات عن العشر سنوات السابقة على تلك الفترة، وضعف المعدل الذي تحقق في الستينات، ومن ثم يمكن النظر إلى العولمة التي بدأت في منتصف الثمانينات، على أنها تطور في عمليات التكامل الاقتصادي العالمي، المتمثل في انخفاض القيود على التجارة الدولية. أما عن التجارة في الخدمات فقد تم تحرير عدد من أنشطتها وخضعت لتغيرات في الإجراءات المنظمة لها.¹

2- التطور الصناعي في الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي:

يصف (Harris 1993) ما حققته الدول النامية من نمو في الفترة السابقة والحالية كأحد أهم الأسباب للعولمة، فقد ارتفع نصيب دول شرق آسيا في الفترة (1965 - 1988) من الناتج المحلي الإجمالي للعالم من 5% إلى 20% ومن الناتج الصناعي العالمي من 10% إلى 23% وزاد نصيب القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية منخفضة الدخل من 27% عام 1965 إلى 34% عام 1988. واستمرت الزيادة في السكان للدول النامية بمعدل أكثر من 2% سنويا. كذلك يعتبر (Qureshi-96) أن الدول النامية إحدى القوى الدافعة للعولمة حيث زاد نصيب التجارة (الصادرات، الواردات) من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية زيادة سريعة من حوالي 33% في منتصف الثمانينات إلى 43% في منتصف التسعينيات، ويتوقع أن تزيد عن 50%، في العقد القادم، ويرجع (Otsobo-96) جزء من زيادة تكامل الدول النامية في الاقتصاد العالمي إلى ما قامت به من تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي الأمر الذي يمثل نقلة نوعية فعالة في استراتيجية التنمية.²

¹ عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001/2000، ص 09-10.

² بلالطة مبارك، خبابة عبد الله، النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة، الملتقى الوطني: (المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة- مخاطر- وتقنيات)، جامعة جيجل، جيجل، ص 5.

3- تكامل أسواق المال الدولية:

تعتبر الحركة الدولية لرأس المال، مظهرا أساسيا من مظاهر التكامل المالي الدولي كما أن صورة هذه الحركة ودرجاتها ترتبط ارتباطا وثيقا بغرض كفاءة الأسواق المالية الدولية، وتأتي تدفقات رؤوس الأموال بين الدول أو خلال الأسواق المالية استجابة للاختلاف في معدلات الفائدة، وكذا درجات وأشكال الرقابة المفروضة على تحركات رأس مال. كما حدث تزايد في تكامل الدول النامية مع النظام المالي الدولي، نظرا لتحرير الأسواق المالية للدول المتلقية والدول المصدرة لرأس المال، كما ألغت كثيرا من الدول النامية القيود على المدفوعات بالنسبة للحساب الجاري، وتخلت عن الرقابة على التدفقات المالية عبر الحدود.¹

4- زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر:

يوضح تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 1997 الصادر عن صندوق النقد الدولي مؤشرات زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، فابتداء من منتصف الثمانينيات بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم في الزيادة.²

5- التقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات:

ذكر (Dosi -89) أن التغيرات التكنولوجية إحدى محركات العولمة، كذلك أكد على أهمية هذا العامل (Ablet Et 91-Janelle) ودور التقدم التكنولوجي في المواصلات والاتصالات على تسارع عمليات العولمة، كما أوضح (-Lipsey 92) أن التكنولوجيا الحديثة ترتب عليها انتقال للنظم عبر الاقتصاديات العالمية. كذلك حدث انخفاض كبير في تكلفة النقل والاتصالات، فانخفضت قيمة المكالمات الهاتفية بحوالي 60 مرة منذ عام 1930، وكذلك انخفضت تكلفة النقل بين الدول المختلفة نتيجة للتقدم التكنولوجي، وكذلك ظهور الفاكس وشبكات الاتصال، الأمر الذي ساهم في التقليل من عقبة الحدود الجغرافية.³

الفرع الرابع: آليات العولمة الاقتصادية

يستند نظام العولمة الاقتصادية على ثلاث مؤسسات كبرى دولية تقوم بإرساء قواعد وبناء هيكل للعولمة ودعم مجالها الرئيسية الثلاث وهي: عولمة التجارة، عولمة التمويل، عولمة الاستثمار، ليصبح كل شيء معولم، من أجل بناء عولمة فعالة، ومنه فإن هذه المنظمات الثلاثة تبني وتؤسس للعولمة وتشرف على تكوين البنية التحتية لها وهي:

¹ عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² بلالطة مبارك، حياة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 5.

³ نفس المرجع السابق، ص 5.

1- صندوق النقد الدولي:

يعتبر صندوق النقد الدولي أحد المنظمات الاقتصادية المكونة للعولمة الاقتصادية، منذ بدأ يتكون مع نهاية الحرب العالمية الثانية مع توقيع اتفاقية "بريتون وودز" في عام 1944 ويمكن التعرف على صندوق النقد الدولي وأهدافه ووظائفه وذلك على النحو التالي:¹

أ- تعريف ونشأة صندوق النقد الدولي:

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي على أنه "المنظمة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي، وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي، وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه".

وقد انشئ صندوق النقد الدولي في 25 ديسمبر عام 1945، بموجب اتفاقية بریتون وودز الموقعة في عام 1944، من 44 دولة، إلا أن عدد الدول الأعضاء وصل عام 1995 بعد حوالي خمسين عاما من إنشائه إلى 179 دولة وبلغ عدد موظفيه 2150 شخصا ليصبح بذلك المؤسسة الاقتصادية العالمية التي تمثل أحد الأركان الرئيسية الفاعلة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتي تعمل على تحقيق الاستقرار النقدي العالمي.

ب- أهداف صندوق النقد الدولي:

قام صندوق النقد الدولي طبقا لنصوص الاتفاقية الخاصة بإنشائه وتأسيسه لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- تعزيز التعاون النقدي الدولي بما يكفل تحقيق الاستقرار النقدي وسعر الصرف.
- توسيع نطاق التجارة الدولية والعمل على زيادتها وتنشيطها وتسهيل مجرى نمو التجارة العالمية.
- تقليل درجة الاختلال في ميزان المدفوعات وتقصير مدى هذا الاختلال.

ج- وظائف ومهام صندوق النقد الدولي:

لكي يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه، فإنه يقوم بالوظائف والمهام التالية:

- تدعيم استقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها.
- إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف والتخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو وتنشيط التجارة الدولية.
- تمويل العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينهم من تصحيح اختلال موازين المدفوعات ويمنح في ذلك قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل.
- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية، من خلال زيادة الاحتياطات الدولية وقد ابتدع في ذلك ما يسمى "بمخزون السحب الخاصة".
- اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي.

¹ لمقدم سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 25.

- إبداء المشورة للدولة العضو فيما يتعلق بالأمور النقدية والاقتصادية وبالتالي يقوم بدور المستشار النقدي في مجال التشاور والتعاون المتعلقة بمشاكل النقد الدولية.
- التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية حيث أدخل صندوق النقد الدولي على عملياته في محيط السياسة الاقتصادية عمليات التكييف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، ولذلك زاد اهتمامه منذ الثمانينات على علاج الاختلال في التوازن الهيكلي، وبالتالي بدأ يخصص موارد وقروض تسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلي، وقد خصصت تلك التسهيلات حديثاً للبلاد منخفضة الدخل.
- يركز صندوق النقد الدولي في معالجته للسياسات الاقتصادية على الفترة القصيرة وأحياناً الفترة المتوسطة ويطلق عليها سياسات التثبيت.
- يقوم بمراقبة النظام النقدي الدولي عموماً.

2- منظمة التجارة العالمية:

إن إنشاء منظمة التجارة العالمية تم في إطار العولمة الاقتصادية لتكمل بذلك إحكام العولمة على الجوانب الأساسية لعمل الاقتصاد ويتمثل ذلك في ما يلي:¹

أ- تعريفها ونشأتها:

يمكن القول أن منظمة التجارة العالمية هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم، للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي.

وقد أنشأت منظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الجات بعد توقيع الاتفاقية الموقعة في مراكش 1994، بعد انتهاء جولة أوروغواي وتشمل منظمة التجارة العالمية وقت إنشائها في أول يناير 1995 حوالي 110 دولة منهم 85 دولة نامية.

ب- مهامها:

يتمثل مهامها فيما يلي:²

- تيسير ومتابعة تنفيذ وإدارة أعمال الاتفاقية الخاصة بجولة أوروغواي والموقعة في مراكش والعمل على تحقيق أهدافها كما توفر الإطار اللازم لإدارة وتنفيذ الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف.
- تقوم المنظمة بإدارة آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003، ص: 176، 177.

² سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية والجات 1994، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998، ص: 67.

- تهيئة الأطراف الدولية للتفاوض بما يتضمنه ذلك من إدارة القواعد والقوانين والإجراءات التي تحكم، وتنظم تسوية المنازعات.
- وضع أسس ومحاور التعاون المختلفة بينها، وبين كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتوصل إلى أعلى درجة من درجات التناسق والترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية وإدارة الاقتصاد العالمي على أسس أكثر كفاءة.

ج- أهدافها:

- تسعى المنظمة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:¹
- تحرير التجارة الدولية وتنظيم آلياتها ووضع مدونة لقواعد التعامل بهدف إيجاد نظام تجاري دولي أكثر عدلا وانفتاحا.
- إزالة العوائق التي تحول دون تحرير المبادلات التجارية، ومكافحة جميع صور وأشكال الحماية.
- التأكيد على مبدأ عدم التمييز في العلاقات التجارية المتعددة الأطراف.
- توفير مناخ دولي ملائم للمنافسة التجارية العادلة.
- تشجيع الاستثمارات وإيجاد فرص عمل جديدة.
- تحقيق أكبر قدر من الشفافية في الأنظمة والقوانين ذات الصلة بالتجارة.
- تسوية الخلافات التجارية في إطار هيئة تسوية المنازعات التجارية، تحت إشراف المنظمة.
- إتاحة الفرصة لاندماج الدول النامية والأقل نموا في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

3- البنك الدولي:

أ- تعريفه:

يمكن تعريف البنك الدولي على أنه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء. ولذلك فإن مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات، وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، وكذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال.²

ب- وظائفه:

يعتبر البنك الدولي مصدرا مهما لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم ويساعد حكومات تلك الدول على تخفيض أعداد الفقراء عن طريق توفير الأموال والخبرات الفنية التي يحتاجون إليها بمشاريع

¹ نورة بلعري، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² لمقدم سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 30.

التعليم والرعاية الصحية والبنية الأساسية والاتصالات وإصلاحات الأجهزة الحكومية وأغراض أخرى كثيرة نذكر منها:¹

- تقديم المعونة الفنية: دعا البنك في كثير من الأحيان لتقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المختلفة اقتصاديا، وإن كانت هذه الوظيفة لم تؤكد في مؤتمر (بريتون وودز) إلا أنها أصبحت ذات أهمية متزايدة على مر السنين.

- تشجيع الاستثمار الخاص: وذلك بإضفاء عناية خاصة بنمو وتوسيع القطاع الخاص، وهذا من خلال تنشيط الاستثمار الخاص.

- فض المنازعات المالية بين الدول: دعا البنك لتسوية الخلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء مثلا: عندما تدخل في حل الخلافات التي نشأت عن تأمين قناة السويس، متعلقة بالتعويضات الواجب دفعها إلى شركة قناة السويس.

- تدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء إلى إدارة التنمية: لقد أصبح من أهم نشاطات البنك تدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء إلى إدارة التنمية القومية فيها، ولهذا الغرض أنشئ معهد التنمية الاقتصادية في واشنطن عام 1955م، مستهدفا توفير خدمات التدريب أثناء الخدمة In- service training على سياسات وأساليب الإدارة الاقتصادية لكبار موظفي الحكومات في البلدان النامية.

- أهدافه:

يعتبر الهدف الرئيسي للبنك هو مساعدة البلدان النامية في رفع مستوى معيشتها مقاسا بمتوسط الدخل القومي بالنسبة للأفراد، إلا أنه قد صاغ في الثمانينات توجهات جديدة فيما أسماه قروض لضبط البنية، تهدف إلى زيادة قدرة البلدان النامية على المنافسة في الاقتصاد العالمي.²

- التفوق التكنولوجي وتعبئة المدخرات العالمية.

المطلب الثاني: العولمة المالية

يتميز موضوع العولمة المالية بالاتساع، حيث تتطلب دراسته قدرا كبيرا من الدقة بتحديد المفاهيم المرتبطة بهذه الظاهرة وفي هذا المطلب سنحاول التعرف عليها، وعلى أهم انعكاساتها على الجهاز المصرفي.

الفرع الأول: تعريف العولمة المالية

اختلف الاقتصاديون حول تعريف الشكل المالي للعولمة المالية، ولا حول الشكل النهائي لها، ولكن يمكن إدراج أهم التعريف للعولمة المالية:³

- تعريف دومنيك بيلوند: هي عملية مرحلية أو مخطط لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظلها كل أشكال القيود الجغرافية والتنظيمية لتسود بذلك حرية التدفقات المالية والسلعية من أجل ضمان أفضل تخصيص لرؤوس الأموال بين مختلف المناطق، وقطاعات النشاط، من أجل البحث عن أعلى العوائد وأقل المخاطر.

¹ نورة بلعري، مرجع سبق ذكره، ص 22.

² نورة بلعري، نفس المرجع السابق، ص 22.

³ قويدمي و داد، مرجع سبق ذكره، ص 22.

- تعريف هنري بوغينا: "هي التعامل مع السوق كوحدة شاملة حيث لا بد من إزالة القوانين المختلفة والمرتبطة بتواجد الدول القومية".

- ويمكن تعريفها أيضا على أنها نتاج قيام علاقة وطيدة في النظام المالي من خلال القيام بعمليات التحرير المالي والاتجاه نحو الانفتاح على الأسواق الدولية، وتزايد تكامل وارتباط رؤوس الأموال المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود

على حركة رؤوس الأموال وأخذها بالتدفق عبر الحدود لتصب في الأسواق العالمية.¹

ومن هذا نستخلص تعريف العولمة المالية على أنها الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي ما يسمى بالانفتاح المالي، ومما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال.

الفرع الثاني: تطور العولمة المالية

إن العولمة المالية حديثة النشأة نسبيا، حيث تتمثل العولمة المالية في ذلك التشابك والترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول وبدأت تتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة وبريطانيا ما بين (79-82)، لتضم باقي الدول الصناعية الأخرى، فقد مرت بالمراحل التالية:²

1- مرحلة تدويل التمويل غير المباشر: امتدت هذه المرحلة من (1960-1979) وتميزت بمايلي:

- تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة.
- ظهور وتوسع أسواق (العملات الأوروبية، الدولار) ابتداء من لندن ثم في بقية الدول الأوروبية.
- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية، أي التمويل بوساطة بنكية.
- انهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية (الجنيه الإسترليني، الدولار).
- انهيار نظام بريتون وودز في 15 أوت 1971، وإنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم.

- ظهور أسواق الأوراق المدينة مثل سندات الخزينة.

- ظهور المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.

- إنشاء البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم، والتي منحت العديد من القروض.

2- مرحلة التحرير المالي: امتدت هذه المرحلة من (1980-1985) وتميزت بمايلي:

- المرور إلى مالية التسوق، أو اقتصاد السوق المالية وصاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية بعضها ببعض وتحرير القطاع المالي.
- انتشار واسع للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي وذلك بعد رفع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للرقابة على

¹ عبد الرزاق سلام عبد الرزاق، النظام المصرفي في الجزائر وآلية تحديثه في ظل العولمة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 06، ماي 2012، جامعة المدينة، ص: 226-227.

² بلالطة مبارك، خبايا عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 5-6.

حركة رؤوس الأموال.

- توسيع وتعميق الإبداعات المالية بصفة عامة والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات.

- التوسع الكبير في أسواق السندات وصناديق المعاشات المختصة في جمع الادخار وهي تتوفر على أموال ضخمة وغايتها تعظيم إيراداتها في الأسواق العالمية.

3- مرحلة تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة: امتدت هذه المرحلة من 1986 إلى غاية الآن وتميزت بما يلي:

- ضم العديد من الأسواق الناشئة من أوائل التسعينيات وربطها بالأسواق المالية العالمية، مما شكل الحدث الهام والأخير في مشوار العولمة المالية.

- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها.

- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أحنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكات التعامل العالمية.

- تحرير أسواق الأسهم حيث كانت الانطلاقة من بورصة لندن 1986 بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة (Big-Bang) وتبعتها بقية البورصات العالمية بعد ذلك مما سمح بربطها ببعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات.

- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية، والتي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايير من الدولارات وإفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية.

إن هذه الظاهرة قد انتشرت بسرعة فائقة في كافة أنحاء العالم ومست معظم الدول لتسيطر الدائرة المالية على الاقتصاد العالمي في وقت قصير نسبياً، وينتظر أن يصبح الاقتصاد العالمي ممولاً في قسط منه بواسطة الأدوات المالية.

الفرع الثالث: مؤشرات العولمة المالية

ويمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما:¹

المؤشر الأول: والخاص بحجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير العمليات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تحتل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980 بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996، وإلى ما يزيد عن 200% في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام.

المؤشر الثاني: والخاص بتطور النقد الأجنبي فعلى الصعيد العالمي تشير الإحصائيات إلى أن متوسط حجم المعاملات اليومية في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت إلى 84% من الإحصائيات الدولية، وتجدد الإشارة إلى أنه على الرغم من تزايد درجة تكامل الأسواق المالية فإنه لم تصل بعد إلى درجة التكامل في الأسواق السلعية أي أن العولمة المالية مازالت في درجة أقل من العولمة الإنتاجية ومن ناحية أخرى يلاحظ أن جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب

¹ عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 33.

- رأس المال ويقصد بذلك رفع الحضر على المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل: الديون والاستثمار المباشر والعقاري وتفصيلاً فإن العولمة المالية تتضمن تحرير المعاملات التالية:
- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم، السندات والأوراق الاستثمارية.
 - المعاملات المتعلقة بالثروة العقارية، أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محلياً بواسطة غير المقيمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.
 - معاملات الائتمان التجاري والمالي والضمانات والتسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل أو على التدفقات للخارج.
 - المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية وهي تشمل الودائع.
 - المعاملات المتعلقة بالاستثمار المباشر وهي تشمل التحرير من القيود المفروضة على الاستثمار الوارد للداخل أو على التدفقات للخارج أو على تصفية الاستثمارات وتحويلاتها عبر الحدود.
 - المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية والتي تشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو الهدايا أو المنح.

الفرع الرابع: مزايا ومخاطر العولمة

1- المزايا:

- لقد سبق أن قلنا أن العولمة المالية هي تبلور نظام مالي دولي والذي من شأنه العمل على تخصيص رؤوس الأموال لاسيما بالتحام مختلف الأسواق الوطنية لتشكيل سوق مالي دولي، وطبعاً ينجر عن هذا جملة من النتائج الإيجابية على العلاقات المالية والاقتصادية الدولية هي:¹
- ارتفاع التنافس بين مختلف الأسواق المالية الدولية والمنافسة بين مختلف أقسام النظام المالي، وعلى هذا الأساس فالأسواق المالية الوطنية وحتى الدول ستحاول من رفع درجة تنافسيتها حتى تقوم بجلب أقصى قدر ممكن من رؤوس الأموال والادخارات ومحاولاً إيجاد في المقابل فرصاً لتوظيفها. وقد يدخل في هذا الإطار عملية التحديث التي عرفتها العديد من الأسواق المالية.
 - ظهور الابتكارات المالية وذلك على غرار الحساب المسير بالنقدية الذي وضعته شركة Merrill-Lyneh انطلافاً من سنة 1977 وكذلك ما يعرف بالسندات الرديئة والتي صاغها (M-Milken) لحساب البنك Drexel.
 - انخفاض تكلفة التمويل لاسيما بفضل عملية الأسندة والتي خفضت من تكلفة الوساطة البنكية.
 - ارتفاع سرعة المعلومات وتأثيرها على أسعار الأصول وضمناً التخصيص الأكثر فعالية لتمويل رؤوس الأموال الخارجية أو الأجنبية لاستثمارات ذات معدل مردودية أكبر من متوسط أسعار الفائدة المعمول بها دولياً، لكن هناك من يعتبر أن العولمة لم تؤدي إلى تخصيص أفضل لرؤوس الأموال.

¹ قويدمي و داد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 27-28.

- سمحت عملية الأسندة بتوسيع عدد ومجال الأعوان الاقتصاديين الذين من شأنهم تقديم رؤوس أموالهم وادخاراتهم، والتي تتحول إلى موارد للتمويل، أو بتعبير آخر فقد رفعت هذه العملية من قدرة النظام المالي على تعبئة مختلف الموارد المالية المتوفرة، كما سمحت بتوفير إمكانية تنويع الحوافظ من الأصول الدولية، الأمر الذي يعتبر أفضل طريقة للحصول على أفضل مردودية مقابل درجة مخاطرة معينة.

- رفع سيولة النظام البنكي الدولي حيث أن ارتفاع حجم الأصول المالية المتداولة من شأنه تسهيل وإسراع عملية انتشار تأثير تغيرات أسعار الفائدة في النظام المالي، الأمر الذي قد يرفع من درجة فعالية سياسة سعر الفائدة. ويرى بعض أنصار العولمة أن لها مزايا عديدة يمكن أن تتحقق للدول النامية والمتقدمة على السواء أبرزها:

أ- بالنسبة للدول النامية:

- تستطيع هذه الدول من خلال الانفتاح المالي الوصول إلى الأسواق المالية الدولية بهدف الحصول على ما تحتاجه من أموال لسد العجز في الموارد المحلية، أي قصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المحلية.
- فسح المجال في تخفيف تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.
- تؤدي الإجراءات التي يمكن أن تتخذ إلى تحرير وتحديث النظم المصرفية والمالية.
- خلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص.
- الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج.
- تساهم الاستثمارات الأجنبية على تحويل التكنولوجيا إلى الدول المستثمرة فيها بالنسبة للدول المتقدمة.

ب- بالنسبة للدول المتقدمة:

- تسمح العولمة المالية للبلدان المصدرة لرؤوس الأموال (الدول الصناعية الكبرى)، بخلق فرص استثمارية واسعة وأكثر ربحية أمام فوائضها المتراكمة.
- توفير الضمانات لأصحاب هذه الأموال ومجالا للتوسيع ضد الكثير من المخاطر، من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية.

2- المخاطر:

بالرغم من الإيجابيات السالفة الذكر فالعولمة المالية لا تخلو من المخاطر وبعض النتائج السلبية وهي في الحقيقة عديدة ومنها:¹

- تسبب العولمة المالية عدم استقرار وسائل التمويل لاسيما مع ظهور المستثمرين الهيثويين، حيث أن هؤلاء المستثمرين سيرون مبالغ معتبرة من الادخارات، كما أنهم يحاولون دوما تعديل حوافظهم المالية قصد الحصول على المردودية المثلى، من ثم فعمليات التعديل هذه والتي تكون عبارة عن عمليات شراء وبيع، قد تنتج رؤوس أموال أكبر من

¹ نورة بلعري، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 31-32.

الصافية الخاصة بالسندات، ففي اليابان انتقل رأس مالها من 3.3 مليار دولار، إلى 2.2 مليار دولار، أما في ألمانيا فقد انتقل من 2.9 مليار دولار إلى 13.6 مليار دولار.

- انتقال رؤوس الأموال من تمويل عمليات الاستثمار والإنتاج إلى تمويل الاستثمارات المالية، فحسب (C.Crozel) وآخرون فإن الصدمتين البتروليتين أدت بالدول المصنعة إلى تخفيض معدل ادخار العائدات، وارتفاع احتياجات تمويل الإدارات العمومية، حيث أدت هذه الوضعية إلى القلة النسبية لرؤوس الأموال المتوفرة الأمر الذي قد يترجمه ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، فالمؤسسات ستفضل القيام بتوظيفات مالية أكثر وأسرع مردودية بدل القيام باستثمار إنتاجي. - إضافة إلى ذلك فالعولمة المالية وعبر نشأة الأسواق المشتقة، قد شجعت على المضاربة نظرا لأثر الرافعة المالية التي توفرها، فالمنتجات المشتقة وبالرغم من كونها وسائل لمواجهة خطر الصرف وتقلبات أسعار الفائدة، لكن في المقابل تعتبر من الوسائل المفضلة لدى المضاربيين.

- ارتفاع عدد الجرائم الاقتصادية لاسيما قضايا الرشوة والإفشاء بالمعلومات السرية من طرف بعض الأعوان (كالمعاملين في البورصة مثلا) بفعل ارتفاع حجم المعاملات المالية.

- بالإضافة إلى كل ما أشرنا إليه من البداية حول النتائج السلبية والمخاطر المترتبة عن العولمة المالية فقد نعتبر أن النقطة التالية هي من أهم النتائج السلبية المرتبطة مباشرة بدور العولمة المالية في ظهور الأزمات المالية، فالعولمة قد أدت إلى الفصل بين المعاملات المالية من جهة والمعاملات الحقيقية من جهة أخرى أو بتعبير آخر فقد انجر عن العولمة المالية حدوث انفصال بين حجم وقيمة المعاملات المالية والأساسيات أي أن المعاملات المالية لم يصبح غرضها هو تخصيص رؤوس الأموال قصد ضمان تمويل لعملية الإنتاج والاستثمار بل أصبحت المعاملات المالية تتطور بشكل منفصل ومستقل.

الفرع الخامس: العوامل المفسرة للعولمة المالية

تظافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لتوسع العولمة المالية التي بدأت في التبلور، وكان أهم العوامل المفسرة لها:¹

1- تنامي الرأسمالية المالية:

لقد كان للنمو الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية، فأصبحت معدلات الربح التي حققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج، وصارت الرأسمالية تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره على الصعيد العالمي. ولقد ارتبط هذا النمو للرأسمالية المالية أيضا بظهور (الاقتصاد الرمزي) وهو اقتصاد تحركه رموز ومؤشرات الثروة العينية أي: الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية.

¹ بلالطة مبارك، خياطة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 7-8.

2- عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية:

حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية ناتجة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت الأسواق الوطنية عن استيعابها فاتجهت نحو الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى.

3- ظهور الابتكارات المالية :

ارتبطت العولمة المالية بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين، فإلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة (الأسهم، السندات)، أصبح هناك العديد من الأدوات الاستثمارية منها المشتقات التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتشمل: المبادلات، المستقبليات، الخيارات، وكل هذه الأدوات تتيح للمستثمرين مساحة واسعة من الاختيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وقد ظهرت هذه الأدوات الجديدة تحت تأثير عاملين وهما :
 أ- الاضطرابات التي سادت سوق الصرف الأجنبي بعد الاتجاه نحو تعويم أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة بحيث باتت الضرورة ملحة إلى ظهور تلك الابتكارات لتأمين الحماية للمستثمرين.
 ب- المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية لاسيما تلك التي دخلت حديثا إلى السوق فاستخدمت هذه الأدوات الجديدة من أجل تجزئة المخاطر وتحسين السيولة.

4- التقدم التكنولوجي:

ساهم هذا العنصر في مجالات الاتصالات والمعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، وهو الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما لو أنها شبكة مياه في مدينة واحدة.

5- التحرير المالي المحلي والدولي:

لقد ارتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي والدولي، وقد زادت معدلات النمو للتدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية.

المطلب الثالث: أثر العولمة المالية على الجهاز المصرفي

يمكن الإشارة في تركيز شديد على عدد من الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي وذلك من خلال ما يلي:

الفرع الأول: الآثار الإيجابية**1- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:**

حصل تغير كبير في أعمال المصارف وزادت دائرة ونطاق أعمالها المصرفية على المستويين المحلي والعالمي، حيث أخذت كافة المصارف تتجه إلى تقديم خدمات مالية ومصرفية لم تكن تقوم بها من قبل، وانعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات المصارف، فقد بينت أحدث التقارير لأكبر المصارف أن المصدر الرئيسي لأرباحها لم يعد يتحقق من عمليات الائتمان المصرفي (الاقراض) بل من الموجودات الأخرى، كما انخفض النصيب النسبي للودائع من إجمالي

الودائع بالبنوك، بالإضافة إلى زيادة نصيب الودائع القابلة للمتاجرة إلى إجمالي ودائع المصارف، وذلك لتزايد نشاط المصارف في الأنشطة الأخرى غير الاقتراضية، كما امتد تأثير العولمة على الجهاز المصرفي بشكل غير مباشر ليمثل في دخول المؤسسات المالية غير المصرفية، كشركات التأمين وصناديق المعاشات كمنافس قوي للمصارف التجارية في مجال الخدمات التمويلية، وهذا ما أدى إلى تراجع دورها، خصوصا في مجال الوساطة المالية.¹

2- تنوع النشاط المصرفي:

يتضمن تنوع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل وإصدار شهادات إيداع قابلة للتداول، والاتجاه نحو الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية، وبالتالي العمل على تنوع القروض الممنوحة، وإنشاء الشركات القابضة المصرفية وتحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في أوراق مالية قابلة للتداول، واعتماد التأجير التمويلي والاتجار بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار وتنمية نشاط التأمين. كما توسع النشاط المصرفي في ظل العولمة ليشمل عمل المصارف المشتقات المالية، والتي تتميز بالتحكم والسيطرة على المخاطرة وتحسين معدلات الاقتراض والاقراض واستكشاف الأسعار في السوق وتسهيل العمولات للوصول إلى الأسواق المالية المختلفة وتحسين السيولة.²

3- التحول إلى البنوك الشاملة:

في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية والمالية زاد اتجاه البنوك إلى التحول نحو البنوك الشاملة وهذه الأخيرة تسعى دائما إلى تنوع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات،... إلخ، بحيث نجدها تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال. بمعنى قيامها بأعمال كل البنوك.³

4- ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال كما جاء بمقررات لجنة بازل:

أصبح لزاما على البنوك التحول لمختلف المخاطر بعدة وسائل من أهمها: رأس المال والاحتياطيات، وقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن أقرته لجنة بازل سنة 1988 وأصبح لزاما على البنوك الالتزام به كمعيار عالمي يدل على متانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه ويظهر أثر هذا المعيار على البنوك العاملة به في التزاماتها بأن تصل نسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد أدنى.⁴

¹ عبد الرزاق حمد حسين، علي خضير عباس، مرجع سبق ذكره، ص 158.

² نفس المرجع السابق، ص: 158-159.

³ حياية عبد الله، إشكالية الأخذ بنظام البنوك الشاملة في الجهاز المصرفي الجزائري، الملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، 25 أبريل 2006، جامعة بشار، ص 6.

⁴ بوعزة عبد القادر، ضرورة إصلاح الأنظمة المصرفية في ظل المظاهر الجديدة للعولمة، الملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، 25 أبريل 2006، جامعة بشار، ص 5.

5- خصخصة البنوك:

تعتبر خصخصة البنوك أحد أهم نواتج العولمة، وهي مرتبطة في كل الأحوال بظاهرة الخصخصة بشكل عام كظاهرة عالمية، وقد حدث الاتجاه نحو خصخصة البنوك بعد زوال دوافع الملكية العامة والتحول لآليات السوق. وتتلخص أهم دوافع خصخصة البنوك في مواجهة التحديات التي تواجه العمل البنكي في ظل المتغيرات البنكية الحديثة والتكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة.¹

6- زيادة التعامل في المنتجات المالية الحديثة:

لقد أدى التطور الكبير في الهندسة المالية إلى ابتكار العديد من الأدوات المالية، هو ما يعرف بالمشتقات المالية، وقد اتجهت البنوك إلى التعامل في هذا النوع من الأدوات المالية وذلك إما بغرض المضاربة أو التحوط من المخاطر، ومن أهم هذه الأدوات نذكر ما يلي:

- التوريق:

بدأت عمليات توريق القروض وخاصة قروض الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1970، حيث تعد التجربة الأمريكية كمرجعية في هذا المجال، وقد عرف هذا النوع من العمليات نجاحا كبيرا حيث أصبحت هذه التقنية تطبق في العديد من الدول.

والتوريق هو إجراء يسمح بتحويل كتلة قروض لأوراق مالية قابلة للتداول، حيث تتدخل مؤسسة إقراض من خلال بيع مجموعة ديون متجانسة لهيئة خاصة تتكفل بتمويل المبادلة عن طريق إصدار أوراق مالية موجهة للمستثمرين وتمثل هذه الأوراق فيما يلي:²

• عقود الخيارات:

هي عقود تعطي للمالكها حق شراء أو بيع كمية معينة من أصل مالي بسعر محدد متفق عليه مقدما يسمى بسعر التنفيذ، نظير مبلغ معين غير قابل للرد يدفع لبائع عقد الخيار يسمى علاوة، حيث يبقى هذا الحق قائما حتى تاريخ استحقاق العقد. عموما، يمكن التمييز بين نوعين من عقود الخيارات: خيارات البيع وخيارات الشراء.

• العقود المستقبلية:

يمكن تعريف العقد المستقبلي على أنه عقد يلزم الطرفين المتعاقدين على تسليم أو استلام سلعة أو عملة أجنبية أو ورقة مالية بسعر متفق عليه في تاريخ محدد، حيث تعتبر العقود المستقبلية بمثابة أوراق مالية قابلة للتداول وتمتع بسيولة عالية، لذا يتم استخدامها في كل من أغراض المضاربة والتحوط.

¹ كمال رزيق، رمون بوعلام، تقنيات وأساليب حوصصة المصارف، المنتدى الوطني حول: المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة (منافسة، مخاطر وتحديات)، يومي: 10-11/05/2005، ص2.

² كتاب شافية، علقمة مليكة، التمويل المهيكل وأدواته المالية الحديثة ودورها في تفاقم الأزمة المالية الراهنة، المنتدى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة سطيف، 2009، ص10.

• المبادلات:

تعرف المبادلات بأنها التزام تعاقدى بين طرفين يتضمن مبادلة نوع من التدفقات النقدية أو الأصول يمتلكها أحد الطرفين مقابل تدفق أو أصل يمتلكه الطرف الآخر، بالسعر الحالي وبموجب شروط يتفق عليها عند التعاقد على أن يتم تبادل الأصل محل التعاقد في تاريخ لاحق.

7- ظهور البنوك الإلكترونية:

يستخدم اصطلاح البنوك الإلكترونية كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي تبلورت مع بداية التسعينات، مثل: مفهوم الخدمات المصرفية عن بعد، البنوك الإلكترونية عن بعد، البنك المتزلي (Home Banking)، البنك على الخط (Online Banking)، وجميعها تتعلق بقيام الزبون بإدارة حساباته وانجاز أعماله المتصلة بالبنك عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريده.¹

الفرع الثاني: الآثار السلبية

1- ارتفاع المنافسة في السوق البنكية:

من بين أهم تأثيرات العولمة على القطاع البنكي ارتفاع المنافسة، وقد اتخذت المنافسة ثلاثة مظاهر واتجاهات رئيسية وهي:²

الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء في السوق المحلية أو السوق العالمية.

الاتجاه الثاني: المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

الاتجاه الثالث: المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات غير المالية الأخرى على تقديم الخدمات البنكية.

2- تزايد حدوث الأزمات بالبنوك:

يمكن القول أنه من بين أهم الآثار السلبية للعولمة المالية هي تلك الأزمات القوية التي تعرض لها الجهاز البنكي في العديد من الدول، حيث تصاعدت أزمات البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وأوروبا وجنوب شرق آسيا فضلا عن الأزمات التي واجهتها روسيا و دول شرق ووسط أوروبا، وقد حدثت كل تلك الأزمات في ظل العولمة المالية. كما أن المصدر الأصلي لاندلاع أزمة القروض الرهنية الحديثة كان القطاع البنكي، حيث كان إفلاس البنك الأمريكي Lehman Brothers هو الشرارة التي أدت إلى اندلاع الأزمة العالمية.³

¹ يوسف مسعداوي، البنوك الإلكترونية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي- واقع و تحديات، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة الشلف-الجزائر، 14 و15 ديسمبر 2004، ص ص: 227-228.

² عبد الرزاق حمد حسين، علي خضير عباس، مرجع سبق ذكره، ص 159.

³ أحمد قارون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 6-7.

2- انتشار عمليات غسيل الأموال:

غسيل الأموال القدرة أو تطهير الأموال النجسة أو تبييض الأموال السوداء كلها مصطلحات لمعنى واحد، وتعرف عملية غسيل الأموال على أنها عملية إعادة تدوير الأموال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة في مجالات وقنوات استثمارية

شرعية لإخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأموال لتبدو كما لو تولدت من مصدر مشروع.¹

عمليات تبييض الأموال لا تتم عادة بواسطة مرتكبي الأعمال غير المشروعة والمتهربين من الالتزامات القانونية، بل يقوم بها خبراء على علم بقواعد الرقابة والإشراف في الدول المختلفة، وما يوجد بها من ثغرات يمكن النفاذ منها، وعلى علم بفرص ومجالات الاستثمار والتوظيف، والأصول التي توفر الأمن والمأوى لهذه الأموال.²

3- زيادة وتعدد المخاطر البنكية:

تعرف المخاطرة من المنظور المالي بأنها عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة في الماضي، ومن وجهة نظر رقابية، تعرف المخاطرة بأنها تمثل الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية البنك ورأسماله.³

يواجه القطاع البنكي العديد من المخاطر، لعل من أهمها، مخاطر:

- الائتمان.
- السيولة.
- أسعار الفائدة.
- أسعار الصرف.
- الإستراتيجية.
- تنظيمية أو قانونية.

المبحث الثالث: تعديلات اتفاقية بازل1

اقترحت لجنة بازل في شهر أبريل عام 1995 السماح للبنوك باستخدام أساليبها الداخلية لقياس مخاطر السوق بغرض تحقيق درجة أعلى من المرونة في تطبيق معيار كفاية رأس المال وذلك بعد تزايد التحديات التي واجهتها البنوك منذ مطلع عام 1993 والتي كان آخرها إفلاس بنك بيرنجز البريطاني.⁴ وافق محافظو البنوك المركزية لدول مجموعة

¹ رحال فاطمة، خبيزة أنفال حدة، التدابير الوقائية لمحاربة غسيل الأموال في البنك الخارجي الجزائري-وكالة بسكرة-، الملتقى الوطني حول: مكافحة تبييض الأموال في المؤسسات المالية الجزائرية -الواقع والتحديات-، جامعة سعد دحلب، البلدة، ص3.

² محمد راتول، محمد ناصف، المؤشرات المساعدة في اكتشاف عمليات تبييض الأموال وأهم الإجراءات المعتمدة لمكافحة هذه الظاهرة، ملتقى حول: مكافحة تبييض الأموال، يومي 04 و05 مارس 2013، جامعة سعد دحلب، البلدة، ص3.

³ بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، عدد 7، 2010، ص332.

⁴ دريسي حورية، حمودي لويزة، المراجعة البنكية وقف معايير المراجعة الدولية (دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2013/2014، ص79.

العشر بتاريخ 19 ديسمبر 1995 على هذه التعديلات على أن تصبح سارية المفعول في حد أقصى نهاية ديسمبر 1997،¹ وكانت هناك مجموعة من الأسباب وراء هذه التعديلات من أهمها:²

- أصبحت البنوك قادرة على وضع نماذج داخلية خاصة لقياس وإدارة مختلف المخاطر، ويمكن الاعتماد عليها لتحديد مقدار رأس المال المناسب لها.

- تنوع المخاطر التي تواجهها البنوك كمخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة والمخاطر القانونية وغيرها مما يتطلب توفير رأسمال إضافي لمواجهتها.

المطلب الأول: مضمون الإصلاحات الجديدة

تضمنت هذه التعديلات أسلوب جديد لحساب معيار كفاية رأس المال من أجل تغطية مخاطر السوق، بالإضافة إلى تغطية المخاطر الائتمانية، ومقتضى هذه التعديلات إضافة شريحة ثالثة إلى رأس المال بالإضافة إلى الشريحتين القائمتين، وتمثل هذه الشريحة الثالثة في القروض المساندة لأجل سنتين على أن تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط،³ والهدف من استحداث هذا التعديل في اتفاق رأس المال هو توفير ضمانات رأسمالية صريحة ومحددة ضد مخاطر الأسعار (السوق) التي تتعرض لها البنوك خاصة تلك الناشئة عن أنشطتها التجارية.⁴

الفرع الأول: إدراج مخاطر السوق وتغطيتها

مخاطر السوق بصفة عامة تعرف بأنها عبارة عن مخاطر التعرض لخسائر في بنود تتعلق بالميزانية أو خارجها نتيجة للتغيرات والتحركات في أسعار السوق.⁵

وتتمثل مخاطر السوق في المخاطر التالية:⁶

- مخاطر تقلبات أسعار الفائدة المرتبطة بأصول والتزامات المصرف والعمليات خارج الميزانية.

- مخاطر تقلبات أسعار الصرف لكافة عمليات الصرف العاجلة والآجلة والعمليات الخاصة بالمعادن النفيسة (الذهب والبلاتين).

- مخاطر تقلبات أسعار عقود السلع والأسهم والمشتقات المالية.

¹ بعلي حسني مبارك، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير، فرع: إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011، ص 14.

² أحمد سليمان خصاونة، (المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها)، ط1، جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008، ص 120-121.

³ لعرفا فائزة، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، فرع: إدارة أعمال، جامعة المسيلة، 2010/2009، ص 60.

⁴ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 155.

⁵ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 98.

⁶ دريسي حورية، هوودي لوييزة، مرجع سبق ذكره، ص 79.

ومن أجل ضمان حد أدنى من الحيطة والحذر والشفافية والتماشي مع اشتراطات رأس المال على مستوى جميع البنوك، فقد حددت لجنة بازل للرقابة المصرفية طريقتين لإحتساب مخاطر السوق ويتعلق الأمر بالمنهج المعياري، ومنهج النماذج الداخلية، وقد بدأ تطبيق هاتين الطريقتين من طرف البنوك مع نهاية سنة 1997.¹ يتمثل هذين الأسلوبين فيما يلي:²

1- الطريقة المعيارية:

وتقوم هذه الطريقة على تحليل الخطر الخاص المتعلق بكل سند دين في محفظة البنك، والخطر العام الذي تتحمله المحفظة ككل، فالخطر الخاص ينتج عن تغير غير مناسب في سعر السند لسبب يعود على مصدره الخاص، ويتم ترجيح هذا الخطر حسب خمسة أصناف:

- 0% للإقتراضات الحكومية.
- 0,25% للإقتراضات ذات تاريخ استحقاق أقل من 6 أشهر.
- 1,00% للإقتراضات ذات تاريخ استحقاق بين 6 و 24 شهر.
- 1,60% للإقتراضات ذات تاريخ استحقاق أكبر من 24 شهر.
- 8% للإقتراضات الأخرى.

أما الخطر العام فيتم من خلاله قياس خطر الخسارة التي تنتج عن تغير في سعر الفائدة في السوق ولتحديده يمكن الاستعانة بطريقتين، الأولى تعتمد على تاريخ الاستحقاق وفيها يتم إعداد جدول يصنف الوضعيات القصيرة والطويلة لسندات الديون فيما لا يقل عن ثلاثة عشر شريحة تاريخ استحقاق ولكل شريحة معامل ترجيح، ثم تتم عملية المقاصة للحصول على وضعية واحدة إما قصيرة أو طويلة، ومن بين مجموع الوضعيات المحصل عليها يؤخذ في الحساب الوضعية الأصغر لتضرب في 10% والجدول التالي يوضح ذلك.

¹ طاية عبد العزيز ، مرايمي محمد، بازل II وتسمى المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، يومي: 12/11 مارس 2008، ص:16-17.

² تومي ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 84-85.

الجدول رقم 5: طريقة على أساس شرائح آجال الاستحقاق، وافترض تغيير السعر

فرضية تغير السعر	معامل الترحيح	كوبون >3	كوبون ≤3
1.00	%0.00	1 شهر ≥	1 شهر ≥
1.00	%0.20	3-1 شهر	3-1 شهر
1.00	%0.40	6-3 شهر	6-3 شهر
1.00	%0.70	12-6 شهر	12-6 شهر
0.90	1.25 %	1.9-1.0 سنة	2-1 سنة
0.80	1.75%	2.8 -1.9 سنة	3-2 سنة
0.75	2.25%	3.6 -2.8 سنة	4-3 سنة
0.75	2.75%	4.3-3.6 سنة	5-4 سنة
0.70	3.25%	5.7-4.3 سنة	7-5 سنة
0.65	3.75%	7.3-5.7 سنة	10-7 سنة
0.60	4.50%	9.3-7.3 سنة	15-10 سنة
0.60	5.25%	10.6-9.3 سنة	20-15 سنة
0.60	6.00%	12-10.6 سنة	20 سنة <
0.60	8.00%	20-12 سنة	
0.60	12.50%	20 < سنة	

Source: comite de bale sur le contrôle bancaire, **amendement a l accord sur les fonds propres pour son extension aux risques demarche**, janvier 1996, P(12), à partir du site d'internet: <http://www.bis.org/publ/bcbs23fr.pdf> , consulté le : 12/11/2014.

أما الطريقة الثانية المعتمدة في حساب الخطر العام للسوق تقوم على أساس قياس حساسية الأسعار لكل وضعية حيث تتغير المعدلات بين 1% و 0,6% حسب تاريخ الاستحقاق ويتم الاعتماد على جدول تصنف من خلاله خمسة عشر شريحة تاريخ استحقاق للحصول على وضعيات قصيرة وطويلة لكل شريحة تضرب كل منها في 5% ، ثم تتم عملية المقاصة للحصول على حجم الخطر العام. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 6: طريقة على أساس شرائح آجال الاستحقاق، وافترض تغير السعر

فرضية تغير السعر	فرضية تغير السعر
المجموعة (3)	المجموعة (1)
0.75	1.00
0.70	1.00
0.65	1.00
0.60	1.00
0.60	1.00
0.60	1.00
0.60	1.00
0.60	0.90
0.60	0.80
0.60	0.75

المصدر: . comite de bale sur le contrôle bancaire, op cit, p(14).

2- طريقة النماذج الداخلية:

يشترط على البنك في إتباع منهج النماذج الداخلية الحصول على موافقة هيئات الرقابة والإشراف المحلية التي بدورها تحرص على تحقيقه للعناصر التالية:

- كفاءة نظام قياس المخاطر المستخدم وشموليته للمخاطر.
- حيازة البنك على تركيبة بشرية مؤهلة ذات كفاءة تمكنها من استخدام هذا النوع من النماذج.
- التأكد من أن النماذج المستخدمة قد أثبتت فعاليتها لفترة طويلة سابقا.

ويرتكز هذا المنهج على طريقة القيمة المقدرة للمخاطر (Value at Risk Models (VAR) وقد بدأت لجنة بازل العمل بهذه الطريقة بداية من سنة 1996 ، وهي تعتمد على طرق إحصائية معقدة تتطلب درجة عالية من مستوى الأداء في البنوك، ولذلك ينحصر تطبيقها بصفة شبه كلية على البنوك ذات النشاط الدولي، التي تسمح بتقدير الخسارة القصوى الممكن حدوثها مستقبلا بناء على معطيات تاريخية عند مستوى معين من الاحتمال، ويعتمد هذا النموذج على نوعين من المؤشرات:

أ- المؤشرات الكمية:

- ضرورة حساب المخاطرة يوميا.
 - استخدام معامل ثقة $\leq 99\%$
 - أن تستخدم حزمة سعرية دنيا تعادل عشرة أيام من التداول.
 - أن يشمل النموذج فترة مراقبة تاريخية مدتها عام على الأقل.
- ويكون عبء رأس المال بالنسبة للبنك الذي يستخدم نموذج داخلي عبارة عن:

قيمة المخاطرة في اليوم السابق ما يعادل ثلاثة أمثال متوسط قيمة المخاطرة السوقية لأيام العمل الستين السابقة.¹ ولإيضاح ذلك يمكن افتراض القيم التالية:

- قيمة VAR في اليوم السابق والتي تعبر عن الخسائر المحتملة تبلغ 20 مليون دولار.

- قيمة متوسط VAR خلال 60 يوما سابقة حوالي 12 مليون دولار.

وبالتالي يكون التقدير مع أخذ العاملين السابقين بعين الاعتبار: $12 \times (3 \text{ معامل مضاف} + 1 \text{ درجة معامل إضافي}) = 48 = 4 \times 12$ مليون دولار.

وبالتالي فإن القيمة الأخيرة 48 مليون دولار أكبر من القيمة الأولى والبالغة 12 مليون دولار، ومن ثم فإن البنك يأخذ في الاعتبار القيمة الأكبر 48 مليون دولار.

ب- المؤشرات النوعية:

- وجود وحدة مستقلة لمراقبة المخاطر بالبنك ترفع تقارير دورية للإدارة العليا.

- إجراءات مقارنة بين التقديرات المحتملة الناتجة من حساب VAR ومقدار الخسائر الفعلية.

- مشاركة الإدارة العليا في عملية رقابة المخاطر.

- تكامل الطرق المتبعة مع عملية إدارة المخاطر يوميا.

- إعداد برامج روتينية ملحقه بنظم المخاطر.

- توافر سياسات ونظم وإجراءات مكتوبة لمتابعة إدارة المخاطر.

- مراجعة مستقلة لنظم إدارة المخاطر على أساس دوري مرة في السنة على الأقل. بمعرفة وحدة المراجعة الداخلية للبنك.²

الفرع الثاني: إضافة شريحة ثالثة لرأس المال

في عام 1996 أضافت لجنة بازل الشريحة الثالثة لمفهوم رأس المال في البنوك لتغطية جزء من مخاطر السوق. وبناءا على ذلك فإن الشريحة الثالثة تغطي المخاطر السوقية فقط. بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر السلع، وتتكون هذه الشريحة في معظمها من قروض مساندة قصيرة الأجل، والتي لا تقل عن ستين.³

¹ آسيا محجوب، البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة (حالة البنوك الجزائرية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية مالية، جامعة 8ماي 1945، قالم، 2011/2010، ص 57.

² سمير أيت عكاش، مرجع سبق ذكره، ص 50.

³ Hennie Van Greuning, Sonja Brajovic Bratanovic, **Analyzing banking risk: A framework for assessing corporate governance and risk management**, The World Bank Publications, 3rd edition, Washington 2009, P130, available at:

<http://books.google.dz/books?id=73CX8O8akZ4C&printsec=frontcover&hl=fr#v=onepage&q&f=false>, consulté le 20/05/2015.

بعد تكوين ثلاث شرائح لرأس المال أصبح من الضروري عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، وهو ما تم بعد ذلك عن طريق ضرب مقياس المخاطر السوقية في (12.5) ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة والمجمعة لأغراض مقابلة مخاطر الائتمان، وبالتالي أصبح بسط الكسر هو مجموع رأسمال البنك من الشريحة الأولى والثانية والذي تم فرضه من قبل عام 1988، بالإضافة إلى عناصر رأس المال من الشريحة الثالثة التي يمكن استخدامها في دعم المخاطر السوقية.¹ كون القاعدة المستخدمة في ظل أخذ المخاطر السوقية في عين الحسبان هي:²

إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة)

$$\% 8 \leq \frac{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة} + \text{مقياس المخاطر السوقية} \times 12.5}{\text{إجمالي رأس المال}}$$

ويخضع رأس المال من الشريحة الثالثة للشروط التالية:³

- يجب أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن عامين، وأن تكون في حدود 250% من رأس مال البنك من الطبقة الأولى لدعم المخاطر السوقية.
- أن يكون صالحاً لتغطية المخاطر السوقية فقط بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي.
- يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال حتى تضمن الحد وهو 250%.
- الخضوع لنص التجميد الذي ينص على عدم جواز دفع الفائدة أو أصل الدين، إذا كان الدفع سوف يخفض رأس مال البنك إلى حد أدنى من متطلباته الرأسمالية.
- أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال أكبر من أو يساوي الشريحة الثانية زائد الشريحة الثالثة، وقد قررت لجنة بازل أن يكون هذا القيد رهنا بالإرادة الوطنية.

الفرع الثالث: مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة وفق لجنة بازل

استمر عمل لجنة بازل بوضع قواعد ومعايير العمل المصرفي، فأصدرت في عام 1997 المبادئ الأساسية Core Principles للرقابة الفعالة على البنوك وهي تتناول مختلف جوانب الإدارة السليمة في البنوك.⁴ وتتكون من 25 مبدأ مقسمة على 7 محاور أساسية كما يلي:⁵

¹ طارق حماد عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 167.

² عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 103.

³ معمر سارة، أثر الالتزام بمقتضيات لجنة بازل في إرساء الحوكمة بالبنوك (حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 63.

⁴ حازم البيلاوي، لجنة بازل والرقابة على البنوك، مجلة الأهرام، <http://hazembeblawi.com/?p=342>، 2015/03/15.

⁵ سمير أيت عكاش، مرجع سبق ذكره، ص: 51-52.

1- الشروط المسبقة لرقابة بنكية فعالة:

وهذا المحور يتضمن النقاط التالية:

- يجب أن تكون هناك أهداف واضحة ومحددة لكل هيئة تشارك في مراقبة الهيئة البنكية، وأن تتوفر على الاستقلالية التشغيلية (indépendance opérationnelle) والموارد اللازمة لذلك.
- وجود إطار قانوني خاص والذي يعمل على منح التراخيص بإنشاء المؤسسات المصرفية ومراقبتها بشكل منتظم وتحديد المعايير التي يتوجب على البنوك التقيد بها من الجانب القانوني والأمان والاستقرار.
- توفر نظام قانوني يحمي السلطات الرقابية.
- تبادل المعلومات بين هيئات الرقابة والمؤسسات المصرفية، بالإضافة إلى ذلك حماية سرية المعلومات.

2- الاعتماد والملكية agrément et structure de propriété:

وهذا المحور يتكون من أربعة مبادئ وهي:

- يجب تحديد الأنشطة المسموح بها للمؤسسات البنكية التي حصلت على الاعتماد وتخضع لنظام الرقابة، ويجب عدم منح صفة بنك إلا للمؤسسات التي تمارس فعلا العمل المصرفي.
- من حق السلطات التي تمنح الاعتماد للعمل المصرفي أن توافق أو ترفض أي طلبات لتأسيس البنوك إذا كانت لا تتوافر على الشروط اللازمة، ويتمثل الحد الأدنى المطلوب توفره لمنح التراخيص وجود هيكل محدد للملكية وإدارة البنك، وخطة العمل ونظم الرقابة الداخلية، هذا فضلا عن الوضع المالي المقترح بما فيه قاعدة رأسمال، كذلك يجب الحصول على موافقة الجهات الإشرافية في البلد الأم في حالة وجود بنك أجنبي شريك في البنك المزمع إقامته.
- يجب توافر السلطة الكافية للمراقبين المصرفيين لمراجعة ورفض أي مقترحات لنقل ملكية البنك.
- يجب أن تمنح للمراقبين المصرفيين السلطة في وضع معايير لمراجعة الحيازات والاستثمارات لدى البنوك، والتأكد من أنها لا تعرض البنك لمخاطر أو تعوق الرقابة الفعالة.

3- الأنظمة وحمية الرقابة الاحترازية (règlementation et exigences prudentielles):

هذا المحور يتكون من 10 مبادئ وهي:

- يجب أن تقوم هيئات الرقابة المصرفية بتحديد متطلبات الحد الأدنى من رأسمال لكل البنوك، وتعمل على تحديد مكوناته ومدى قدرته على تجاوز الخسائر علما بأنه يجب أن لا تقل هذه المتطلبات عن ما هو محدد طبقا لاتفاقية بازل.
- تطبيق إجراءات البنوك في مجال منح القروض والاستثمار، بالإضافة إلى التسيير المستمر للمحفظة، وهذا يعتبر عنصرا أساسيا لكل نظام احترازي.
- يجب على هيئات الرقابة أن تتأكد من أن البنوك تتبع سياسات واضحة وتقوم بتطبيق إجراءات فعالة لتقييم نوعية أصولها ومعرفة مدى وفعالية مؤوناتها واحتياطاتها للخسائر كلها التي يمكن أن تنتج عن القروض التي تمنحها.

- يجب على هيئات الرقابة أن تتأكد من أن البنوك تتوفر على نظام معلومات للإدارة، والذي يسمح لها بالتعرف على التركيز في المحافظ، وتعمل على تحديد الحد الأعلى للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها من طرف مقترض واحد أو مجموعة من المقترضين.

- من أجل تجنب التجاوزات الناتجة عن القروض الممنوحة لزبائن البنك يجب على هيئات الرقابة أن تتوفر على المعايير اللازمة والتي تفرض ضرورة منح القروض على أساس شروط السوق ويتم متابعتها بفعالية، بالإضافة إلى إجراءات أخرى التي تسمح بمراقبة وتخفيض المخاطر.

- على هيئات الرقابة أن تتأكد من أن البنوك تتوفر على السياسات والإجراءات اللازمة لتشخيص ومتابعة ومراقبة مخاطر البلد ومخاطر التحويل المرتبطة بالنشاطات الدولية (القروض والاستثمار)، بالإضافة إلى تشكيل الاحتياطات اللازمة لهذه المخاطر.

- على هيئات الرقابة أن تتأكد من أن البنوك تتوفر على نظام يسمح لها بالقياس الدقيق، والمتابعة والمراقبة الفعالة لخطر السوق وأن تفرض على البنوك في حالة الضرورة تحديد أو وضع متطلبات الحد الأدنى لرأس المال الخاص اللازم لمواجهة مخاطر السوق.

- على هيئات الرقابة البنكية أن تتأكد من أن البنوك تتوفر على مجموعة من الوسائل الشاملة لتسيير المخاطر ولتشخيص وقياس ومتابعة كل المخاطر الأساسية الأخرى، وفي حالة الضرورة يستوجب تشكيل تغطية بالأموال الخاصة اللازمة لهذه المخاطر.

- على السلطات الرقابية التأكد من أن لدى البنوك نظم رقابة داخلية تتناسب وطبيعة نشاطها وحجمه، وأن تشمل هذه النظم على ترتيبات واضحة تتعلق بتفويض السلطات والمسؤوليات والفصل بين الوظائف التي ينشأ عن أدائها التزامات على البنك والصرف من أمواله، كذلك المتعلقة بالحسابات وإجراءات التسويات والحفاظ على أصول البنك.

- على السلطات الرقابية أن تتأكد من أن البنوك تعتمد على سياسات وإجراءات متعلقة بمعرفة زبائن البنك، وتضمن أن تكون هناك نسبة كبيرة من الاحترافية في المجال المالي، وتمنع من استعمال وإدخال البنوك في النشاطات الإجرامية.

4- طرق الرقابة البنكية الدائمة:

ويتكون من 5 مبادئ وهي:

- وضع نظام رقابة بنكي فعال يجب أن يحتوي مرة واحدة على رقابة بعين المكان وعلى الوثائق.

- على هيئات الرقابة أن تكون على اتصال منتظم مع إدارة البنك، وأن تكون على إطلاع بشكل معمق لكل نشاطاتها.

- يجب على هيئات الرقابة أن تتوفر على كل الوسائل اللازمة التي تسمح لها بجمع وتشخيص وتحليل كل التقارير الاحترافية والدراسات الإحصائية المقدمة من البنك.

- على هيئات الرقابة أن تقوم بالتحقق بحرية تامة من كل المعلومات الاحترافية المقدمة، وهذا إما بالتنقل إلى عين المكان أو بالتوجه إلى مدقق خارجي.

- يتمثل العنصر الأساسي في الرقابة البنكية في قدرة الهيئات على مراقبة مجموعة بنكية *groupe bancaire* وجعلها أكثر قوة.

5- الشروط المتعلقة بالإعلام :

ويحتوي على مبدأ واحد يتمثل في ضرورة تأكيد الهيئات الرقابية من أن كل بنك يتحكم في المحاسبة بطريقة فعالة، ويعمل على تقديم معلومات دقيقة ومنتظمة على حالته المالية ومردودية نشاطاته، كما يعمل على نشر المعلومات المالية بطريقة منتظمة والتي توضح بالفعل مركزه المالي.

6- السلطات الرسمية للهيئات الرقابية :

يجب أن يتوفر لدى هيئات الرقابة وسائل فعالة التي تمكنهم من اتخاذ الإجراءات التصحيحية الكافية في حالة فشل البنك في الالتزام بأحد المعايير الرقابية مثل: عدم توافر الحد الأدنى لكفاية رأسمال، أو في حالة تهديد أموال المودعين بطريقة أو بأخرى، في الحالات الاستثنائية يمكن لهيئات الرقابة أن تسحب الاعتماد أو التوقيف عن النشاط.

6- النشاطات البنكية عبر الحدود (*activité bancaire transfrontière*):

ويتكون من ثلاثة مبادئ هي:

- يجب على هيئات الرقابة البنكية أن تقوم بمراقبة شاملة تضمن المتابعة الفعالة وتطبيق القواعد الاحترازية من البنك على المستوى العالمي، من خلال فروعه في الخارج والمؤسسات التي يساهم فيها.

- على هيئات الرقابة البنكية أن تكون على اتصال دائم وتبادل المعلومات مع مختلف الهيئات الرقابية الأخرى وخاصة المتعلقة بالبلد المضيف.

- على هيئات الرقابة البنكية أن تفرض على البنوك الأجنبية التي تنشط في السوق المحلية الشروط نفسها المفروضة على البنوك الوطنية، وأن تكون على اتصال دائم مع الهيئات الرقابية التابعة لها هذه البنوك قصد تبادل المعلومات اللازمة للرقابة الفعالة.

المطلب الثاني: نتائج تطبيق مقررات لجنة بازل1

على الرغم من المزايا التي جاءت بها إتفاقية بازل وأهدافها الإيجابية المنصبة في حماية البنوك من المخاطر المؤدية إلى الإفلاس وحماية ودائعها من الضياع، إلا أنه سرعان ما أظهرت عيوباً واتصفت بالعديد من النقائص والآثار السلبية مع عدم الفعالية الميدانية لدى مختلف الأنظمة البنكية.

الفرع الأول: إيجابيات بازل1

من بين الإيجابيات التي جاء بها التطبيق العملي لاتفاقية بازل الأولى نذكر ما يلي:

- ساهمت هذه الاتفاقية في تحقيق العدالة في مجال المنافسة بين البنوك على المستوى العالمي، حيث ساهمت في إزالة الفوارق التي كانت سابقاً من خلال تقديمها لمعيار موحد لقياس كفاية رأس مال البنوك.

- ساهمت هذه الاتفاقية في جعل البنوك أكثر حرصاً ورشداً في توظيفاتها من خلال الاتجاه إلى التوظيف في أصول ذات أوزان أقل من حيث المخاطرة، والموازنة المستمرة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها، بل ربما

تضطر البنوك أيضا إلى تصفية أصولها الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة إذا واجهت صعوبات في زيادة عناصر رأس المال لاستيفاء النسبة المطلوبة لمعيار كفاية رأس المال¹.

- ساهمت اتفاقية بازل الأولى من خلال معيار كفاية رأس المال في تقديم معيار يسمح بالمقارنة بين البنوك، كما يسمح هذا المعيار بالمقارنة بين النظام البنكي من بلد لآخر.¹

الفرع الثاني: سلبيات اتفاقية بازل الأولى

على الرغم من المزايا والإيجابيات السابقة الذكر التي يحققها تطبيق معيار كفاية رأس المال، إلا أن هناك بعض الثغرات التي لم يأخذها المعيار في الاعتبار لذلك وجهت إليه بعض الانتقادات يتمثل أهمها فيما يلي:

- أعطى معيار بازل¹ وضعا مميزا لمخاطر دول ومصارف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على حساب باقي دول العالم.

- نظرا لاشتداد درجة المنافسة التي تواجهها المصارف من المؤسسات غير المصرفية التي دخلت مجال العمل المصرفي مثل شركات التأمين، ولا تخضع بدورها لمتطلبات معيار كفاية رأس المال.

- يركز المعيار بصفة رئيسية على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق خلال فترة لاحقة، وأهمل المخاطر الأخرى التي تؤثر على نشاط المصارف مثل مخاطر التشغيل والسيولة.

- لم تأخذ مقررات لجنة بازل عند تحديدها لمعيار كفاية رأس المال، وضع الأنظمة المصرفية في الدول النامية التي تتميز بصغر حجم مصارفها، وضآلة رؤوس أموالها والصعوبات التي تعترضها في سبيل استيفاء متطلبات كفاية رأس المال.

- أصبح معدل كفاية رأس المال الذي يتم احتسابه وفقا للصنف المحدد في اتفاقية بازل¹ لا يعتبر مؤشرا جيدا لقياس الحالة المالية للمصرف والمخاطر التي يتعرض لها، وذلك بسبب التطورات الهائلة التي تشهدها الصناعة المصرفية، وظهور مجالات نشاط جديدة لاستخدام أصول المصرف، حيث لم تحدد كافة مخاطرها بدقة.

- رغم أن تطبيق معيار كفاية رأس المال على مدى واسع بكل دول العالم، إلا أن ذلك لم يمنع حدوث الأزمات المصرفية كما حدث في دول جنوب شرق آسيا وتركيا والمكسيك، مما يوحي بمحدودية هذا المعيار في الحد من المخاطر.²

¹ أحمد قارون، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² عبد القادر بريش، عبد الرزاق حبار، تأثير التزام الجهاز المصرفي بمتطلبات لجنة بازل للإشراف المصرفي على القواعد التمويلية للبنوك الجزائرية، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر، الدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2011م، ص، ص: 01-02.

خلاصة الفصل

لقد كانت اتفاقية بازل الأولى الخاصة بكفاية رأس المال في البنوك أول خطوة في اتجاه وضع معايير موحدة بين الدول، غير أن هذه الاتفاقية تضمنت المخاطر الائتمانية دون غيرها من المخاطر. حيث كان لتطور أعمال البنوك التجارية واتجاهها إلى تنويع مجال استخدامها وارتفاع التزاماتها خارج الميزانية تأثير كبير على القطاع البنكي على المستوى العالمي، حيث ارتفعت مخاطر البنوك بدرجة كبيرة، وهو ما أدى إلى ضرورة وضع معايير رقابية وجب احترامها، لتضيف لجنة بازل المخاطر السوقية بعد التعديلات التي تم إحداثها.

الفصل الثاني:

تعدد المخاطر المصرفية ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية

تمهيد

شهد القطاع المالي في العقود الأخيرة تطورات كبيرة ناتجة عن العولمة المالية، ففتحت مجالات أوسع للبنوك والمؤسسات المالية في الاستثمار، زيادة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك وتنوعها وتحقيق الأرباح، فجانبا استفادة البنوك من هذا التطور السريع ظهرت بالمقابل تحديات من شأنها التقليل من المكاسب والفرص المتاحة ومنها المخاطر المصرفية التي تواجه العمل المصرفي. ما أدى إلى تعقيد العمليات المصرفية، في سوق ستمت المنافسة الشديدة، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به، أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة.

وبالرغم من بروز الأعمال والمعايير الدولية من طرف لجنة بازل للرقابة المصرفية، والمتمثلة في الاتفاق الأول لها إلا أنه لم يكن شامل للمخاطر التي كانت المصارف تتعرض لها وهذا نظرا للتطور السريع الذي عرفته المصارف. لذلك قامت اللجنة بتعديلات على الاتفاق الأول والتي سميت بمقررات بازل 2 لتواكب كل المستجدات العالمية بهدف ضمان الاستقرار المستمر للنظام المالي العالمي.

المبحث الأول: المخاطر المصرفية وإدارتها

سننظر في هذا المبحث إلى تعريف المخاطر التي تواجهها البنوك خلال ممارسة نشاطها وتحديد أنواعها بالإضافة إلى مراحل إدارتها من طرف إدارة المخاطر المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية

إن الإهتمام الأساسي للمصارف اليوم ليست الأموال ولكنها المخاطرة إذ تتمكن المصارف من تحقيق التفوق على منافسيها عن طريق تعظيم عوائدها من خلال المخاطرة وبالنظر إلى أهمية المخاطرة في العمل المصرفي لذا فمن الضروري بيان مفهومها بقدر واضح من الإيضاح والتحليل، وبناء على ذلك نعرض بعض مفاهيم المخاطرة:

- حسب أحد الكتاب المخاطرة هي: ظاهرة أو حالة معنوية أو نفسية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومي، وما يترتب عليها من ظهور حالات الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين.¹

- ويعرف (WEBSTER) المخاطرة على أنها فرصة تكبد أذى أو ضرر أو خسارة.²

- عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكي المخاطرة على النحو الآتي: هي مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المنظمة في تحقيق أهدافها ويمكن أن يكون الأثر إيجابيا أو سلبيا فإذا كان إيجابيا يطلق عليه فرص وإذا كان سلبيا فيطلق عليه تهديد.³

- تعرف أيضا المخاطرة بأنها تمثل احتمالات قابلة للقياس لتحقيق خسائر أو عدم الحصول على القيمة مشيرا إلى أن المخاطرة تختلف عن حالة عدم التأكد حيث أن هذه الأخيرة غير قابلة للقياس.⁴

وبالتالي يمكن أن نستخلص أن المخاطرة هي الفرصة التي يمكن من خلالها تفادي الخسارة الناتجة عن عدم التأكد الذي يحيط بنتائج القرارات المستقبلية، وهي تختلف عن حالة عدم التأكد لأن الأولى قابلة للقياس (المخاطرة) والثانية لا يمكن قياسها (عدم التأكد)، حيث أن هناك ارتباط بين المخاطرة والقدرة على التنبؤ بأحداث المستقبل على ضوء معلومات تاريخية مسبقة.

منه يمكن الوصول إلى تحديد مفهوم المخاطرة البنكية كما يلي: تعرف المخاطرة بأنها احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/ أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين. أي أن هذا التعريف يشير إلى

¹ بلعجوز حسين، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية، المركز الجامعي بجيجل، ص 3.

² نفس المرجع السابق، ص 3.

³ نبراس محمد عباس العامري، استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 7، 2012، ص 173.

⁴ سليم بن يوسف، أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية، المؤتمر الدولي حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن، يومي: 16/17 أبريل/ 2007، ص3.

وجهة نظر المراجعين (AUDITEURS) والمدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار البنكية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها القدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة وتنفيذ استراتيجياته.¹ إلا أن أهم تعريف للمخاطر المصرفية يتمثل بالآتي:

عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن بيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية (Financial Services Roundtable) المخاطر كالتالي: هي احتمال حصول الخسارة لوجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه، إذ أن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى.²

المطلب الثاني: أنواع المخاطر المصرفية

تشمل المخاطر المصرفية مخاطر تقليدية وأخرى حديثة سنتطرق لها في هذا المطلب.

الفرع الأول: المخاطر التقليدية

وتتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالبنك، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة البنك ووفقاً لتوجه حركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية، والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة. وتحقق البنوك عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحاً أو خسارة، ومن أهم أنواع هذه المخاطر ما يلي:

1- المخاطر الائتمانية (خطر القرض): Credit Risk

تعتبر المخاطر الائتمانية من المخاطر الرئيسية التي تواجهها البنوك وتدعى كذلك بخطر العميل،³ تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدراته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.⁴

وتمتد المخاطر الائتمانية لتشمل بنود محفظة القروض داخل الميزانية، كما تشمل البنود خارجها مثل عمليات الائتمان الممنوحة لتمويل الاعتمادات المستندية، خطابات الضمان، عمليات القبول، العقود المستقبلية، عقود المبادلة،

¹ تومي ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 56.

² نبراس محمد عباس العامري، مرجع سبق ذكره، ص 174.

³ طرشي محمد، دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي، جامعة حسنية بن بوعلي، شلف، ص 5.

⁴ رزيق كمال، كورتل فريد، تسيير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية - حالة البنوك الجزائرية -، المؤتمر الدولي حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة،

الأردن، يومي: 17/16 أفريل 2007، ص 3.

الخيارات والمشتقات المالية المختلفة، والمخاطر الائتمانية هي أكثر أنواع المخاطر تأثيراً على عمل البنوك نظراً لارتفاع وزنها النسبي داخل المركز المالي للبنك، إذ تحتل نسبة تتراوح بين 60% و 65%¹. ومن خلال هذا كله يمكن القول، أنه مهما كان المستفيد من القرض سواء كان مؤسسة أو شخص، أو مؤسسة قرض أو حتى حكومة، تبقى دائماً المخاطر الائتمانية محتملة وأسباب ذلك هي متعددة، والتي يمكن تقسيمها كالتالي: ²

أ- المخاطر العامة:

وتتمثل في المخاطر التي تؤدي إلى عدم قدرة المقرض عن التسديد والناجمة عن عوامل خارجية، والتي تتمثل في الوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والزلازل... الخ.

ب- المخاطر المهنية:

وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المؤسسات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.

ج- المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقرض:

وهو الخطر الأكثر انتشاراً وتكراراً والأصعب للتحكم فيه، نظراً لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد، ويمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر:

- المخاطر المالية:

يتعلق أساساً بمدى قدرة المؤسسة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، وهذا بدراسة الميزانيات، جدول التمويل، جدول حسابات النتائج... إلخ، وذلك بالاعتماد على كفاءة وخبرة موظفي البنك.

- المخاطر الإدارية:

وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة، والتي نقصد بها مدى خبرة وكفاءة مسيري المؤسسة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير و توزيع الأرباح، وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، لأن عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقرض يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة.

¹ تومي ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 58.

² بوعيشي محمود، مقهور قادة، تسيير المخاطر البنكية في المعاملات الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، تخصص:

مالية، جامعة بشار، 2014/2013، ص، ص: 54-53.

- المخاطر القانونية:

وهو يتعلق أساساً بالوضعية القانونية للمؤسسة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين، ومن بين المعلومات الهامة التي يجب على البنك أن يقوم بمراجعتها هي:

✓ النظام القانوني للمؤسسة، شركة ذات أسهم، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة تضامن... إلخ.

✓ السجل التجاري، ووثائق الإيجار والملكية.

✓ مدى حرية وسلطة المديرين على المؤسسة، ونقصد به ما مدى سلطة المديرين في المؤسسة، هل تتمثل

في التسيير فقط أم لهم الحرية في القيام بوظائف أخرى، كإبرام عقود القرض أو البيع، ورهن ممتلكات المؤسسة.

✓ علاقة المديرين بالمساهمين.

2- مخاطر السيولة: Liquidity Risk

يستأثر موضوع السيولة المصرفية باهتمام الإدارات المصرفية والسلطات النقدية والرقابية التي يقع على عاتقها مسؤوليات رقابة سلامة العمل المصرفي والسهر على ضمان سلامة حقوق المودعين، وتنبع أهمية السيولة من ضرورة استعداد البنوك الدائم لاحتمال إقدام بعض المودعين لديها إلى سحب ودائعهم في أي وقت وبذلك يمكن القول أن خطر السيولة ينشأ نتيجة لعدم قدرة البنك على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الموجودات أي أن خطر السيولة يعبر عن عدم كفاية أرصدة البنك النقدية لمواجهة مسحوبات المودعين من جهة، واحتياجات المقترضين من جهة أخرى، وذلك إما عن طريق زيادة التزاماته أو القيام بتكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة مما يؤثر على ربحيته.¹

وقد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها:²

- ضعف تخطيط السيولة بالمصرف، مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الإستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على إستخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الإلتزامات العرضية إلى إلتزامات فعلية.
- ولضمان احتفاظ البنوك بسيولة كافية وبشكل يضمن سلامة أوضاعها المالية تعمل البنوك على ما يلي:³
- الإحتفاظ بمقادير كافية من الأرصدة النقدية وشبه النقدية الكفيلة بتغطية الإلتزامات المستحقة في أي وقت.
- إعداد سياسة ملائمة مستقبلية للتدفقات النقدية مع الأخذ بعين الإعتبار إحصائية عجز بعض العملاء بالوفاء بالتزاماتهم نحو البنك في مواعيدها المفترضة.

¹ طرشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 6.

² محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 118.

³ طرشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 6.

- توزيع استخدام أموال البنك بشكل ينسجم مع تركيبة ودائع العملاء من حيث آجال الإستحقاق مع الأخذ بعين الإعتبار تركيبة المودعين.

3- مخاطر تقلبات أسعار الصرف: FX Risk

كل مؤسسة معرضة لخطر سعر الصرف من جراء القيام بعمليات بالعملة الصعبة، وامتلاك مستحقات وديون بالعملة الصعبة تقع على عاتق البنك، وخطر سعر الصرف ناجم عن التغير في أسعار العملات التي سلمت بها هذه المستحقات أو الديون في مقابل العملة الوطنية.¹

نظرا للتطورات الحاصلة على أعمال البنوك وانفتاحها على الأسواق العالمية، واتساع رقعة نشاطها وكذا تنوع جنسية المتعاملين معها، أصبح البنك يستعمل مختلف العملات الأجنبية حتى يتمكن من التعامل مع الأجانب، وبالتالي أصبح يقدم قروضا بالعملة الصعبة والتي تعتبر السبب في تعرضه لمخاطر الصرف.

وتنشأ مخاطر الصرف من التغيرات الحاصلة في أسعار العملة الصعبة مقارنة بالعملة الوطنية، فكل ارتفاع في سعرها يولد له ربحا وكل انخفاض يولد له خسارة، وبصفة عامة يمكن القول أن خطر الصرف، هو ذلك الخطر المرتبط بكل العمليات المالية، التي تتأثر بتغيرات سعر الصرف:²

- **الوضعية القصيرة:** ويواجهها البنك لما تكون الديون (الخصوم) بالعملة الصعبة أكبر من المستحقات (الأصول) بنفس العملة، حيث هذه الوضعية تلائم البنك إذا كانت أسعار الصرف لهذه العملة في انخفاض ولا تلائمه إذا كان العكس.

- **الوضعية الطويلة:** ويواجهها البنك لما تكون المستحقات بالعملة الصعبة أكبر من الديون بنفس العملة، وتكون هذه الوضعية ملائمة للبنك في الحالة التي يكون فيها سعر الصرف في ارتفاع وغير ملائمة في الحالة المعاكسة.

4- مخاطر أسعار الفائدة: Interest Rate Risk

خطر سعر الفائدة يعرف بالحالة التي يجد فيها البنك مردوديته تتأثر بفعل تطور معدل الفائدة³ وهي المخاطر الناتجة عن الفوارق المتباعدة الموجودة بين أسعار الفائدة التي يتحصل عليها البنك نتيجة استخدام أمواله (إقراضها)، والتي يدفعها للحصول على موارده. كإنخفاض معدلات الفائدة الموجهة للمقترضين وثبات معدلات الفائدة للسندات المصدرة، وبصفة عامة يمكن القول أنها تمثل مخاطر الربح أو الخسارة بالنسبة للبنك الذي له مستحقات وديون ذات معدلات فائدة ثابتة ومتغيرة، أو مختلفة وتمثل مخاطر سعر الفائدة في:⁴

¹ حماد طارق عبد العال ، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 95 .

² بو عيشي محمود، مقهور قادة، مرجع سبق ذكره، ص 56.

³ بلعجوز حسين، مرجع سبق ذكره، ص 6.

⁴ بو عيشي محمود، مقهور قادة، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 55-56.

أ - مخاطر إعادة التمويل:

وهي المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية، إذا تعدت تكاليف إعادة التمويل (معدل الفائدة الذي يدفعه لإعادة تمويل التزاماتها) معدل العائد على الاستثمار في الأصول، وتعرض لهذا النوع من المخاطر إذا كان العمر الإسمي لأصولها أكبر من العمر الإسمي لالتزاماتها.

ب - مخاطر إعادة الاستثمار:

وهي المخاطر التي قد تواجهها المؤسسات المالية إذا انخفض معدل إعادة استثمار الأموال عن تكاليف التمويل، وتكون المؤسسات المالية عرضة لهذا النوع من المخاطر إذا كان العمر الإسمي لالتزاماتها أكبر من العمر الإسمي لأصولها.

ج - مخاطر القيمة السوقية:

وهي المخاطر الناجمة عن التقلبات التي تحدث في القيمة السوقية للأصول والالتزامات بسبب تغيرات معدل الفائدة، حيث أن القيمة السوقية لأي أصل ما هي إلا القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من هذا الأصل، فارتفاع معدل الفائدة يترتب عليه ارتفاع معدل الخصم وبالتالي انخفاض القيمة السوقية لهذا الأصل، وعلى العكس إذا انخفض معدل الفائدة أدى ذلك إلى ارتفاع القيمة السوقية للأصل.

5- مخاطر السوق: Market Risk

وهي تتعلق بالنشاطات التفاوضية في سوق رأس المال، تنتج عند قيام البنك بالتجارة في الأوراق المالية وتظهر انحرافات غير ملائمة في قيمها في السوق وفي الفترة التي يقوم بتصنيفتها، وبالتالي يمكن تعريف مخاطر السوق على أنها ذلك النوع من المخاطر الذي يتعرض له المؤسسات المالية نتيجة القيام بالتجار في الأصول المالية دون القيام بأي تحوط يحميها منها، وتمثل هذه المخاطر في احتمال انحراف أسعار الأوراق المالية عما تتوقعه المؤسسات المالية.

6- مخاطر التسعير: Price Risk

وتنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول، وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية، وتوجد عوامل خارجية وداخلية تؤثر في مخاطر التسعير، وتمثل العوامل الخارجية في الظروف الاقتصادية المحلية، ومناخ الأعمال السائد بالسوق، أما العوامل الداخلية فتتعلق بالوحدة الاقتصادية نفسها، ومنها الهيكل التمويلي، ونتيجة النشاط ومدى كفاءة التشغيل وغيرها من الظروف الداخلية.¹

7- مخاطر الالتزام: Compliance Risk

ويقصد بها تعرض البنك لعقوبات سواء في شكل جزاءات مالية أو الحرمان من ممارسة نشاط معين لارتكابه مخالفات.²

¹ شرايد محمد الحاج، مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس، تخصص: الحقوق والعلوم السياسية، تخصص الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2103- 2014، ص 27.

² نفس المرجع السابق، ص 28.

8- مخاطر السمعة أو الثقة:

هي المخاطر الناشئة عن وجود انطباع سلبي عن المصرف، والذي قد يؤدي إلى حدوث خسائر في مصادر التمويل، أو تحول العملاء إلى المصارف المنافسة، وقد ينشأ هذا الانطباع نتيجة تصرفات يقوم بها مديرو أو موظفو المصرف، أو نتيجة عدم خدمة العملاء بالجودة والسرعة المطلوبة، أو بسبب ضعف في أنظمة الأمان لدى المصرف، والتي تؤدي إلى زعزعة ثقة العملاء بالمصرف.¹

9- خطر البلد:

لقد ظهر هذا النوع من المخاطر مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، وهو يتعلق بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة. ونظراً لتعامل البنوك على نطاق دولي، فإنها غالباً ما تتحمل مخاطر إضافية مثل مخاطر البلد، والتي تنتج عن اتخاذ بلد المقترض قرار بعدم تسديد القرض أو بعدم تزويد المقترض بالعملة الصعبة التي يحتاجها لتسديد قرضه للبلد المعني نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه، فخطر البلد هو ذلك الخطر المرتبط بتوقف المقترض المقيم في بلد آخر عن السداد ويتعرض لمخاطر عدم تسديد حقوق البنك المقرض، وهذا نتيجة لتعرض بلده لأي ظروف اقتصادية.²

الفرع الثاني: المخاطر الحديثة**1- مخاطر التشغيل: Operational Risk**

هناك عدة تعريفات للمخاطر التشغيلية حيث تم تعريفها على أنها أية مخاطر غير مخاطر السوق ومخاطر الائتمان، وهذا التعريف لم يحدد أنواع المخاطر التشغيلية التي تواجهها البنوك حالياً. وتعرف على أنها مخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية وتتضمن المخاطر القانونية.³

ولكن أفضل تعريف هو الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن إتفاق بازل II التي عرفتها على أنها مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية. ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر النظامية.⁴ تعتبر مخاطر التشغيل من المستجدات في عالم إدارة المخاطر الحديثة، وهي تعني الخسارة الناتجة عن الفشل في النشاط الداخلي وإجراءات الرقابة. يشمل هذا النوع المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للمؤسسة، ولا

¹ تومي ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 60.

² سجارة فاطمة العابدية، انعكاسات تدويل الخطر المالي في ظل الازمة المالية الراهنة على الأسواق المالية للدول النامية، المؤتمر الدولي حول: ادارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة العقيد آكلي محمد اولحاج، البويرة، 12- 13 ديسمبر 2012، ص 10.

³ <http://www.bayt.com/en/specialties/q/178162> ، 2015/04/20.

⁴ شعبان فرج، محاضرات في مقياس العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، دروس موجهة لطلبة الماستر، تخصصات: النقود والمالية، واقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، ص 96.

يتضمن عادة فرصة للربح، فالمؤسسة إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها، وعدم ظهور أية خسائر للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير، ومن المهم للإدارة العليا التأكد من وجود برنامج لتقييم وتحليل مخاطر العمليات.

أكدت لجنة بازل أن المخاطر التشغيلية تعبير له عدة معانٍ في الصناعة المصرفية، لذلك يتوجب على البنوك ولأغراض داخلية أن تعتمد على تعريفها الخاص للمخاطر التشغيلية كون ذلك يساعدها في تحديد المخاطر التي تنطوي على خسائر كبيرة، وفيما يلي أنواع المخاطر التشغيلية وتفسير لكل نوع منها حسبما أوردتها ورقة الممارسات السليمة 2003 والمعدة من قبل لجنة بازل:¹

أ- تنفيذ وإدارة العمليات :

هي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، والإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات، ومثال ذلك: الأخطاء في إدخال البيانات، الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بذلك، الخلافات التجارية، خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء.

ب- العنصر البشري:

الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين (بقصد أو بدون قصد)، كما تشمل الأفعال التي يكون الهدف منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسة الشركة من قبل المسؤولين أو الموظفين، وكذلك الخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء، المساهمين، الجهات الرقابية وأي طرف ثالث. ومن الأمثلة عليها: عمليات الإحتيال الداخلي من قبل موظفين، (كالإحتلاس المالي، والتعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع البنك، التجارة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصة، إساءة استخدام بيانات العملاء السرية، التواطؤ في السرقة، السطو المسلح، الابتزاز، الرشاوى، والتهرب الضريبي المتعمد)، والمعالجات الخاطئة، والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين، ممارسات العمل والأمان الوظيفي.

ج- الأنظمة الآلية والاتصالات:

الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات، أو عدم توفر الأنظمة، وأي عطل أو خلل في الأنظمة، وتشمل: إهيار أنظمة الكمبيوتر، الأعطال في أنظمة الاتصالات، أخطاء البرمجة، فيروسات الحاسب، الفائدة المفقودة بسبب العطل.

د- الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية:

الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث، بما يشمل الاحتيال الخارجي وأي أضرار تصيب الممتلكات والأصول، وخسائر نتيجة تغيير في القوانين. بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل. وتشمل: (الإحتيال الخارجي كالسرقة والسطو المسلح، تزييف العملات والتزوير، والقرصنة التي تؤدي الى تدمير الحواسيب، سرقة البيانات، الإحتيال عبر بطاقات الائتمان، الإحتيال عبر شبكات الكمبيوتر والإرهاب والابتزاز والكوارث الطبيعية (الهزات الأرضية، والحرائق، والفيضانات... إلخ).

¹ نفس المرجع السابق، ص: 70-71.

2- الخطر القانوني:

تتعرض البنوك لأشكال عديدة من المخاطر القانونية التي يمكن أن تخفض من أموالها أو تزيد من التزاماتها بصورة مفاجئة إما نتيجة لعدم توافر المعلومات والقواعد القانونية أو نتيجة لعدم دقتها أو لعدم الالتزام بها، أو لعدم كفاية المستندات القانونية، هذا فضلا عن التعرض للمخاطر القانونية الناتجة عن الدخول في أنواع جديدة من المعاملات التي لم تنظم بعد من الناحية التشريعية.¹

وتشير هذه المخاطر إلى تأثيرات تشريعات الدول التي تعمل فيها المصارف ويجب أخذها في الاعتبار عند تقييم المخاطر وتشمل التعريفات الجمركية وحصص الاستيراد والضرائب والاعانات وأي أمور أخرى تؤثر على جودة وحدوى الاستثمار وكذلك المطالبات القانونية وعلى إدارات المصارف أن تكون على معرفة كاملة ودقيقة بتشريعات الدول التي ستفتح فروع فيها وبالأخص معرفتها الدقيقة لقوانين وتشريعات حماية عملائه في هذه الدول التي لديها فروع عندها. أو بمعنى آخر أنها تلك المخاطر التي تنجم من عدم التزام ومخالفة المصارف للأسس القانونية للتعاقد في الدولة التي يعمل بها المصرف وهذا ما يعرض المصرف للمخاطر والحسائر مع العلم أن بازل 2 قد صنفت المخاطر القانونية ضمن مخاطر التشغيل.²

3- الخطر الاستراتيجي:

وهي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة لغياب تخطيط استراتيجي في البنك، والإستراتيجية هي المسار الرئيسي الذي يتخذه البنك لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل في ضوء ظروف البيئة العامة وظروف المنافسين واعتمادا على تحليل القوة الذاتية، ويصعب توافر مقاييس كمية في مجال الممارسة العملية لقياس المخاطر الإستراتيجية، إلا أن تطور الأداء العام للبنك، من عام إلى آخر، يعطي مؤشرا على مدى نجاح البنك في التخطيط الاستراتيجي، وقد تزايد في الآونة الأخيرة عدد البنوك التي تفصح عن رؤيتها المستقبلية وتخطيطها الاستراتيجي المستقبلي، بما يعني إعطاء صورة واضحة لمستخدمي القوائم المالية للوقوف على التطورات المستقبلية لنشاط البنك.³

4- المخاطر البيئية:

إن هذه المخاطر تتحملها المصارف باعتبارها منشآت قانونية Regulated Firm لكون معظم أنشطة هذه المصارف هي في أنظمة المدفوعات في الاقتصاد وأن هذا النشاط يشكل جزء حيوي وكبير من أنشطتها وأنها تعمل ضمن نظام مفتوح Opened System وهي تؤثر وتتأثر في البيئة سواء كانت البيئة الداخلية أو الخاصة Specific Environment وما فيها من نقاط قوة لتعزيزها ونقاط ضعف لاستبعادها وبيئة عامة General Environment وما فيها من فرص للاستفادة منها لتعزيز نقاط القوة وتجنب التهديدات وبالأخص تهديدات المنافسة أو منتجات جديدة.⁴

¹ حنفي عبد الغفار، إدارة المصارف، القاهرة، الدار الجامعية للنشر، 2002، ص173.

² عبد الحفيظ يوسف فريهان، إدارة المخاطر المصرفية، جامعة الإسرائ، الأردن، 2008، ص7.

³ سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص120.

⁴ عبد الحفيظ يوسف فريهان، مرجع سبق ذكره، ص7.

5- المخاطر النظامية:

لقد اتفق كل من بنك التسويات الدولي وصندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي على تعريف الخطر النظامي على أنه تدهور في الاستقرار المالي نتيجة خطر تجسيد انقطاع في سيرورة عمل الخدمات المالية، نتيجة لتدهور حاصل في جزء أو كل النظام المالي والذي يؤثر سلبا على الاقتصاد الحقيقي. ونلاحظ من هذا التعريف، أن الخطر النظامي يتحقق إذا وفقط إذا تحققت القيود التالية:¹

- حدوث صدمة.

- انقطاع في سيرورة الخدمات المالية.

- خسائر في الاقتصاد الحقيقي.

يمكن أن تكون البنوك مصدرا للخطر النظامي نتيجة لتعرضها لمخاطر مختلفة تؤثر سلبا على وضعيتها المالية. ويمكن أن تؤدي إلى إفلاس البنوك الأخرى المتعاملة معها المحلية منها والأجنبية، وبالتالي تتسبب في خطر النظام. إن احتمال وقوع خطر ذو طبيعة فردية، نتيجة نشر معلومات رديئة حول المركز المالي لإحدى البنوك، انهيار في أسعار أسهمها أو حتى إعلان إفلاسها، يتسبب بملع مالي يمتد أثره لباقي المؤسسات المالية، بفعل العدوى المالية وبالتالي يتم تحول الخطر من خطر فردي إلى خطر نظامي يمس كل النظام المصرفي.

6- مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية:

أدى النمو الكبير في أنشطة العمليات المصرفية الإلكترونية إلى خلق تحديات جديدة أمام البنوك والجهات الرقابية في ضوء افتقار الإدارة والعاملين بالبنوك إلى الخبرة الكافية لملاحقة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات، هذا بالإضافة إلى تصاعد إمكانيات الاحتيال والغش على الشبكات المفتوحة مثل الإنترنت، نتيجة لغياب الممارسات التقليدية والتي كان يتم من خلالها التأكد من هوية العميل، لهذا فقد أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى أهمية قيام البنوك بوضع السياسات والإجراءات التي تتيح إدارة مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني من خلال تقييمها والرقابة عليها ومتابعتها. ومن أهم المخاطر التي قد تنشأ عن العمليات المصرفية الإلكترونية نذكر ما يلي:²

أ- المخاطر الاستراتيجية: Strategic Risk

إن العمليات المصرفية الإلكترونية تعتمد على الإنترنت من أجل توفير المعلومات لعملائها وأيضا تنفيذ العمليات التي يطلبونها. ولا شك في أن التطورات السريعة في التكنولوجيا، وازدياد حدة التنافس بين المصارف ذاتها وبين المؤسسات غير المصرفية، قد تعرض المصارف إلى مخاطر كبيرة في حال عدم سلامة عمليات التخطيط والتنفيذ لاستراتيجية العمليات المصرفية الإلكترونية .

¹ ذهبي رجمة، الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2012-2013، ص 40.

² شراديد محمد الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 29.

ب - مخاطر التشغيل Operational risk

تنشأ مخاطر التشغيل من عدم التأمين الكافي للنظم أو عدم ملاءمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة وكذا نتيجة إساءة الإستخدام من قبل العملاء وذلك على النحو التالي:¹

- عدم التأمين الكافي للنظم: System security

تنشأ هذه المخاطر عن إمكان إختراق غير المرخص لهم، لنظم حسابات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها سواء تم ذلك من خارج البنك أو من العاملين به، بما يستلزم توافر إجراءات كافية لكشف وإعاقة ذلك الإختراق.

- عدم ملاءمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة:

وهي تنشأ من إخفاق النظم أو عدم كفاءتها بطيء الاداء (Slow- Down) على سبيل المثال لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل هذه المشاكل وصيانة النظم وخاصة إذا زاد الإعتماد على مصادر خارج البنوك لتقديم الدعم الفني بشأن البنية الأساسية اللازمة Outsourcing.

- إساءة الإستخدام من قبل العملاء: Customer misuse of services

ويرد ذلك نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين الوقائية Security precautions أو بسماعهم لعناصر إجرامية بالدخول الى حسابات عملاء آخرين أو القيام بعمليات غسيل الأموال باستخدام معلوماهم الشخصية أو قيامهم بعدم إتباع إجراءات التأمين الواجبة.

ج - مخاطر السمعة:

ويمكن أن تتعرض سمعة المصرف لأضرار فادحة في حال عدم توفير الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وفق معايير الأمان والسرية والدقة والتوقيت والاستمرارية والاستجابة الفورية لحاجات ومتطلبات عملائه. ومن أجل حماية المصرف يتعين عليه تطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة إلى عمليات المصارف الإلكترونية. من هنا تكمن أهمية امتلاك المصرف لشبكة موثوق بها لدعم أنشطته في حقل المصارف الإلكترونية.²

د - المخاطر القانونية:

تقع هذه المخاطر في حالة إنتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسيل الأموال، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الإلكترونية ومن ذلك عدم وضوح مدى توافر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو لعدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الإلكترونية.³

¹ شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص 75.

² شرايد محمد الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 32.

³ شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص 76.

و- المخاطر الأخرى:

يرتبط أداء العمليات المصرفية الالكترونية بالمخاطر الخاصة بالعمليات المصرفية التقليدية، ومن ذلك مخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر السوق مع احتمال زيادة حدتها، فعلى سبيل المثال فإن استخدام قنوات غير تقليدية للإتصال بالعملاء وامتداد نشاط منح الائتمان إلى عملاء عبر الحدود قد يزيد من احتمالات إخفاق بعض العملاء في سداد التزاماتهم.¹

المطلب الثالث: إدارة المخاطر المصرفية

يعد موضوع إدارة المخاطر المصرفية من أهم الموضوعات البارزة في العمل المصرفي على المستوى العالمي ولا سيما في أعقاب الأزمات المالية والمصرفية في عدد من دول العالم خلال السنوات الماضية، مما أدى إلى الاهتمام بأسباب هذه الأزمات على المستوى المصرفي الدولي لمعرفة أسبابها وطرق علاجها.

الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

1- تعريف إدارة المخاطر المصرفية:

إن إدارة المخاطر اعتمدت كأساس لمعالجة الكثير من السلبيات في الأنشطة المصرفية والمالية، عليه لابد من معرفة مفهوم إدارة المخاطر، وهناك عدة تعاريف ومفاهيم لإدارة المخاطر منها:

أ- كافة الاجراءات التي تقوم بها إدارات المصارف من أجل وضع حدود للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر (كمخاطر الائتمان، السوق أو مخاطر التشغيل...) وللمحافظة عليها في أدنى حد ممكن، ويتضمن ذلك التعرف على المخاطر وتحليلها وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل والتخفيف من آثارها السلبية على المصارف.²

ب- جميع السياسات والإجراءات والممارسات التي تعالج المخاطر وإثما العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدتها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها والإبلاغ عنها.³

ج- بمعنى آخر إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة التي تقع إلى الحد الأدنى.⁴

وعليه فإن إدارة المخاطر هي نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدتها، قياسها، وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال المصرف وأصوله وإيراداته، ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ويمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها.

¹ نفس المرجع السابق، ص 76.

² عبد الحفيظ يوسف فريهان، مرجع سبق ذكره، ص 3.

³ نبراس محمد عباس العامري، مرجع سبق ذكره، ص 177.

⁴ شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص 77.

2- أهداف إدارة المخاطر:

تتمثل أهداف إدارة المخاطر المالية فيما يلي:¹

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين، المودعين والدائنين.
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية.
- إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعدها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر.
- حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة.
- إن إدارة المخاطر والتخطيط هما عمليتين مربوطتين مع بعضهما البعض ولا يجوز فصلهما، حيث أن عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل.
- تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار.
- حماية صورة المؤسسة بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين، والدائنين، والمستثمرين، بحماية قدراتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة والتي قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها.

الفرع الثاني: المهتمون بإدارة المخاطر المصرفية

ومن هذا المنطلق نستطيع تحديد الأطراف المهتمة بإدارة المخاطر وهي:²

1- المراقبون:

علماء أنهم لا يستطيعون أن يمنعوا إفلاس أو انهيار أي مصرف وينحصر دورهم في تسهيل عمليات إدارة المخاطر ووجود بيئة جيدة لإدارة المخاطر في المصرف المهم فيها هو وجود إطار عام لإدارة المخاطر.

2- المساهمون:

إن واجبههم ينحصر في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة يكونوا مسؤولين عن وضع استراتيجيات التشغيل وغيرها، كما ينبغي أن يكون اختيار الأعضاء بدقة لضمان سلامة الاستراتيجيات المحددة في إدارة المصرف.

3- مجلس الإدارة:

إن مجلس الإدارة المنتخب من قبل المساهمين يكون مسؤولاً عن وضع استراتيجيات لمصادر الأموال واستخدامها في المصرف، وكذلك تعيين الموظفين واختيار المدراء الأكفاء ووضع سياسات التشغيل ليكون المصرف قوياً حتى يحقق

¹ بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، عدد 7، 2010/2009، ص 335.

² عبد الحفيظ يوسف فريهان، مرجع سبق ذكره، ص، ص:5-6.

الأهداف المرسومة وهي تحقيق ربحية مثلى ونمو الحصة السوقية والمساهمة مع القطاعات الأخرى في التنمية الاقتصادية لذلك البلد، كما أن مجلس الإدارة للمصرف تقع عليه مسؤولية إدارة المخاطر ويعتبر المسؤول أمام المساهمين عن أعمال المصرف لذا ينبغي فهم المخاطر التي يواجهها المصرف والتأكد من أنها تدار بأسلوب كفاء وفعال وأن هناك لجنة خاصة تسمى لجنة إدارة المخاطر (لجنة مستقلة) تأخذ على عاتقها تلك المهام.

4- الإدارة التنفيذية:

إن إدارة المصرف ينبغي أن تكون ذات كفاءة وخبرة عالية والتي تم انتقائها من قبل مجلس الإدارة لغرض تنفيذ استراتيجيات مجلس الإدارة المذكورة، كما وتوفر لديهم الخبرة الكافية بإدارة المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف مع القدرة على تحديدها وقياسها ومراقبتها والحد من آثارها والتحكم فيها.

5- لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي:

واجب هذه اللجنة هو الوقوف على مدى التزام المصرف بأنظمة رقابية داخلية ونظم المعلومات، كما أنها تعتبر كامتداد لوظيفة أو مهمة مجلس الإدارة في إدارة المخاطر مع العلم أن مسؤولية إدارة المخاطر هي مسؤولية تقع على عيب جميع المستويات الإدارية في المصرف، وتقوم هذه اللجنة بالتدقيق على جميع أعمال وأنشطة المصرف بما فيها إدارة المخاطر.

ولابد من وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية في المصرف من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات، كما ينبغي وضع خطط طوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات وتخضع للإختبار وبشكل دوري.

6- المدققون (التدقيق الخارجي):

إن دور المدققين هو دور تقييمي في عمليات المعلومات الخاصة بإدارة المخاطر، كما يجب أن يهتم المدققون ليس بالتحليل التدقيقي للميزانية العمومية والأرباح والخسائر فقط، ولكن يجب أن يركزوا أيضاً على المخاطر وأن يكون هناك تنسيقاً بينهم وبين المراقبين (أو السلطة الرقابية).

7- المتعاملون مع المصرف:

تقع عليهم مسؤولية إدارة المخاطر وبالأخص منهم المودعين، ولأداء هذا الدور لا بد أن يطالبوا إدارة المصرف بالإفصاح عن المعلومات المالية والتحليل المالي حتى يتمكنوا من تقييم المصرف بصورة دقيقة، وبالنظر لأهمية الإفصاح في عملية انضباط السوق وحسب ما أكدت عليه بازل2 التي سيتم التطرق لها في المبحث الثاني.

الفرع الثالث: مراحل إدارة المخاطر المصرفية

لتنفيذ عملية إدارة المخاطر بالشكل الصحيح والفعال لا بد من تحديد الخطوات العلمية والعملية اللازمة لذلك ويطلق على هذه الخطوات بالإطار العام لإدارة المخاطر، وقد تعددت آراء الباحثين المختلفين حول تحديد هذه الخطوات نذكر أهمها:¹

1- تحديد المخاطر: من أجل إدارة المخاطر لا بد أن نقوم أولاً بتحديدتها، فكل منتج أو خدمة يقدمها المصرف ينطوي علىها عدة مخاطر، على سبيل المثال هناك أربعة أنواع من هذه المخاطر في حالة منح قرض وهي: مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية، كما أن عملية تحديد المخاطر يجب أن تتصف بالاستمرارية ويجب أن يتم فهم كافة مخاطرها على مستوى كل عملية وعلى مستوى كل نشاط.

2- قياس وتقدير المخاطر: بعد تحديد المخاطر المتعلقة بكل نشاط، تكون الخطوة التالية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية حدوثه.

3- ضبط المخاطر: بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط هذه المخاطر، حيث أن هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر ذات الأهمية وهي: تجنب هذه المخاطر، أو تقليل المخاطر، أو إلغاء أثر هذه المخاطر.

4- مراقبة المخاطر: على المصارف أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الوقت والأهمية أن يكون قادر على المراقبة والمراجعة المستمرة للتغيرات المهمة في وضع المخاطر لديه.

5- الاتصال والتشاور في جميع مراحل عملية إدارة المخاطر مع التسجيل والإبلاغ (التقارير) على النحو المناسب.

6- الحد من المخاطر: اتخاذ القرار المناسب بشأن المخاطر إما بقبولها أو التأمين ضدها أو تخفيضها أو وضع إجراءات رقابية للوقاية منها.

المبحث الثاني: مقررات لجنة بازل الثانية

يعرف اتفاق بازل 2 بأنه سباق متكامل من المعايير الكمية والنوعية لتحديد الأموال الخاصة المطلوبة لامتصاص جميع الخسائر غير المتوقعة والتي قد يواجهها البنك (من قبيل الحذر)، ولتبني الشفافية والإفصاح لتطهير السوق المصرفية، بحيث تلزم السلطات الرقابية جميع البنوك باحترامها في خصم سهرها الدائم على تقوية سلامة واستقرار المنظومة المالية وثقة المتعاملين معها.

¹ قرواط حسينة، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، المؤتمر الدولي: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي: 12-13 ديسمبر 2012، ص 6.

المطلب الأول: أسباب إصدار اتفاقية بازل الثانية

رغم المزايا التي حققتها الاتفاقية الأولى إلا أنها لم تكن شاملة لكل المخاطر التي تواجهها البنوك، باعتبار أنها ركزت على المخاطر الائتمانية والسوقية، وهذا ما تسبب في ظهور العديد من الثغرات وحدثت الأزمات مما أدى إلى ضرورة تعديلها لتتلائم مع المخاطر المتنوعة لتضمن السلامة والاستقرار الدائمين للهيئات البنكية.

شهدت كثير من دول العالم أزمات مصرفية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، وقد اختلفت تلك الأزمات من دولة إلى أخرى وقد تزايدت حدتها اعتباراً من الأزمة المالية التي أصابت المكسيك في أواخر عام 1994 وأوائل عام 1995، وكانت أكثر الأزمات المالية والمصرفية شدة هي أزمة دول جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من عام 1997 و عام 1998 والتي أثرت تأثيراً ملحوظاً على الاقتصاد العالمي وخصوصاً القطاعات المالية والمصرفية. لقد كانت تلك الأزمات بمثابة ناقوس خطر يهدد بالعملة وأظهر سلبياتها بوضوح، حيث أن حدوث أزمات مالية ومصرفية في بعض الدول أثر سلباً على القطاعات المالية والمصرفية في دول أخرى، فعلى سبيل المثال أثرت الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا سلباً على البنوك اليابانية والبنوك الأوروبية وخاصة البنوك الألمانية والتي انخرطت بشدة في التعامل مع البنوك والأسواق المالية في دول جنوب شرق آسيا.¹

وفي سنة 1995، انفجرت فضيحة مالية جديدة في ساحة لندن، إذ أن بنك الأعمال البريطاني العتيق والعريق **Barings**² وجد نفسه بعد 100 سنة من الوجود في أزمة مالية حادة وكان على حافة الإفلاس، لكن هذه المرة نتيجة لخسائر جسيمة من جراء التعامل في المشتقات المالية، حيث بلغ حجم خسائره 860 مليون جنيه إسترليني، وكانت تتجاوز إمكانيات البنك.³ وقد سمح انعدام الرقابة الداخلية، في سنغافورة بأن يقوم بعمليات مضاربة في سوق التعاملات الآجلة للأدوات المالية في سنغافورة، وطوكيو، وبورصة اوزاكا في نفس الوقت.

وقد عرضت هذه القضية بنك إنجلترا إلى انتقادات حادة بالأخص من طرف سلطات الرقابة في سنغافورة التي اشتكت من عدم قدرة بنك إنجلترا على فرض احترام القاعدة التي تجبر كل مؤسسة قرض على التبليغ بأخطارها الكبرى إلى سلطة الوصاية، فالخطر الكبير لا يجب أن يتجاوز 25 % من الأموال الخاصة، وقد أثار إفلاس **Barings** أهمية الرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية وحاجة سلطات الرقابة كي تكون على دراية بنشاط هذه المؤسسات.⁴

¹ حشاد نيل، دليلاً إلى اتفاق بازل II (المضمون - الأهمية - الأبعاد)، الجزء الأول، بيروت، اتحاد المصارف العربية، 2004، ص 27.

² **Hanna heinrichs, barings: lessons pour la reglementation prudentielle des banques**, Edition de l'université de bruxelles, Belgique, 1999, p 57.

³ منصور عبد الله، قواعد الضبط المصرفي وانعكاساتها على إقراض الدول النامية، الملتقى الدولي حول: إشكالية البروز في ظل ضغوط العملة المالية - حالة الاقتصاد الجزائري -، يومي: 7- 8 ديسمبر 2004، ص 12.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 12.

المطلب الثاني: أهداف اتفاقية بازل 2

- تعمل لجنة بازل على المحافظة على استقرار النظام المصرفي العالمي وتحقيق المساواة في شروط المنافسة بين البنوك الدولية، وفي سعيها للوصول إلى هذه الغاية سطرت لجنة بازل مجموعة من الأهداف نذكر منها:
- تطوير طرق قياس المخاطر المصرفية وإدارتها.
 - التوفيق ما أمكن بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك.
 - ستستمر اللجنة في تشجيع الاستقرار وسلامة النظام المالي العالمي وعليه ينبغي الالتزام بمراعاة الحد الأدنى من رأس المال داخل هذا النظام.
 - ستركز الاتفاقية على البنوك الناشطة على الصعيد العالمي على الرغم من أن مبادئها الضمنية مناسبة للتطبيق على المصارف ذات المستويات المختلفة من التعقيد والتطور.
 - زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك ووجوب توافر المعلومات الكافية في الوقت المناسب للمتعاملين حيث أنهم يشاركون البنك في المخاطر التي يتعرض لها.
 - الضبط والتحكم في مجموع المخاطر وذلك سواء يكون بمتطلبات رأس المال أو عن طريق المراجعة الرقابية مثل مخاطر أسعار الفائدة على محفظة البنك.¹

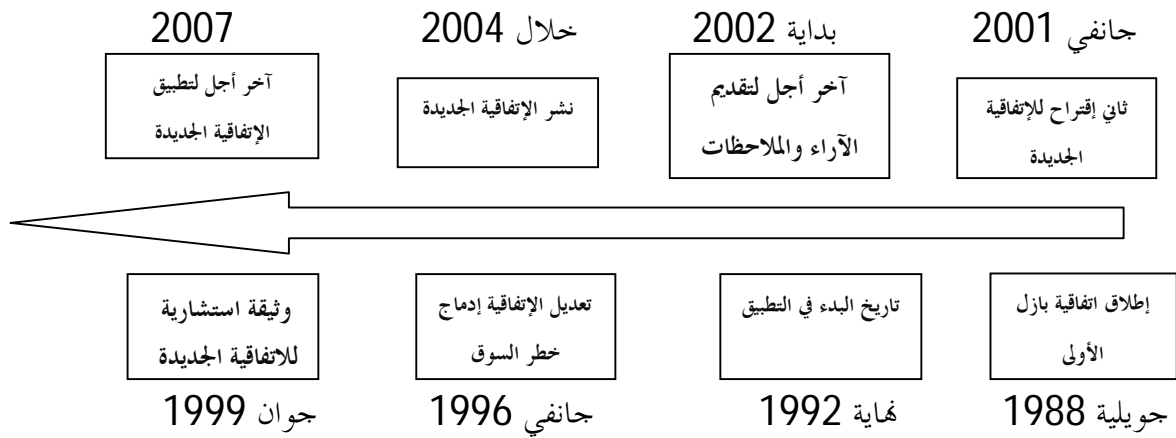
المطلب الثالث: مضمون بازل 2

اقترحت لجنة بازل سنة 1999م إطارا جديدا لحساب معدل كفاية رأس المال بدل النسبة التي جاءت في الاتفاقية الأولى بحيث يأخذ بعين الاعتبار معامل المخاطرة في ميزانيات البنوك، وفصلت أكثر في هذا الإطار بتاريخ 16 جانفي 2001م مع انتظار آراء وتعليقات وملاحظات الهيئات المعنية والمختصة كصندوق النقد FMI إلى غاية نهاية شهر ماي 2001م كحد أقصى حتى تصدر النسخة النهائية لها قبل عام 2001، إلا أنها تأخرت بسبب كثرة الملاحظات عليها حتى جوان 2004م، وأصبحت جاهزة وقابلة للتنفيذ بدءا من هذا التاريخ إلى غاية نهاية 2006م أو بداية العام 2007م كحد أقصى.²

¹ عبد القادر بربيش، إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل 1 و2 ومتطلبات تحقيق الإستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد التاسع والعشرون، فيفري 2013، ص 34.

² مرابط هبة، مرجع سبق ذكره، ص 36.

الشكل رقم 1: مسار تطور لجنة بازل للرقابة المصرفية



Source : Bernard Lhoest, *Réforme de bale enjeux et opportunités*, Avril 2002, p3, à partir du site d'internet : www.atel.lu/atel/fr/conferences/reunions/20020418/ATEL_ANDERSEN.pdf, consulté le :20/03/2015.

هذه الإتفاقية الجديدة تقوم أساسا على ثلاثة دعائم أساسية هي كالآتي:¹

- الدعامة الأولى: المتطلبات الدنيا للأموال الخاصة.
- الدعامة الثانية: الرقابة الاحترافية.
- الدعامة الثالثة: انضباط السوق.

الفرع الأول: المتطلبات الدنيا للأموال الخاصة

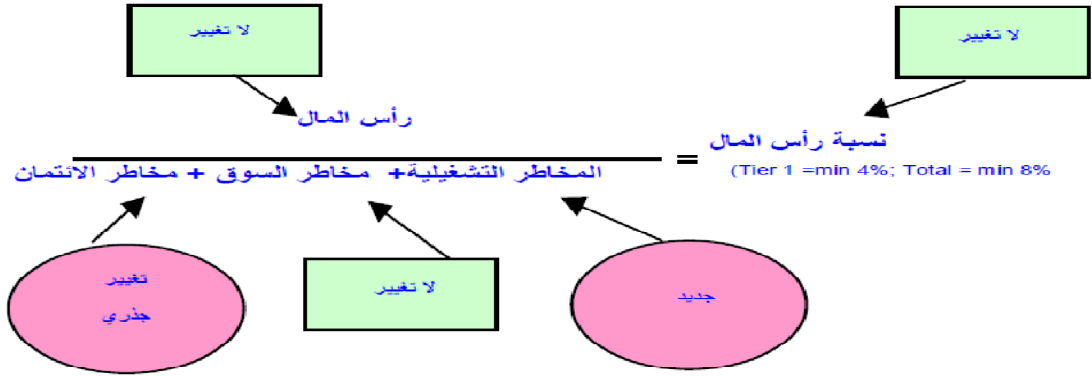
تحدد الدعامة الأولى لإتفاقية بازل الثانية المتطلبات الدنيا لرأس المال الرقابي أي كمية رأس المال التي يجب على البنوك تأمينها لتغطية المخاطر، ولقد أقرت لجنة بازل على معدل كفاية رأس المال بنسبة 8%، حيث يشكل رأس المال القانوني ما نسبته 8% من مجموع الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر، ويغطي الحد الأدنى لمجموع رأس المال حسب المقررات الجديدة هناك ثلاثة أنواع رئيسية للمخاطر وهي: المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، وتبقي المقررات الجديدة على نفس المفهوم لرأس المال القانوني والذي يمثل شريحة رأس المال الأساسي وكذلك رأس المال المساند حيث بقيت مكوناته على حالها، إلا أنها عدلت جذريا من نظام الأوزان فلم تعد الأوزان تعطى حسب هوية المقترض (الدولة، المؤسسات، البنوك الأخرى) بل أصبحت مرتبطة بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف العالمية وحسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل. وتشير اللجنة إلى أن الإتفاق الجديد يقدم سلسلة

¹ Pascal Dumontier, denis dupré, *Pilotage Bancaire, les normes IAS et la réglementation* **Bàle 2**, revue banque Edition, Paris, 2005, p123.

من المقاربات الأساسية والمتطورة لقياس مخاطر الائتمان والتشغيل،¹ حيث أن الحد الأدنى لكفاية رأس المال بقى نفسه وهو 8%.²

لتصبح المعادلة كالتالي:

الشكل رقم 2: نسبة رأس المال وفق اتفاق بازل 2



المصدر: ميرفت علي أبو كامل، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف "وفقاً للمعايير الدولية" بازل II، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص43.

وبناء على تقييم الجهات الرقابية لقدرات البنوك في إدارة مخاطرها، اتفاق بازل 2 قدم ثلاثة طرق بديلة لقياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل، مما يسمح للبنوك والجهات الرقابية باختيار أفضل الأساليب التي تلائم درجة تطور العمليات المصرفية والبنية المؤسسية للأسواق المالية، وتمثل هذه الطرق فيما يلي:

جدول رقم 7: المناهج المستخدمة لقياس المخاطر في الدعامات الأولى من اتفاقية Basel II

أنواع المخاطر	مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	مخاطر التشغيل
أساليب القياس	المدخل المعياري	المدخل المعياري	مدخل المؤشر الأساسي
	مدخل التصنيف الداخلي الأساسي	مدخل النماذج الداخلية	المدخل المعياري
	مدخل التصنيف الداخلي المتقدم		مدخل أساليب القياس المتقدمة

Source: Antoine Sardi, **Bale2**, Edition AFGES, Paris, 2004,p21.

1- أساليب قياس مخاطر الائتمان وفقاً لبازل 2:

¹ مجلة اتحاد المصارف العربية، بازل 2 فرصة أم تحد؟، العدد 279، فبراير 2004، ص 8.

² حياة نجار، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، العدد 13، 2013، ص276.

تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة عدم قدرة البنك استرداد أمواله من المقترضين سواء لعدم رغبتهم في السداد أو لعدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك، وتمتد المخاطر الائتمانية لتشمل بنود محفظة القروض داخل الميزانية كما تشمل البنود خارجها مثل عمليات الائتمان الممنوحة لتمويل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وعمليات القبول والعقود المستقبلية وعقود المبادلة والخيارات والمشتقات المالية المختلفة،¹ ويمكن قياس المخاطر الائتمانية وفق الطرق التالية:

أ - الأسلوب (النمطي) المعياري: The Standardized Approach (TSA)

يعتمد أسلوب التصنيف النمطي أو المعياري على التصنيفات الائتمانية التي تصدر عن وكالات التصنيف الخارجية مثل مؤسسة موديز و ستاندر أند بورز ووكالات ضمان الصادرات، وقد قسمت لجنة بازل هذه التصنيفات إلى ست فئات وأعطت لكل فئة وزن مخاطر حسب فئة التصنيف وذلك بالنسبة للدول والبنوك والشركات كما يلي:

جدول رقم 8: الأوزان الترجيحية للمطالبات للمقاربة المعيارية

النسبة مئوية %

المدين	من AAA إلى AA-	من A+ إلى A -	من BBB+ إلى BBB -	من BB+ إلى B -	أقل من B-	غير مصنفة
الدولة	0	20	50	100	150	100
البنوك	الخيار الأول: استخدام تصنيف الدولة	20	50	100	150	100
	الخيار الثاني: استخدام التصنيف الخارجي للبنوك أكبر من 3 أشهر أقل من أو يساوي 3 أشهر	20	50	50	150	50
		20	20	50	150	20
		من AAA إلى AA-	من A+ إلى A -	من BBB+ إلى BB -	أقل من BB-	غير مصنفة
الشركات	20	50	100	150	100	

المصدر: سيمر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص:44-45.

¹ أحمد غنيم، الأزمات المصرفية والمالية (الأسباب، النتائج، العلاج)، دار النشر غير موجودة، 2005، ص:84.

ويتضمن الأسلوب النمطي توسيع مدى الضمان والضامين ومشتقات الائتمان التي تستخدمها البنوك التي تبني الأسلوب النمطي، وقد عرف اتفاق بازل 2 تلك الأساليب بمخففات مخاطر الائتمان، كما يتضمن أيضا معاملة محددة لتعرضات المخاطر بالنسبة لأنشطة التجزئة وكذلك تعرضات المخاطر بالنسبة لأنشطة القروض العقارية بغرض السكن والقروض للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إعطاء هذه الأنشطة أوزان مخاطر أقل عن الأوزان المحددة في اتفاق بازل 1.¹

ويتم استخدام الأسلوب المعياري بواسطة البنوك غير القادرة على استخدام أساليب التصنيف الداخلي، حيث أنه نظام معدل للنظام المتبع وفق لمقررات بازل 1988 وتمثل التعديلات في الآتي:²

- تحدد أوزان المخاطر بناء على التقييم الذي تحدده مؤسسات التقييم المعترف بها من قبل السلطات الرقابية.
 - إلغاء التمييز بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والدول الأخرى غير مدرجة في منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية.
 - الاعتراف ببعض أنواع الضمانات كأحد أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان.
 - تخفيض الأوزان الترحيحية للمطالبات المضمونة بالتملكات السكنية إلى 35%.
 - الأوزان الترحيحية للمطالبات المضمونة بعقارات تجارية 100%.
 - الأوزان الترحيحية للتجزئة (قروض وتمويل التجزئة) 75%.
 - إعطاء وزن ترحيحي 150% لبعض أنواع الأصول ذات المخاطر العالية للحد من اقتنائها والتخلص منها.
- وتحتسب المعادلة كما يلي:

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر = قيمة التعرض × الوزن الترحيحي

وفي حالة الأخذ بالضمانات كأحد أساليب التخفيف فإنه طبقا للأسلوب النمطي أو المعياري يوجد طريقتين للتعامل مع الضمانات:

- الأسلوب الأول البسيط: Simple Approach

حيث يتم تسعير الضمانة كل 6 أشهر طبقا لأسعار السوق.

- الأسلوب الثاني الشامل: Comprehensive Approach

ويركز على القيمة النقدية للضمانة أحيانا في الاعتبار تقلبات السعر.

ب- أسلوب التصنيف الداخلي: Internal Rating Based Approach (IRB)

لا شك أن المتطلبات أو المعايير المطلوبة لقيام البنك باستخدام نظام التصنيف الائتماني الداخلي أكثر تعقيدا من مثلتها بالنسبة لنظام التصنيف الائتماني الخارجي أو المعياري، حيث يسمح هذا الأسلوب للمصارف باستخدام تقديراتها الداخلية للملاءة المالية للمقترض، بغية قياس مخاطر الائتمان لمخاطر التسهيلات لدى البنوك، وتخضع هذه

¹ نبيل حشاد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 33-34.

² سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 42-43.

التقديرات إلى معايير منهجية، حيث يقوم البنك بتقدير أهلية الإقراض لكل عميل ثم يقوم بترجمة تلك الملاءة إلى تقديرات، لتقدير الخسائر المستقبلية المحتملة، والتي تشكل الأساس لمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال، وبالتالي فبواسطة هذا الأسلوب لجنة بازل تريد تحقيق هدفين أساسيين هما:¹

- اقتراح طريقة حساسة جدا لمخاطر القرض.

- التعريف بطريقة شاملة (fédératrice) لحساب خطر القرض.

ويعتمد أسلوب التقييم الداخلي (الأساسي والمتقدم) على خمسة مؤشرات كمية للتقييم هي:²

- احتمال التعثر (Probability of Default (PD) وهي تقيس احتمال تعثر العميل عن سداد القرض خلال فترة زمنية معينة.

- التعرض عند التعثر Exposure at Default (EAD) وهو خاص بالتزامات القروض ويقاس مبلغ التسهيلات التي تسحب إذا حدث التعثر.

- الخسائر عند التعثر Loss Given Default (LGD) وهي التي تقيس الجزء من القروض الذي سيعاد للمصرف في حال حدوث التعثر.

- أجل الاستحقاق Maturity (M) والتي تقيس الآجل الاقتصادي المتبقي في حال التعرض.

وبالتالي فالخسارة المتوقعة EL تساوي:³

$$LA PERTE ATTENDUE = PD \times LGD \times EAD \times M$$

إن هذه الطريقة هي بالفعل حساسة جدا للمخاطر وفي الوقت نفسه تتطلب مجموعة كبيرة من

المعلومات (données) والتحكم في طريقة العمل و التكاليف، ولجنة بازل تقترح طريقتين لتطبيق هذا الأسلوب وهما:

- الطريقة الأساسية.

- الطريقة المتقدمة.

1- أسلوب التقييم الداخلي الأساسي: Foundation Internal Rating Based Approach (FIRB)

ففي هذا الأسلوب تقوم البنوك فقط بحساب احتمالات عدم الدفع لكل زبون بالاعتماد على التقييم الداخلي،

فيما تقوم السلطات الرقابية بتحديد الأوزان التي تدخل في نظام قياس المخاطر و التي تحدد حجم الأموال الخاصة المناسبة لتغطيتها.⁴

¹ سمير أيت عكاش، مرجع سبق ذكره، ص 59.

² تومي ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 96.

³ معمري سارة، مرجع سبق ذكره، ص 73.

⁴ سمير أيت عكاش، مرجع سبق ذكره، ص: 59-60.

2- أسلوب التقييم الداخلي المتقدم:

ويختص هذا المدخل بالبنوك والمؤسسات المالية التي لها القدرة على الالتزام بالمعايير الإشرافية المتشددة، بالتالي يترك للبنوك حرية تقدير كافة مدخلات النظام أو معظمها شرط أن تتوفر لدى البنك القدرات والإمكانات الكافية لاحتساب وتقدير مخاطر الإقراض.

ونصت اللجنة على أن يتم تقسيم فئات المتعرضين إلى خمس فئات رئيسية على النحو التالي:¹

- الشركات Corporate:

عرفت اللجنة القروض للشركات بأنها الالتزام بدين على الشركة المساهمة أو شركة التضامن، وقامت بالتمييز بين القروض الممنوحة للشركات الكبرى والشركات صغيرة ومتوسطة الحجم، من حيث وزن المخاطر الممنوح لكل منها، كما قامت اللجنة بتحديد فئات فرعية مستقلة للإقراض المتخصص Specialized Lending وحددت لها أوزان مخاطر خاصة بها وشروط معينة.

- الجهات السيادية Sovereign:

حددت اللجنة القروض التي تقع في ظل هذه الفئة بأنها القروض التي يتم تصنيفها بأنها لجهات سيادية في ظل الأسلوب المعياري، ويتضمن ذلك الدول وبنوكها المركزية، وبعض وحدات القطاع العام التي يتم معاملتها نفس معاملة الدول في ظل الأسلوب المعياري، بنوك التنمية متعددة الأفراد التي تستوفي معايير وزن مخاطر صفر في ظل المنهج المعياري.

- البنوك :

حددت اللجنة القروض الممنوحة للبنوك في ظل هذا المنهج بأنها نفس القروض المصنفة في ظل هذه الفئة وفقاً للأسلوب المعياري، والتي تتضمن القروض للبنوك ومنشآت القطاع العام المحلية التي تعامل نفس معاملة البنوك، وكذلك بنوك التنمية الدولية التي لا تستوفي المعايير اللازمة للحصول على وزن مخاطر صفر.

- قروض التجزئة المصرفية Retail :

حددت اللجنة بعض المعايير الواجب استيفاؤها لمعاملة الالتزام ضمن هذه الفئة، كطبيعة المقرض، وانخفاض قيمة القرض الواحد، وضخامة عدد القروض، والقروض المقدمة بضمان رهن عقاري سكني، بالإضافة إلى الأنواع الأخرى من ائتمان التجزئة.

- حقوق الملكية Equity:

حددها اللجنة بأنها ملكية البنك لحصة في أسهم شركة تجارية أو مؤسسة مالية تعطيه الحق في نصيب من الأصول والدخل، سواء كان للبنك حق التصويت أو بدون هذا الحق.

¹ Basel Committee on Banking Supervision, Op.Cit , p52-59.

و يوجد مجموعة من العناصر لها تأثير على أوزان المخاطر، وهذه العناصر مستقاة من نظام التصنيف الداخلي (الأساسي والمتقدم) وهي:¹

- احتمالية عدم قدرة العميل على السداد:

وفقا لهذا العنصر يجب على البنك أن يحتسب احتمالية عدم القدرة على السداد لكل مقترض خلال سنة واحدة، ويتم الاحتساب إما اعتمادا على خبرة البنك في هذا المجال أو الاستعانة بنماذج إحصائية معدة لهذا الغرض. ويمكن للبنك استخدام الكفالات للتقليل من مخاطر الإقراض، حتى يمكن التأثير على احتمالية عدم قدرة العميل على السداد، فإذا كان تصنيف العميل A أو أكثر، فإنه يحل محل المقترض ويخضع هذا الإحلال إلى حدا أدنى 15 % في حالة كون الكفيل مؤسسة، أما وفقا للمدخل المتقدم يمكن أن تستخدم البنوك تقييمها الداخلي في عملية التحويل دون حد أدنى لهذا التحويل.

- الخسائر المتحققة من عدم السداد :

وفقا لهذا العنصر يتم احتساب الخسائر المتحققة بعد تعثر العميل عن السداد، على أساس نسبة من إجمالي المديونية مخصوما منها نسبة المبلغ المسدد، وتنخفض نسبة هذه الخسائر في حالة وجود ضمانات وذلك وفقا للمدخل الأساسي، ويتم احتساب الخسائر المتحققة من عدم السداد كالتالي:

- 50% خسائر مقابل الالتزامات الجيدة.

- 75% خسائر مقابل الالتزامات المتوسطة.

- 50-70% خسائر مقابل الالتزامات المضمونة بضمانات مالية (التأمينات مثلا).

- 40-50% خسائر مقابل الالتزامات المضمونة بضمانات عقارية.

- حجم الديون وقت عدم قدرة العميل على السداد:

وفقا لهذا العنصر يتم احتساب قيمة خسائر البنك في لحظة تعثر العميل، وهي تختلف عن حجم التزامات العميل تجاه البنك في بداية حصوله على القرض من البنك.

2- أساليب قياس مخاطر السوق:

تم إدراج مخاطر السوق في الاتفاق الثاني للجنة بازل، لكن لم يطرأ عليها أي تغيير على مستوى أساليب القياس التي تم وضعها في تعديلات الاتفاق الأول المذكورة سابقا حيث أبقى الاتفاقية الثانية على نفس الطرق المستعملة في قياس المخاطر السوقية .

3- أساليب قياس مخاطر التشغيل:

عرفت لجنة بازل الخطر التشغيلي على انه "الخسائر التي تنتج عن عدم كفاية أو فشل العمليات والأفراد والنظم داخليا أو من أحداث خارجية بالإضافة إلى الخطر القانوني مع استبعاد الخطر الاستراتيجي"¹، وقد تضمنت اتفاقية بازل II ثلاثة أساليب لقياس مخاطر التشغيل وهي:²

¹ سمير أيت عكاش، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 60-61.

أ- طريقة المؤشر الأساسي: Basic Indicator Approach

تقوم هذه الطريقة على حساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر التشغيل انطلاقاً من متوسط الدخل السنوي الإجمالي (gross income) خلال ثلاث سنوات سابقة إذا كان موجبا مع استبعاد السنة التي يكون فيها الدخل السنوي الإجمالي سالبا أو معدوما ثم يضرب هذا المتوسط في المعامل الثابت ألفا α الذي قدرته لجنة بازل ب 15% الذي يعبر عن المتوسط الحسابي لمجموع أنشطة المصرف. وتحسب المتطلبات الرأسمالية لمواجهة مخاطر التشغيل وفق هذا النموذج كمايلي:

$$K BIA = [\sum (GI 1...n \times \alpha)]/n$$

حيث: K BIA هي المتطلبات الرأسمالية للخطر التشغيلي وفقا لطريقة المؤشر الأساسي.

GI : هو متوسط الدخل السنوي الإجمالي الموجب لثلاث سنوات.

α : معامل ثابت محدد ب 15 % من طرف لجنة بازل.

n: عدد السنوات.

ب- طريقة الأسلوب النمطي أو المعياري: Standardised Approach

وفقا لهذه الطريقة، تقسم أنشطة البنوك إلى ثمانية أنواع من الأنشطة أو خطوط أعمال وهي تمويل الشركات، والتجارة والمبيعات، وأعمال التجزئة المصرفية، والأعمال التجارية المصرفية، والمدفوعات والتسوية، وخدمات الوكالة، وإدارة الأصول، والسمسرة بالتجزئة، مع إعطاء كل خط أعمال نسبة يطلق عليها بيتا (β) من إجمالي الدخل، هذه النسبة تمثل المعامل المطلوب لرأس المال لتغطية مخاطر التشغيل، هذه النسبة ما بين 12 % و 18 % وقد وضعت اللجنة بعض الشروط الواجب توافرها بالنسبة للبنوك التي ترغب في تطبيق هذا الأسلوب من أهمها، أن يكون لدى البنك نظام جيد لإدارة مخاطر التشغيل ووجود بيانات منتظمة خاصة بكل خط أعمال وأن يخضع هذا النظام للمراجعة الداخلية والرقابة الخارجية.

$$KTSA = \{ \sum \text{years 1-3 max } [\sum (GI1-8 \times \beta1-8), 0] \} / 3$$

حيث:

KTSA: المتطلبات الرأسمالية للخطر التشغيلي وفقا لطريقة الأسلوب النمطي.

GI1-8: خطوط الأعمال أو الأنشطة من 1 إلى 8.

$\beta1-8$: لكل خط أعمال من 1 إلى β 8 المعامل.

¹ Comité de bale, Convergence internationale de la mesure et des normes de Fonds propres, (juin 2004) <http://www.bis.org> (site consulté le 30/03/2015)

² Comité de bale, op- cit, <http://www.bis.org> (site consulté le 30/01/2015)

الجدول رقم 9: يبين خطوط الأعمال والمعامل بيتا المقترح من طرف لجنة بازل

خطوط الأعمال أو الأنشطة	الدخل الإجمالي	معامل بيتا	المتطلبات الرأسمالية
تمويل الشركات	الدخل الإجمالي	18%	الدخل الإجمالي×18%
التجارة والمبيعات	الدخل الإجمالي	18%	الدخل الإجمالي×18%
أعمال التجزئة المصرفية	الدخل الإجمالي	12%	الدخل الإجمالي×12%
الأعمال التجارية المصرفية	الدخل الإجمالي	15%	الدخل الإجمالي×15%
المدفوعات والتسوية	الدخل الإجمالي	18%	الدخل الإجمالي×18%
خدمات الوكالة	الدخل الإجمالي	15%	الدخل الإجمالي×15%
إدارة الأصول	الدخل الإجمالي	12%	الدخل الإجمالي×12%
السمسة بالتجزئة	الدخل الإجمالي	12%	الدخل الإجمالي×12%

المصدر: www.bis.org، 2015/03/20.

ج- طرق القياس المتقدمة:

يعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب تقدماً ويعتمد على قيام البنك بتصميم نظام تصنيف خاص به لقياس مخاطر التشغيل، ومن الجدير بالذكر أن لجنة بازل قد وضعت بعض الشروط التي يجب توفرها لدى البنك حتى يسمح له بتطبيق أسلوب القياس المتقدم ومنها على سبيل المثال أن تكون لدى البنك وظيفة (إدارة) مستقلة لإدارة مخاطر التشغيل تكون مسؤولة عن وضع وتنفيذ إطار إدارة مخاطر التشغيل للبنك وأن يكون النظام الداخلي لقياس مخاطر التشغيل مرتبطاً بشكل وثيق ومتكامل مع العمليات اليومية لإدارة المخاطر بالبنك وأن تقدم تقارير منتظمة عن التعرضات لمخاطر التشغيل وعن حالات الخسائر المادية.¹

الفرع الثاني: المراجعة الرقابية أو الإشرافية

يقصد من عملية المراجعة الرقابية في اتفاقية بازل 2، ليس فقط ضمان كفاية رأس المال لدى البنوك لمواجهة المخاطر ولكنه يهدف أيضاً إلى تشجيع البنوك على استخدام أفضل أساليب تسيير المخاطر. وتهدف لجنة بازل بجعلها المراجعة الإشرافية في موضع الدعامة الثانية في اتفاق رأس مال البنك، إلى ضمان عدم تجاهل البعد النوعي من الرقابة البنكية والتأكيد على أن الأمر ليس مجرد مسألة الالتزام بعدة معدلات كمية بسيطة ولكنه يتضمن أيضاً القيام بتقديرات نوعية حول أمور مثل كفاءة إدارة البنك وقوة أنظمتها ورقابته وسلامة إستراتيجيته العملية وعائداته المحتملة.²

¹ حشاد نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 36.² زبير عياش، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 30، ماي 2013، ص

وقد تضمنت اتفاقية بازل 2 أربعة مبادئ رئيسية تقوم عليها الرقابة الاحترازية أو المراجعة الإشرافية، أو المتمثلة فيما يلي:¹

المبدأ الأول: يجب أن يكون لدى كل بنك الوسيلة المناسبة لتقييم مدى كفاية رأس المال لديه بصفة عامة وفقا لنوعية المخاطر التي يتعرض لها، مع وضع إستراتيجية للحفاظ على مستوى لرأس المال لديه.

المبدأ الثاني: يجب أن تقيم السلطة الرقابية النظم المتوفرة لدى البنوك داخليا لتقييم رأس المال وما لديها من استراتيجيات والوقوف على مدى قدرتها على مراقبة التزاماتها بالنسب المحددة من جانب السلطة الرقابية فيما يتعلق برأس المال، وفي حالة التوصل إلى عدم كفاية الإجراءات المتخذة من جانب البنك في هذا الصدد فيتعين عليها أن تتخذ الإجراءات المناسبة.

المبدأ الثالث: يجب أن تتوقع السلطة الرقابية أن البنوك سوف تحتفظ بمعدل كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب، كما يجب أن يكون لدى السلطة الرقابية القدرة على أن تطلب من البنوك الاحتفاظ بمعدل أعلى من الحد الأدنى.

المبدأ الرابع: يجب أن تحاول السلطة الرقابية التدخل في مراحل مبكرة للحيلولة دون أن ينخفض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، كما يجب أن تطلب السلطة الرقابية البنوك باتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لم يتم الاحتفاظ بمعدل رأس المال أو لم يتم استعادته إلى المستويات المطلوبة.

ويقوم المراقبون بتحديد الخطوات التي يجب إتباعها في حالة انخفاض واقتراب مستوى رأس المال إلى الحد الأدنى. وعلى سبيل المثال، فإنه وكنقطة بداية، يقوم المراقبون بالزام البنوك بتشكيل خطة إصلاحية لرأس المال وجدول زمني لها. ويجب أن يقوم المراقبون أيضا بالبحث لمعرفة ما إذا كان رأس المال يعتبر مؤشرا لوجود مشاكل مثل ضعف الإدارة، والتي تستلزم إجراءات إصلاحية لها. وتفرض الدعامة الثانية للاتفاق على المراقبين أن يتمتعوا بالكفاءة والخبرة وأن يكون عملهم شفافا وأن يكونوا خاضعين بدورهم للمساءلة.²

الفرع الثالث: انضباط السوق

جعلت لجنة بازل من انضباط السوق الركيزة الثالثة التي يقوم عليها صرح الملاة البنكية، وشددت في توصياتها بشأنها على ضرورة إعلام المشاركين في السوق، ليس فقط بمدى ملائمة الأموال الخاصة مع مخاطر البنك، بل وكذلك بالمنهج والأنظمة المعتمدة لتقييم المخاطر واحتساب كفاية رأس المال. وفضلا عن ذلك، جعلت الاتفاقية الإفصاح والشفافية شرطا للسماح للبنوك باللجوء إلى مناهج التقييم الداخلي. وتطالب الاتفاقية بأن تكون للبنك سياسة

¹ **Comité de Bâle sur le Contrôle Bancaire, Vue d'ensemble du nouvel accord de Bâle sur les fonds propres**, Document soumis à la consultation, Banque des Règlements Internationaux, Bâle, Avril 2003, p 8, à partir du site d'internet: <https://www.bis.org/bcbs/cp3ovfr.pdf>, consulté le:15/02/2015.

² **Stephan TRIPAUL & Jean Pierre BAUCHART, L'audit interne : l'une des recommandations du comité de Bâle**_Banque Magazine_N° 631_Décembre 2001, P :48.

إفصاح واضحة مقررة من قبل مجلس الإدارة، خاصة فيما يعود للمعلومات الأساسية التي يؤدي عدم توفرها إلى تغيير قرار مستعملها. وطبعاً، تشدد اللجنة على أن يكون الإفصاح مرتبطاً بالقواعد المحاسبية الدولية.¹ وتهدف هذه الدعامة، إلى تخفيف البنوك للعمل من أجل سلامة نظمها المتعلقة بتسيير المخاطر وبناء قواعد رأسمالية قوية، لتعزيز إمكانياتها في مواجهة أي خسائر محتملة من جراء تعرضها للمخاطر. وبذلك يشكل انضباط السوق عنصراً أساسياً في تقوية وسلامة القطاع البنكي.²

¹ زبير عياش، فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي أم البواقي، 2007، ص 112.

² Basel Committee, op-cit, P:226.

خلاصة الفصل

البنوك هي إحدى المؤسسات العاملة في الحقل المالي، فهدفها الرئيسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، ولكن في ظل العولمة المالية التي بسطت أجنحتها على كل المجالات، وجدت البنوك نفسها في بيئة ديناميكية تغزوها المخاطر، فهذه الأخيرة تتعد وتتوسع مصادرهما، فجاءت لجنة بازل واقترحت توصيات جديدة مكتملة للاتفاق الأول فيما يخص التخفيف من حدة المخاطر، حيث أضافت اتفاقية بازل الثانية المخاطر التشغيلية بعد المخاطر الائتمانية والسوقية التي أدرجت في التعديلات السابقة، بالإضافة إلى إدراج دعامين إضافيتين تمثلتا في انضباط السوق وعمليات الرقابة الاحترازية، هذا ويعتبر معيار كفاية رأس المال الركيزة الأساسية والدعامة التي تشترك فيها جميع الاتفاقيات التي أصدرتها لجنة بازل للرقابة البنكية. غير أن الممارسة العملية وضحت أن البنوك ستواجه المزيد من المخاطر في ظل التطورات الدائمة والمستمرة في مجال العمل البنكي بسبب العولمة وتأثيرها على الأنشطة البنكية.

الفصل الثالث:

آثار الأزمة المالية العالمية على لجنة بازل

تمهيد

لقد كشفت الأزمة المالية العالمية عن العديد من نقاط الضعف في عمليات إدارة المخاطر وتورط البنوك في تقديم تسهيلات ائتمانية بدون دراسة معمقة للأطراف المدينة، بالإضافة إلى سوء إدارة المحافظ الائتمانية، وكذلك المديونية المفرطة، ناهيك عن امتلاك البنوك مخزوناً غير كافٍ للسيولة.

طالبت مجموعة العشرين (G 20) في ظل هذه الظروف بإجراء تعديلات على القطاع البنكي والمالي، تفادياً لنشوء أزمة عالمية أخرى مما يوجب إعادة النظر بالتشريعات والمعايير الناظمة لعمل البنوك والمؤسسات المالية. حيث أوكلت مجموعة العشرين إلى المؤسسات المالية الدولية وتحديداً صندوق النقد الدولي بصفته المسؤول عن الاستقرار المالي وإلى بنك التسوية الدولي من خلال لجنة بازل للرقابة البنكية مهام بلورة الأطر المطلوبة لتحقيق الأهداف المرسومة حيث وضعت مجموعة من المقترحات، بإجراء تعديلات جوهرية على دعامات بازل 2 بإصدار قواعد ومعايير جديدة شكلت ما يُعرف ببازل 3 في ديسمبر 2009 وتم مناقشتها في 12 سبتمبر 2010.

ليتم التطرق في هذا الفصل إلى أهم الأزمات المالية التي شهدتها العالم وآخرها الأزمة المالية العالمية، وكنتيجة لهذه الأزمة سنتطرق إلى التعديلات الجديدة التي جاءت بها لجنة بازل لضمان الاستقرار الدائم للنظام المالي العالمي.

المبحث الأول: الأزمات المالية

في هذا المبحث سوف نتطرق لمفهوم الأزمة المالية، أنواعها، مراحلها، مؤشراتنا، وأسبابها، مع الإشارة لبعض الأزمات السابقة، ونختتم هذا المبحث بآخر أزمة مالية عرفها العالم وهي الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

المطلب الأول: مدخل للأزمات المالية

يعتبر موضوع الأزمات من المواضيع الحساسة التي تثير اهتمام العديد من الباحثين والاقتصاديين. ومهما كان المجال الذي وقعت فيه، فإنه يترتب عنها آثار سلبية قد تكون مدمرة، ومن هذا المنطلق وجب علينا البحث في مفهومها.

الفرع الأول: تعريف الأزمة المالية

1- تعريف الأزمة: يمكن إعطاء تعريف للأزمة كما يلي:¹

- لغة: الأزمة لغة تعني الشدة والقحط، ويقال تأزم الشيء أي اشتد وضاق وأصابته أزمة والتي يمكن أن تكون متعلقة بجوانب مختلفة كالجانب السياسي، المالي،.....إلخ.

- اصطلاحاً: هي مرحلة حرجة ينتج عنها خلل أو توقف لبعض الوظائف، ويصاحبها تطور سريع في الأحداث ينجم عنه عدم استقرار في النظام الأساسي للمنظومة المتأثرة، ويدفع سلطة اتخاذ القرار فيها إلى ضرورة التدخل السريع وإعادة التوازن لهذا النظام.

2- تعريف الأزمة المالية:

- التعريف الأول: بصفة عامة يمكن تعريفها بأنها تهديد أو خطر لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمنظمات والدول والتي تحد من عملية اتخاذ القرار.² فتتلاحق الأحداث فيها وتتشابك الأسباب معها بالنتائج ويفقد متخذ القرار القدرة على السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية،³ فأى قرار يتخذ في ظل عدم التأكد وقصور المعرفة واختلاط الأسباب بالنتائج وتداعي كل منهما بشكل متلاحق ليزيد من درجة الجهول عن تطورات ما قد تحدث مستقبلاً من الأزمة وفي الأزمة ذاتها.⁴

- التعريف الثاني: لكن المفهوم المبسط لمصطلح الأزمة المالية، يفيد بأن الأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى.⁵

¹ إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص18.

² سامي محمد هشام حريز، المهارة في إدارة الأزمات وحل المشكلات "الأسس النظرية والتطبيقية"، ط1، دار البداية، عمان، 2007، ص15.

³ معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد، إدارة الصراع والأزمات وضغوط العمل والتغيير، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص75.

⁴ محسن أحمد الحضيري، إدارة الأزمات "منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية"، مكتبة مدبولي، ط2، القاهرة، 1990، ص54.

⁵ Patrick Lagadec, Apprendre à gérer les crises, 2^{ème} édition, Paris: les éditions d'organisation, 1994, p 34.

- **التعريف الثالث:** ويقصد بها كذلك التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلبا في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية.¹

- **التعريف الرابع:** تعرف أيضا الأزمة المالية على أنها تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، من حجم الإصدار، وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية ومعدل الصرف.²

وعليه يمكن تعريف الأزمات المالية على أنها التدهور الحاد الذي يحدث للنظام المالي للدولة أو مجموعة من الدول، تعمل على حدوث متغيرات أعلى من معدلاتها في الأحوال العادية، وبشكل متتابع ومتراكم، يكون من أبرز سماته تدهور العمل المصرفي في أداء مهامه الرئيسية والذي يؤثر سلبا على عجلة التنمية بصفة عامة.

الفرع الثاني: خصائص وعناصر الأزمة المالية

1- خصائص الأزمة المالية:

تتميز الأزمة المالية بالخصائص التالية:³

- التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها وعواملها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة أو المعارضة لها.
- تتميز بالمفاجئة واستحواذها على بؤرة الاهتمام لدى المؤسسات والأفراد.
- نقص المعلومات وعدم دقتها.
- إن مصدر الخطر والأزمة أو الكارثة يمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متشابكة ومتسارعة.
- أنها تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر مما يضعف إمكانية الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها.
- إن تصاعدها المفاجئ يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة نظرا لأن ذلك يتم تحت ضغط نفسي عال في ظل المعلومات أو نقصها.
- بما أن الأزمة تمثل تهديدا لحياة الإنسان وممتلكاته ومقومات بيئته فإن مجابهتها تعد واجبا مصيريا.
- إن مواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة وابتكار نظم أو نشاطات تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية.
- إن مواجهة الأزمات تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات وحسن توظيفها في إطار مناخ تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذوي العلاقة.

¹ عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، عمان، الأردن: دار مجلاوي للنشر، 1999، ص 200.

² مرماط نبيلة، مجاوي أحمد، الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة محمد آكلي أولحاج، ص 4.

³ أوكيل نسيمة، الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من أثارها مع دراسة حالة أزمة جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2007/2008، ص 52.

2- عناصر الأزمة المالية:

وهذه العناصر هي:¹

- عنصر المفاجأة: إذ أن الأزمة تنشأ وتنفجر في وقت مفاجئ غير متوقع بدقة وفي مكان مفاجئ أيضاً.
- عنصر التهديد: تتضمن الأزمة تهديداً للأهداف والمصالح في الحاضر.
- عنصر الوقت: أن الوقت المتاح أمام صناع القرار يكون وقتاً ضيقاً ومحدداً.

الفرع الثالث: مراحل الأزمات المالية

تنقسم مراحل الأزمات المالية إلى ثلاث مراحل تتمثل في:²

1- مرحلة ما قبل اندلاع الأزمة:

تعد هذه المرحلة هي مرحلة ميلاد الأزمة حيث تتكون من أحداث ومواقف غير محددة المعالم أو الحجم أو المدى وتمثل أهمية هذه المرحلة في محاولة استشراف الأزمة والاستعداد للحيلولة دون وقوعها، أو الاستعداد لمواجهة حدوثها. والأزمات المالية لا تحدث فجأة وإنما تسبقها مقدمات ومؤشرات كثيرة تنبئ بقرب وقوعها، ومن هذه المؤشرات ضعف نظم الرقابة والإشراف وغياب الشفافية والإفصاح هذا بالإضافة إلى بعض ما تم ذكره سابقاً من أعراض والتي تعد من مقدمات مولد أزمة مالية.

2- مرحلة حدوث الأزمة:

تمر الأزمة بهذه المرحلة عندما لا يمكن السيطرة على متغيراتها المتسارعة لتصل إلى نقطة الانفجار منذرة بخطر حقيقي على الاقتصاد ويكمن ذلك في الصدمة وحالة عدم التوازن التي تحدثها. ولهذه المرحلة مؤشرات تظهر في التقلبات الحادة في أسعار الأصول المالية وأسعار الأسهم والعقارات وتزايد حالات الإفلاس، والاندفاع في سحب الودائع وإغلاق العديد من المشروعات وتأميم بعض المؤسسات وتقديم المساعدات للمؤسسات المالية من قبل الحكومات، كل هذه الأحداث تعد مؤشراً على انفجار الأزمة.

3- مرحلة انحسار الأزمة وانتهائها:

هذه المرحلة تبدأ بعد أن يقوم الجهاز المالي والنقدي بمواجهة الأزمة بعد انفجارها، وذلك بتغيير السياسات المالية والنقدية وإجراء الإصلاحات الضرورية في الإدارة والضوابط الرقابية والنظم الخاصة بالعمل للخروج من هذه الأزمة.

¹ إيمان محمود عبد اللطيف، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها، أطروحة دكتوراه، تخصص: الاقتصاد العام، جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق، 2011، ص 22.

² عمر يوسف عبد الله عباينة، الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011، ص، ص: 33-34.

الفرع الرابع: أنواع الأزمات المالية

تتمثل أهم أنواع الأزمات المالية فيما يلي:¹

1- الأزمات المصرفية:

تحدث بسبب اندفاع المودعين على سحب ودائعهم من البنوك أو بإخفاق أحد البنوك في القيام بالتزاماتها اتجاه المتعاملين، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتاً أطول مقارنة بأزمة النقد الأجنبي أو العملة ولها آثار كبيرة على النشاط الاقتصادي، وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث في بريطانيا لبنك Overend & Gurney وما حدث في الولايات المتحدة عندما انهيار بنك الولايات المتحدة Bank of United States في عام 1931 وبنك Bear Stearns.

2- أزمات العملة وأسعار الصرف:

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات Balance of Payments Crisis. وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لانخفاض سعر تلك العملة، وهو شبيه بما حدث في تايلاند وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997. وعلى الرغم من أن قرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قراراً تطوعياً من السلطة النقدية، إلا أنه في أغلب الحالات يكون قراراً ضرورياً تتخذه في حال وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد في التدفقات الخارجة. بعض تلك الأزمات لها أثر محدود على القطاع غير المالي، أما البعض الآخر فيلعب دوراً أساسياً في تباطؤ النمو الإقتصادي وحدوث الإنكماش بل قد تصل إلى درجة الكساد.

3- أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات":

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة الفقاعة bubble. حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر. وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم على سبيل المثال هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل. في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوياً لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى.

4- أزمة الديون:

تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقرض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة وقد ترتبط أزمة الديون بدين

¹ بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 29-30.

تجاري (خاص) أو دين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، وإلى أزمة في الصرف الأجنبي.

الفرع الخامس: مؤشرات الأزمات المالية.

توجد بعض المؤشرات التقليدية التي يمكن التنبؤ من خلالها بقرب حدوث أزمة مالية، منها ما يتصل بالسياسات الاقتصادية الكلية ومنها ما يتعلق بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية والنقدية، تتمثل هذه المؤشرات في:¹

1- المؤشرات المتصلة بالسياسات الاقتصادية الكلية في الدولة:

ينجم عن هذه المؤشرات حالة من عدم الثقة لدى المستثمرين في قدرة الاقتصاد الكلي للدولة على تحقيق طموحاتهم الاستثمارية، حيث دائما ما تتوجه هذه الاستثمارات إلى حيث تجد المناخ الملائم للنمو، من بين هذه المؤشرات يوجد:

- ارتفاع في معدل البطالة، وارتفاع معدلات الفائدة على الودائع والقروض المحلية.
- ارتفاع معدلات التضخم والمستوى العام للأسعار.
- انخفاض قيمة الاحتياطي النقدي من العملات الحرة، وانخفاض نسبة النمو الاقتصادي بتراجع الناتج المحلي الإجمالي بعد ثبات استقراره.
- ارتفاع الرقم القياسي للعجز في الحسابات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

2- المؤشرات المتصلة بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية والنقدية:

- يمكن إجمال أهم المؤشرات التي تنبئ بقرب حدوث الأزمات المالية و تتصل بالأسواق المالية فيما يلي:
- غلبة الأصول المالية عالية المخاطر كالأصول العقارية على أسواق الائتمان.
- تسرب الضعف إلى الجهاز الإداري المسؤول عن الإشراف على أسواق المال وقطاعات البنوك.
- غياب عنصر الشفافية والإفصاح اللذين يستلزمان التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية عند عرض القوائم المالية للبنوك والمؤسسات الاقتصادية مما يحجب عن المستثمرين الظروف التي تساعد على تقييم أصول هذه المؤسسات وبالتالي أسواق المال وقطاعات البنوك بصورتها الحقيقية.
- ارتفاع حجم الديون الخارجية قصيرة الأجل لما لهذه الديون من أثر سيئ على الأجهزة المالية بسبب سهولة دخولها إلى الدول وخروجها منها، مما يساهم في خلخلة عنصر الملاءة للمؤسسات المالية ويساهم في عرقلة قطاع البنوك عن أداء وظائفه التمويلية.

¹ إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 20-21.

الفرع السادس: أسباب حدوث الأزمات المالية

فهناك جملة من الأسباب تتظافر في آن واحد لإحداث أزمة عالية، و يمكن تلخيص أهم هذه الأسباب فيما يلي:¹

1- عدم استقرار الاقتصاد الكلي:

إن أهم مصادر الأزمات الخارجية هو تقلبات في شروط التبادل التجاري. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن حوالي 75% من الدول النامية التي حدثت بها الأزمة شهدت انخفاضا في شروط التبادل التجاري بحوالي 10% قبل حدوث الأزمة، حيث الاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام مع صغر حجم الاقتصاد وقلة تنوعه، وتعتبر تقلبات أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية. كما تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقة مصدر من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي، و التي كانت سببا مباشرا أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية.

أما في الجانب المحلي، فهناك التقلبات في معدل التضخم التي تعتبر عنصرا حاسما في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصا منح الائتمان وتوفير السيولة، وقد اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا لحدوث الأزمات المالية في العديد من دول أمريكا الجنوبية ودول العالم النامي، كما أن هناك آثارا أخرى على مستويات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتي كان لها دور هام في التهيئة لحدوث الأزمات المالية.

2- اضطرابات القطاع المالي:

شكل التوسع في منح الائتمان وتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية في حالة دول جنوب شرق آسيا، لقد شهد القطاع المالي توسعا كبيرا يتواءم مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرير المالي غير الوقائي وغير الحذر بعد سنوات من الانغلاق. فمن ناحية أدى التوسع في منح الائتمان إلى حدوث ظاهرة تركز الائتمان في نوع معين من القروض مثل القروض الاستهلاكية أو العقارية أو لقطاع واحد كالقطاع الحكومي أو الصناعي أو التجاري ومن الأمور التقليدية في جميع الأزمات المالية التي شهدتها الدول النامية حصول انتعاش كبير في منح القروض، ولم تقتصر هذه الظاهرة على الدول النامية فحسب بل شملت أيضا الدول الصناعية مثل: فنلندا والنرويج والسويد واليابان والولايات المتحدة.

3- تشوه نظام الحوافز:

إن ملاك المصارف والإدارات العليا فيها لا يتأثرون ماليا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فقد دلت التجارب العلمية أيضا على أن الإدارات العليا في المصارف وقلة خبرتها كانت من الأسباب الأساسية للأزمات المصرفية، ودلت التجارب كذلك على أن الإدارات العليا في حالات متعددة نجحت في أن تخفي الديون المدومة للمصرف لسنوات وذلك نتيجة لضعف الرقابة المصرفية من ناحية وضعف النظم والإجراءات المحاسبية من ناحية

¹ زايد عبد السلام، مفران يزيد، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية، دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر، الملتقى

الدولي حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر يومي 5-6 ماي 2009، ص:10-11.

أخرى، وهذا الوضع جعل من الصعب التعرف على العلامات السابقة لحدوث الأزمات المالية والإستعداد الجيد لتفادي حدوثها والتخفيف من أثارها.

4- سياسات سعر الصرف:

يلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، وقد تمخض عن أزمة العملة ظهور العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم نقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يزيد من الضغوط وتفاقم حدة الأزمة المالية على القطاع المصرفي، وفي المقابل وعند انتهاج سياسة سعر الصرف المرن فإن حدوث أزمة العملة سوف يؤدي فوراً إلى تخفيض قيمة العملة وزيادة الأسعار المحلية.

5- ضعف النظم المحاسبية والإفصاح والأطر القانونية:

حيث أن الإطار الذي تعمل فيه البنوك إذا كان ضعيفاً أو هشاً فسيؤثر سلباً على أداء البنوك، ويرى معظم المحللين أن النظم المحاسبية المتبعة وإجراءات الإفصاح المحاسبي وكذلك الإطار التشريعي تعتبر من معوقات فعالية جهاز المصرفي وممارسة الإشراف الفعال على البنوك، وأوجه الضعف هذه تؤدي إلى تدهور معدلات الربحية، ولا يستطيع المشرفون على الرقابة على البنوك إدارة وتنظيم البنوك التي ترتكب أخطاء بدون معلومات تتسم بالدقة والموضوعية والشمول حول المقدرة الائتمانية للعملاء والمقترضين، وإذا كان النظام التشريعي يتسم بالتعقيد وبطء الإجراءات وطولها سواء للبنوك للمطالبة بحقوقها تجاه المقترضين أو في حالات الإفلاس فإن النتيجة هي ارتفاع خسائر البنوك وارتفاع تكاليف الإقراض. كما أن العديد من الدول التي تعرضت لأزمات مالية تعاني من ضعف النظم والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية.¹

المطلب الثاني: أهم الأزمات المالية السابقة

عرف العالم عدة أزمات مالية وكان آخرها الأزمة المالية العالمية الراهنة والتي سنحاول التركيز عليها في المطلب الثالث، من هذه الدراسة، وفيما يلي سنستعرض مختلف هذه الأزمات:

الفرع الأول: أزمة عام 1866

تعتبر هذه الأزمة من أقدم الأزمات التي عرفها العالم وتسمى أيضاً بأزمة الجمعة الأسود والتي نتج عنها إفلاس العديد من البنوك البريطانية، كان بدايتها بإفلاس بنك Overend & Gurney maison كذلك بأزمة سيولة حادة لبنك Mid-Wales Railway Company وتوالت بعدها إفلاس العديد من البنوك متسببة بانهيار البورصة في يوم 11 ماي 1866 حيث عرف هذا اليوم بيوم الجمعة الأسود، وانتقلت عدوى هذه الأزمة لتصيب كامل أوروبا.²

¹ محمد الهاشمي حجاج، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية، (دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية الأسواق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011، ص 69.

² ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات، المؤتمر الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي: 20-

21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 4.

الفرع الثاني: أزمة الكساد العظيم 1929

تعد أشهر الأزمات المالية التي عرفها العالم في القرن العشرين وأقواها أثرا، وجذورها تعود إلى نهاية الحرب العالمية الأولى حيث عرف الاقتصاد الأمريكي انتعاشا كبيرا بين سنوات 1922-1929 نتيجة تدهور الاقتصاد الأوروبي من جهة وازدهار الصناعة الأمريكية بسبب استخدام أساليب التنظيم الصناعي الحديثة، كما عرف الاقتصاد الأمريكي ارتفاع في المرودية الفلاحية وزيادة حجم الاستهلاك بفعل زيادة وتحسن الدخل الفردي، رغم هذا الازدهار الاقتصادي فقد عرف الاقتصاد الأمريكي نقاط ضعف هامة منها عدم مسايرة وتيرة الاستهلاك لضخامة الإنتاج، اعتماد الاقتصاد الأمريكي كثيرا على القروض سواء بالنسبة للإنتاج أو بالنسبة للاستهلاك بسبب التسهيلات المقدمة من طرف البنوك في هذا المجال، انتشار المضاربات في البورصة بشكل حاد، حيث ارتفعت أسعار الأسهم ارتفاعا كبيرا بشكل لا يتناسب مع الزيادة الحقيقية في أرباح الشركات، وفي يوم 24 أكتوبر 1929 والذي يعرف باسم الخميس الأسود تم طرح 19 مليون سهم للبيع دفعة واحدة فكان العرض أكبر بكثير من الطلب، مما أدى إلى هبوط أسعار الأسهم بنسبة 13%، وانهارت بذلك بورصة "ولستريت"، ثم توالى انهيارات في أسواق المال العالمية لتمتد آثار هذه الأزمة المروعة على الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكي وكان من مظاهر هذه الأزمة ما يلي:¹

- انخفاض شديد في الاستهلاك الكلي.
- انخفاض الاستثمارات في القطاع الإنتاجي.
- ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى حوالي 40% من قوة العمل الأمريكية سنة 1932.
- امتداد آثار هذه الأزمة إلى بلدان أوروبا الغربية ومستعمراتها على نحو هدد أركان النظام الرأسمالي.
- ولقد تميزت هذه الأزمة بالخصائص التالية:²
- زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله.
- استمرت الأزمة لفترة طويلة (1929-1933).
- عمق وحدة هذه الأزمة، حيث كان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية 1929 حتى منتصف 1933 أكثر من 10.000 بنك في الولايات المتحدة، أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك، وانخفضت الودائع لدى البنوك بحوالي 33%.
- انخفاض كبير في مستويات أسعار الفائدة، حيث كان سعر الخصم في بنك إنكلترا خلال الفترة 1930-1933 محدود بـ 3.1% مقابل 5.5% في عام 1929.
- اختلاف درجة حدة الأزمة من بلد لآخر بشكل كبير، ففي خريف 1929 انهارت أسعار الأوراق المالية في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ربيع عام 1931 امتدت الأزمة النقدية والمالية إلى الدول الأوروبية.

¹ ساعد مرابط، نفس المرجع السابق، ص: 4-5.

² مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية: البورصة ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 2000، ص

- رافقت الأزمة تقلبات حادة في أسعار العملات، مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول.

الفرع الثالث: أزمة الديون العالمية

بدأت أزمة الديون على المستوى العالمي في الخمسينات، واتضح بشكل بارز للوجود في بداية الثمانينات، ففي ظل تحرير القطاع المالي والمصرفي وإلغاء القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال، شهدت البنوك التجارية والمؤسسات المالية الدولية توسعا كبيرا في الإقراض لحكومات الدول النامية، لكن الكثير من تلك الحكومات تعسر عليها تسديد فوائد وأقساط تلك الديون، ولم تستطع الوفاء بالتزاماتها المالية التي قطعها للبنوك والمؤسسات المالية العالمية الدائنة، حيث شكل إعلان بعض هذه الدول مثل المكسيك سنة 1982 عن وقف دفع أعباء ديونها مؤشرا خطيرا لانهيار النظام المصرفي العالمي، أما النتائج المترتبة عن هذه الأزمة فهي:¹

- تدخل حكومات الدول الدائنة لاحتواء الأزمة وإنقاذ مؤسساتها المالية من الانهيار والإفلاس.

- خضوع الدول المدينة لوصفة المؤسسات المالية الدولية على رأسها صندوق النقد الدولي تحت ما يعرف ببرامج التعديل والإصلاح الهيكلي.

الفرع الرابع: الأزمة الآسيوية 1997

حققت دول جنوب شرق آسيا معدلات عالية ومتسارعة في مجال التنمية الاقتصادية خلال النصف الأول من التسعينات، حيث حققت معدلات نمو عالية فاقت 8% سنويا خلال الفترة 1990-1996، ونتج عن ذلك انخفاض معدلات التضخم حيث وصلت إلى حدود 5% سنة 1997 بينما كانت في حدود 12% في سنة 1995، ولكن وبداية من النصف الثاني من عقد التسعينات تعرضت هذه الاقتصاديات إلى مجموعة من الإختلالات كانت تخفي وراء معدلات النمو العالية التي كانت تحققها دول هذه المنطقة (تايلاند، إندونيسيا، كوريا الجنوبية، الفلبين) وأهم هذه الإختلالات هي:²

- تراكم عجز ميزان المدفوعات الخارجي لهذه الدول، التي كانت تستورد وتستهلك أكثر مما تنتج وتصدر، وترتب على ذلك زيادة حجم مديونياتها الخارجية، فعلى سبيل المثال وصل حجم الدين الخارجي لتايلاند عام 1997 حوالي 89 مليار دولار.

- عدم التناسب بين النمو المالي الكبير والسريع الذي نتج أساسا من التدفقات المالية الأجنبية وبين النمو الاقتصادي الفعلي في قطاع إنتاج السلع والخدمات.

- توسع البنوك في منح القروض في قطاع العقارات دون مراعاة الضمانات المالية والقانونية الكافية.

- ضعف سيطرة ورقابة البنوك المركزية للنظام النقدي والمالي بفعل القوة المتزايدة للشركات متعددة الجنسيات وقوة المضاربين والتي تتعامل يوميا بمليارات الدولارات في عملية بيع وشراء العملات النقدية والأوراق المالية.

¹ ساعد مرابط، مرجع سبق ذكره، ص 6.

² نفس المرجع السابق، ص 6.

إن هذه الإختلالات مهدت لوقوع الأزمة المالية في هذه المنطقة والتي كانت بدايتها باهتبار عملة تايلاند عقب فشل القرار الصادر من قبل الحكومة التايلاندية بتقويم العملة بسبب موجة المضاربات القوية التي تعرضت لها هذه العملة، وكانت النتائج المترتبة على هذه الأزمة ما يلي:¹

- امتداد آثار هذه الأزمة على باقي الدول الآسيوية مثل اندونيسيا والفلبين وكوريا الجنوبية.
- تزايد حجم الدين الخارجي لدول هذه المنطقة بسبب عجزها عن مواجهتها، واستعانتها بالقروض المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية الدولية.
- انخفاض معدلات النمو من 8% إلى ما يقل عن 2% سنويا، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة.
- إصابة النظام المالي والنقدي بانكماش شديد نتيجة تحويل ونقل المستثمرين الأجانب لعدد هائل من رؤوس أموالهم خارج هذه البلدان.
- القيام بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي.

الفرع الخامس: أزمة فقاعات شركات الإنترنت وتكنولوجيات المعلوماتية عام 2000

عرف قطاع تكنولوجيا المعلومات والانترنت في الولايات المتحدة الأمريكية تطورا كبيرا قبل سنة 2000، الأمر الذي أدى إلى إدخال أسهم الكثير من شركات هذا القطاع في سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية والذي يعرف باسم مؤشر نازداك (Nasdaq)، فارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات بصورة كبيرة، ولكن مع التخوفات والذعر الذي أصاب العالم من إمكانيات توقف أجهزة الإعلام الآلي وحصول اختلالات في الأنظمة الإلكترونية مع مطلع سنة 2000، أدى إلى هبوط حاد في مؤشر نازداك. ولقد ترتب عن هذه الأزمة ما يلي:²

- استمرار انخفاض مؤشر نازداك إلى غاية سنة 2003، حيث قدرت نسبة الانخفاض بحوالي 78%.
- انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث لم يتجاوز 0.8 % سنة 2001.
- قيام البنك الفيدرالي الأمريكي بتخفيض سعر الفائدة من 6.25 % إلى حدود 1% خلال فترة قصيرة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي وخوفا من شبح الركود الاقتصادي.

المطلب الثالث: دراسة الأزمة المالية العالمية 2008

في سبتمبر 2008 بدأت أزمة مالية عالمية والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ أزمة الكساد الكبير سنة 1929، ولقد بدأت الأزمة أولا بالولايات المتحدة الأمريكية مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة وهي مؤسسة الإخوة ليمان عن إفلاسها، وهذه كانت بداية رمزية خطيرة، لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من مذبح الكساد الكبير في عام 1929، كما وصل عدد البنوك المنهارة خلال سنة 2008 نحو 19 بنكا، كما امتدت هذه

¹ عبد الله شحاتة، الأزمة المالية: المفهوم والأسباب، <http://www.pidegypt.org/download/forum-papers/15.pdf>

2015/04/30، ص 2.

² نفس المرجع السابق، ص 2-3.

الأزمة إلى باقي دول العالم، لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والخليجية والدول النامية، ونظرا لخطورة هذه الأزمة وآثارها المدمرة على الاقتصاد العالمي، فإننا سنقوم بتحليلها من حيث جذورها، أزمة الرهن العقاري وتدايها على الاقتصاد الأمريكي والعالمي.

الفرع الأول: جذور الأزمة المالية العالمية

يجمع الكثير من الباحثين والمتخصصين على أن الأزمة المالية الراهنة لم تكن وليدة اللحظة، وإنما لها جذور تاريخية ارتبطت ببعض الأحداث الاقتصادية التي أثرت سلبا على أداء الاقتصاد الأمريكي أهمها ما يلي:¹

1- التأثير السلبي لأزمة أسواق المال الآسيوية لعام 1997 وأزمة قطاع تكنولوجيا المعلومات وشركات الانترنت لسنة 2000 على أداء الاقتصاد الأمريكي، كما أن أحداث 11 سبتمبر عام 2001 زادت في تفاقم الأزمة، ومن بين التأثيرات السلبية لهذه الأزمات نذكر ما يلي:

- تراجع معدلات الاستهلاك مما أدى بالشركات الأمريكية إلى تخفيض إنتاجها مع تراجع كبير في أرباحها.
- هروب مليارات الدولارات من الأموال المستثمرة داخل أمريكا للخارج بسبب إجراءات تجميد الأصول المتخذة في إطار سياسة مكافحة الإرهاب التي أعلن عنها عقب أحداث 11 سبتمبر 2001.

- انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية ليصل إلى 0.8 % عام 2001.

2- قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتخفيض أسعار فائدة الإقراض بين البنوك استجابة لتوقعات الاقتصاديين باحتمال وقوع ركود اقتصادي عام 2001، وذلك من 6% في شهر جانفي 2001 إلى 1.75% في شهر ديسمبر من نفس السنة، وكان أدنى مستوى له منذ عام 1961.

3- العجز المتواصل لميزان المدفوعات التجاري للولايات المتحدة الأمريكية إلى مستويات جد مقلقة، حيث وصل هذا العجز في سنة 2005 إلى 800 مليار دولار، أي ما يعادل 6.4 % من الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية، وما يعادل 1.5 % من الناتج الإجمالي المحلي العالمي، ويرجع الاقتصاديين ذلك إلى الزيادة الكبيرة في حجم النفقات العمومية الأمريكية بسبب تكلفة حربها على الإرهاب وغزوها للعراق وأفغانستان، زيادة وتيرة الاستهلاك مقارنة بالإنتاج وزيادة وتيرة الاستثمارات خاصة في قطاع السكن والعقار مقارنة بالادخار.

4- تحول وجهة الاستثمارات الأمريكية والأجنبية نحو قطاع السكن والعقار، وهذا بسبب أزمة قطاع تكنولوجيا المعلومات وشركات الانترنت وتدني معدلات العائد على الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات من جهة، ونتيجة كذلك لسياسة التحفيز التي انتهجتها الحكومة الأمريكية لتشجيع المواطنين الأمريكيين على شراء المساكن والعقارات، مما أدى إلى زيادة الطلب على المساكن والعقارات بنسبة تجاوزت 100 % خلال الفترة 2001-2003، ولقد أحدثت حالة الازدهار والانتعاش، في القطاع العقاري تفاقولا لدى المستثمرين والشركات العقارية، أدت إلى تشجيع الشركات العقارية والمؤسسات المقرضة على تخفيض معايير الإقراض، هذه الأخيرة كانت أحد الأسباب الرئيسية لنشوء أزمة الرهن العقاري.

¹ ساعد مرابط، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 8 - 10.

الفرع الثاني: طبيعة الأزمة المالية العالمية

ولدت الأزمة المالية العالمية من رحم النظام المالي الأمريكي حيث بدأت بوادرها في النصف الأخير من عام 2007م مع ظهور فقاعة الرهن العقاري حيث ارتفعت أسعار العقارات وبلغت ذروتها في عام 2006م وبدأ المقرضون إعلان إفلاسهم في عام 2007 حيث بدأت معالم الأزمة المالية في الظهور، وجدير بالذكر أن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة دفعت 70 شركة كانت تعمل في مجال الرهن العقاري إلى تجميد نشاطاتها وإعلان إفلاسها منذ بداية عام 2006 م وحتى عام 2009 م. إلا أن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبعض السلطات المالية قللت من أهمية الحدث في البداية واعتبرتها ظاهرة عرضية ولن تتعدى الخسارة الناتجة عنها أكثر من 100 مليون دولار.¹

هي التداعيات الناجمة عن أزمة الرهن العقاري التي ظهرت عام 2007، بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء المساكن والعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك، وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأمريكي وصلت تبعاتها إلى اقتصاد أوروبا وآسيا، مطيحة في طريقها بعدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية العالمية، ولم تفلح مئات المليارات التي ضخّت في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمة الرهن العقاري التي ظلت تعمل حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية انفجرت في سبتمبر 2008.²

الفرع الثالث: أسباب الأزمة المالية العالمية

تكمن أهم أسباب الأزمة المالية العالمية في الآتي:

1- أزمة الرهن العقاري:

ترجع أسباب الأزمة إلى ذلك الحجم الكبير من الأموال الضخمة التي تم ضخها في القطاع العقاري، حيث تم تقديم قروض عديدة للأمريكيين دون القيام بدراسات جدوى دقيقة عن قدراتهم المالية على سداد أقساط هذه القروض. ومع ازدهار نظام الرهن العقاري زاد الطلب كثيرا على شراء البيوت السكنية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها ارتفاعا كبيرا، بحيث أصبحت تعاني من وجود فقاعة في أسعارها وانتفخت الفقاعة انتفاخا كبيرا إلى أن انفجرت وأخذت الأسعار في الهبوط وتعثر كثير من الأسر ولم تفلح في سداد ما عليها من التزامات، بل أخذت الخسارة في التزايد مع استمرار هبوط أسعار البيوت وقد بدأت هذه الأزمة في الظهور في عام 2005 و2006 بسبب إفلاس أصحاب الرهن العقاري ممن هم دون المستوى الجيد وأدى تعثر الأسر ماليا توقفها عن الدفع إلى سحب المنازل من أصحابها وتزايد عدد المنازل المستردة المحجوز عليها حتى بلغ عددها 1,3 مليون منزل في 2007 بزيادة نسبة %

¹ أحمد بجاوي، مرمط نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص9.

² محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للأزمات ودعوة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011،

79 عن نظيره في عام 2006، مما أدى إلى تفاقم أزمة السيولة في المجتمع، والتي كانت بمثابة الدبوس الذي تسبب بطريقة مباشرة في انفجار الفقاعة.¹

2- توريق الديون العقارية:

إن هذا الابتكار المالي الجديد يعد من الأسباب التي أدت إلى تفاقم وتدويل الأزمة المالية، ويتمثل هذا الابتكار في تحويل القروض العقارية إلى مجموعة من السندات المرهونة بالعقار وبيعها لبنوك استثمار ومؤسسات مالية محلية أو أجنبية، حيث وخلال فترة 2001-2006 تم تحويل 60% إلى 80% من القروض العقارية عالية المخاطر إلى سندات يتم تداولها في الأسواق المالية، وهذا يعني أن بنوك ومؤسسات مالية أخرى ستشارك في تحمل مخاطر هذه القروض التي منحت لأشخاص ذوي سجل ائتماني ضعيف أو غير معروف.²

3- نقص أو انعدام الرقابة على المؤسسات المالية:

أثبتت أزمة الرهن العقاري وما ترتب عنها من إفلاس العديد من الشركات الكبيرة، فشل الحكومة في ضمان وحماية حقوق المساهمين وضبط أداء الشركات، وذلك بسبب فشل مجالس الإدارة في القيام بدورها الإداري والإشرافي والتنظيمي بطريقة جيدة، وخاصة في بعض المؤسسات المالية، حيث ساهم ضعف الإطار التنظيمي والرقابي في هذه المؤسسات والتقدير الضعيف للمخاطر بقدر كبير في حدوث الأزمة، فمثلاً تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من طرف البنوك المركزية، في حين تضعف هذه الرقابة أو تنعدم في مؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وصناديق التحوط، وسماسة الرهون العقارية وغيرها.³

4- استخدام المشتقات المالية:

ساهمت المشتقات المالية بشكل كبير في وقوع الأزمة المالية العالمية وفي الزيادة من شدتها، وكان لها دور كبير في نقل الأزمة إلى الأسواق المالية العالمية. وقد اختلفت التقديرات حول القيمة الإجمالية للمشتقات المالية حيث تشير بعض التقارير أن قيمة المشتقات في العالم أثناء انفجار فقاعة الرهن العقاري الأمريكية تجاوزت 590 تريليون دولار، أي نحو عشرة أضعاف ما ينتجه العالم كله من السلع والخدمات، وقد اتمرت بالكامل المتاجرة بالمشتقات في سبتمبر 2008، بعد أن شهدت بورصات العالم عمليات بيع للأسهم شبيهة بشكل كبير بعمليات بيع الأسهم عند اندلاع أزمة الكساد الكبير.⁴

إضافة إلى أسباب أخرى تتمثل في:

¹ عامر يوسف العتوم، أسباب الأزمة المالية العالمية (رؤية إسلامية)، جامعة اليرموك، الأردن، نقلا عن:

http://www.aci.org.jo/development/admin/st_file_manager/user_uploaded_images/Research_prsente_d_in_the_Fourth_Conference_of_Scientific.doc

² ساعد مرابط، مرجع سبق ذكره، ص 11.

³ نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج (دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية)، أطروحة دكتوراه في

العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013/2012، ص: 176-177.

⁴ عامر يوسف العتوم، مرجع سبق ذكره، ص 7.

- انتشار الفساد الأخلاقي مثل: الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس.
- نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى، أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع وهذا يلقي أعباء إضافية على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الأول بسبب سعر الفائدة الأعلى.¹
- التوسع في الإنفاق الاستهلاكي فقد ساهم الرهن العقاري في تدهور العجز التجاري الأمريكي من خلال توفير الائتمان دون جدارة لتلبية التوسع الهائل في طلب المستهلكين للمساكن.²
- التوسع في منح بطاقات الائتمان (credit card) بدون رصيد، حيث يعتبر التوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السحب على المكشوف) والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية وهذا من أسباب الأزمة، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية، زيدَ له في سعر الفائدة وهكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله، وهذا ما حدث فعلاً للعديد من حاملي هذه البطاقات وكانت سبباً في أزمة بعض البنوك الربوية.³

الفرع الرابع: عدوى انتقال الأزمة المالية العالمية

من الطبيعي أن تنتقل الأزمات والاضطرابات التي تعصف بالاقتصاد الأمريكي وتتعدى بذلك الحدود الأمريكية لتنتقل إلى الدول الأخرى، وهو ما يؤكد انتشار أزمة الرهن العقاري، لأن الاقتصاد الأمريكي يمتاز بالقوة، فهو يمثل ما يقارب ثلث الناتج العالمي، وسرعان ما انتشرت هذه الأزمة، مع انحراف السوق الأمريكية للرهن العقاري عالية المخاطر عن مسارها الصحيح بسبب تراجع أسعار العقار، وامتد أثرها لتلحق أضراراً بالغة بالأسواق والمؤسسات المالية في النظام المالي. ولدراسة أثر أزمة الرهن العقاري على الأزمة المالية العالمية وذلك من خلال قنوات انتقالها وهي:⁴

1- أسواق رأس المال: Capital Market

حيث تعتبر أسواق رأس المال هي أسرع الأسواق نقلاً للأزمات، لكون رؤوس الأموال تتدفق بحرية أكبر من تدفق السلع والعمالة، أضف إلى ذلك أن الاقتصاد الأمريكي يعرف باعتماده في نموه المستمر وزيادة قدراته الإنتاجية على المدخرات الأجنبية التي ترد إليه من مختلف دول العالم، وهو ما يعني خفض معدلات الفائدة على الدولار لجلب وتشجيع تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الولايات المتحدة وخاصة الدول النامية.

فمؤشرات جميع الأسواق المالية انخفضت انخفاضاً حاداً، حيث خسر مؤشر داو جونز بنسبة 12%، ومؤشر Eurostoxx 20%، مؤشر Nikkei بنسبة 26%، CAC40 22%، ومؤشر Dax بنسبة 19%، و مؤشر Footsie

¹ بلقاسم زايري، الأزمة المالية المعاصرة: الأسباب والدروس المستفادة، الملتقى الدولي حول: إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، جامعة شلف، 25-26/11/2005م، ص 7-9.

² جوامع لبيبة، بلعياش ميادة، إدارة المخاطر المالية لأزمة ال **2007 Subprimes**، الملتقى الدولي حول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي: 12-13/12/2012، جامعة آكلي محمد أولحاج، البويرة، ص 11.

³ بريس عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 7.

⁴ محمد بن بوزيان، سمية زيرار، انتشار عدوى الأزمات المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2010، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص: 38-39.

12%، وتراجعت أسواق المال في كل من تايلاند، ماليزيا، كوريا، سنغافورة وتايوان، كما عرفت كل الأسواق الأوروبية هبوطاً، حيث تراجعت أسواق السويد، هولندا، النرويج، بلجيكا، النمسا، الدنمارك، فنلندا، بريطانيا وألمانيا، وهذا التراجع لا يقتصر على أسهم الشركات المالية فقط ولكن يشمل جميع الأوراق المالية المدرجة، وذلك يعكس أن الصعوبات التي تواجهها المؤسسات المالية يمكن أن تنتقل إلى الاقتصاد الحقيقي.

2- الأسواق الحقيقية (سوق السلع): Goods Market

وهي تحتل المرتبة الثانية من حيث درجة سرعة نقل الأزمات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال تراجع مستوى الأداء الاقتصادي الأمريكي أدى إلى انخفاض مستوى مستورداته من دول العالم، حيث انخفض مستوى استهلاكها للنفط الذي يمثل حوالي 50% من احتياجاتها الكلية، وهو ما يعني نقل آثار الركود الأمريكي إلى الدول المصدرة للنفط، ونفس الشيء ينطبق على الواردات من السلع الأخرى. حيث بلغت الواردات السلعية للولايات المتحدة الأمريكية حسب إحصائيات التجارة الخارجية لعام 2006 الصادرة عن منظمة التجارة العالمية 1919 مليار دولار أي 15% من الواردات العالمية. لتعرف انخفاضاً خلال الفترة (2006-2008) لتبلغ حوالي 14.35% من إجمالي واردات العالم عام 2008، أي مع بداية أزمة الرهن العقاري.

3- سوق العمالة: Employment Marekt

وهي تعتبر من أقل الأسواق نقلاً للأزمات الاقتصادية بين الدول، حيث لا يظهر تأثير الأزمة إلا بعد فترة لا يمكن اعتبارها قصيرة المدى، حيث ترتفع معدلات البطالة في معظم الدول تأثراً بالأزمة. ومن الجدير بالذكر أن الآليات والقنوات سابقة الذكر لا تعمل بشكل منفصل عن بعضها البعض بل تتفاعل فيما بينها. فالضغوط والأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الأمريكي بما يترتب عنها من آثار يمكن أن تنتشر من خلال القنوات المذكورة سابقاً إلى بقية دول العالم ولكن بدرجات متفاوتة وذلك اعتماداً على درجة انفتاحها ومدى ارتباط أسواقها بالسوق الأمريكي.

الفرع الخامس: انعكاسات الأزمة المالية العالمية

1- انعكاساتها على الاقتصاد الأمريكي:

لقد زادت هذه الأزمة معاناة الاقتصاد الأمريكي ويمكن تلخيص أهم تداعياتها فيما يلي:¹

- تفاقم عجز الميزانية والذي وصل إلى ذروته في الربع الأول من سنة 2008 بما يعادل 2.9% من حجم الناتج المحلي الإجمالي.

- ارتفاع حجم المديونية إلى 32 تريليون دولار أمريكي منها حوالي 9.2 تريليون دولار ديون الأفراد المتعلقة بالقروض العقارية.

- زيادة تباطؤ معدلات النمو منذ شهر جانفي 2008.

¹ ساعد مرابط، مرجع سبق ذكره، ص 13.

- ارتفاع معدلات التضخم التي تجاوزت % 4.5 وارتفاع معدل البطالة إلى % 5.1، حيث وصل عدد الذين فقدوا وظائفهم منذ أزمة الرهن العقاري إلى غاية شهر ماي 2008 حوالي نصف مليون شخص.
- زيادة حصص الأجانب في رأسمال الشركات والمصانع الأمريكية، وذلك بسبب تراجع أسعار أسهمها وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، حيث بلغت قيمة هذه الزيادات حوالي 414 مليار دولار في نهاية الربع الأول من عام 2008، أي بزيادة قدرها % 90 مقارنة بنفس الفترة من عام 2007.
- تراجع في تدفقات رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي % 50، حيث أن هذه التدفقات أصبحت كافية فقط لسد العجز في الميزان التجاري الأمريكي.
- انخفاض المؤشر العام لثقة المستهلكين إلى أدنى مستوى له منذ عام 1992، كما تراجع كل من مؤشر النشاط الصناعي في نيويورك ومؤشر الطلب على الاستهلاك إلى أدنى قيم لهما منذ أكتوبر 2001، وانخفاض أيضا في الطاقة الإنتاجية إلى أدنى مستوى له.
- انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم.
- إفلاس عدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية وتأميم و شراء البعض منها.

2- انعكاساتها على الاقتصاد العالمي:

- تختلف حدة الآثار وفقا لدرجة ارتباط أي اقتصاد بالاقتصاد الأمريكي، وتمثل الآثار الأساسية في التالي:¹
- دخول معظم اقتصاديات الدول أو جميعها في مرحلة الركود.
- تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من % 1.4 سنة 2008 إلى حدود % 0.3 سنة 2009.
- تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" إلى ما دون 55 دولار للبرميل.
- ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحو 6.6 تريليون دولار، بلغت ديون الشركات نسبة 18.4 تريليون دولار وبذلك فإن المجموع الكلي للديون يعادل 39 تريليون دولار أي ما يعادل أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت نسبة البطالة % 5، ومعدل التضخم % 4، وانخفاض الاستهلاك العالمي، خاصة الأمريكي (يمثل % 30 من الاستهلاك العالمي).
- التعثر والتوقف والتصفية وإفلاس العديد من البنوك.
- انخفاض حاد في مبيعات السيارات وعلى رأسها أكبر المجموعات الأمريكية "فورد".
- إفلاس العديد من الشركات الانتاجية.
- انخفاض عائدات البترول.

3- انعكاساتها على القطاع المصرفي العالمي:

- تعد هذه الأزمة من أخطر الأزمات التي تعرض لها القطاع المصرفي، فقد أدت إلى خسائر ضخمة، وإفلاسات في العديد من البنوك حول العالم وخاصة في آسيا وأوروبا الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض،

¹ مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2010، جامعة بسكرة، ص 12.

وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال للتقليل من حدة هذه الأزمة. فقد أدت الأزمة إلى إفلاس بنك ليمان برادرز رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة والذي انهار تحت وطأة الأصول عالية المخاطر المرتبطة بشكل أساسي بالرهن العقاري،¹ تبعته شركة "ميريل لينش" أحد أكبر وأهم شركة سمسة للأسهم في العالم، وتتابعت انهيارات البنوك الأمريكية واحد تلو الآخر، حيث انهار بنك "واشنطن ميوتشوال" أحد أضخم البنوك الأمريكية المتخصصة في الإقراض العقاري، بالإضافة إلى "فاي ماي" و"فريدي ماك" المختصتين بتمويل العقارات.

تعدت الأزمة حدود الولايات المتحدة الأمريكية لتضرب مؤسسات مالية ضخمة في أوروبا، حيث تم في البداية انهيار مصرف "نورثن روك" خامس أهم مؤسسة مصرفية بريطانية في قطاع الإقراض العقاري والذي قامت الحكومة البريطانية بتأميمه، كما أمت الحكومة البريطانية بنك "برافورد وبينغلي"، إضافة إلى بنك "إتش بي أو إس" (HBOS)، رابع أكبر بنك في بريطانيا، أما خارج بريطانيا فقد ضربت الأزمة العديد من البنوك، من أمثلتها بنك "جليتنيير" في آيسلندا، وبنك "هيوريل إيستيت" في ألمانيا، كما تم تعويم المجموعة المصرفية والتأمينية العملاقة "فورتيس" (Fortis) من قبل سلطات هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ، كما جمد بنك بي إن بي باريبا BNB Baripas من البنوك الفرنسية الكبرى استثمارات بقيمة 2.3 مليار دولار.²

المبحث الثاني: اتفاقية بازل الثالثة

لقد أفرزت الأزمة المالية العالمية تداعيات خطيرة كادت تؤدي بالنظام المالية الدولي، لذلك قامت لجنة بازل بإعادة دراسة مقررات اتفاقية بازل 2 وقامت بإدخال مجموعة من التعديلات عليها، وذلك نتيجة لما ظهر من ثغرات في تلك الاتفاقية. وقد تضمنت التعديلات مجموعة من الاقتراحات الهادفة إلى تدعيم رأس المال الكلي للبنوك، وتطوير التشريعات الخاصة بالسيولة المصرفية، وذلك من أجل الوصول إلى مستوى أكثر مرونة وقدرة على مواجهة الأزمات الطارئة وسميت الاتفاقية الجديدة باتفاقية بازل 3.

المطلب الأول: ظهور بازل 3

إن الأزمة المالية العالمية أثبتت أن المقررات التي جاءت بها اتفاقية بازل 2، لم تكن كافية لمواجهة الأزمة وهذا نظرا للخسائر الكبيرة التي خلفتها على مستوى النظام المالي الدولي، لهذا اجتهدت هذه اللجنة مرة أخرى وأصدرت تعديلات جديدة تحت مسمى بازل 3.

الفرع الأول: قصور بازل 2 والأزمة المالية العالمية

بعد الأزمة المالية العالمية التي عاشها العالم خلال الأعوام الماضية والتي تسببت فيها البنوك، كان لابد من إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنظم العمل المصرفي. فقد كشفت الأزمة المالية العالمية عن العديد من نقاط الضعف في عمليات إدارة المخاطر وتورط البنوك في تقديم تسهيلات ائتمانية بدون دراسة معمقة للأطراف المدينة،

¹ إيمان محمود عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 164.

² محمد الهاشمي حجاج، مرجع سبق ذكره، ص 124.

بالإضافة إلى سوء إدارة المحافظ الائتمانية وعدم الإهتمام الكافي لمخاطر انعدام الثقة في النظام المصرفي. وفي هذا الإطار أصدر صندوق النقد الدولي تقريراً عن متطلبات كفاية رأس المال ومعايير اتفاقية بازل وأبرز أهميتها وأشار إلى أن التطبيقات غير المكتملة لمعايير بازل أدت إلى عدم تقلص خسائر العمليات التشغيلية.¹

ونتيجة لوجود ثغرات عديدة في إطار عمل بازل 2، ومن بينها: عدم كفاية رأس المال للبنك خلال الأزمات، عدم كفاية شفافية السوق حيث بينت الأزمة أن هناك نقصاً في شفافية السوق نتيجة عدم كفاية مستوى الإفصاح المصرفي، مما عقد من عملية تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها من بنك إلى آخر، الاعتماد المفرط على مؤسسات التصنيف الائتماني، التوسع الكبير للتوريق المصرفي وإعادة التوريق. رغم أن اتفاقية بازل 2 قد جاءت بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية، إلا أن هناك العديد من المخاطر أهملتها وساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة ومنها مخاطر المحافظ المالية، المخاطر المرتبطة بالعمليات على المشتقات والتي شكلت نسبة هامة من نشاط البنوك نظراً للتطور الكبير الذي عرفته السوق المالية في السنوات الأخيرة، والممارسات الضعيفة في إدارة المخاطر لاسيما مخاطر السيولة ومخاطر التركيز، نقص سيولة البنوك لقد كان من نتائج تسابق البنوك في الدول المتقدمة لتوظيف أموالها من أجل تعظيم أرباحها واستغلال فترة رواج السوق هو إهمالها لقضية السيولة، وهو ما كان له انعكاساً سلبياً عليها إذ لم تتمكن من الإيفاء بطلبات عملائها بمجرد ظهور بواذر الأزمة والتي نتج عنها تمهفت المودعين على سحب أموالهم من البنوك، وكذا عدم قدرتها على تجنب أزمات مماثلة في المستقبل، وبالتالي ظهرت ضرورة تطوير وتعزيز إطار عمل بازل 2 فأصدرت لجنة بازل تعديلات إضافية في جويلية 2009، وشملت التعديلات المحاور الثلاث وذلك بإجراء تعديلات جذرية على المحور الأول (الحد الأدنى من متطلبات رأس المال) والثالث (انضباط السوق) وإضافة إرشادات توجيهية للمحور الثاني (عملية مراجعة قواعد الرقابة)، على أن يتم إلزام البنوك بتطبيق كل من التعديلات على المحورين الأول والثالث بنهاية عام 2011، أما التعديلات على المحور الثاني فيتم الأخذ بها ابتداءً من عرضها في جويلية 2009.²

الفرع الثاني: محاور اتفاقية بازل 3

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة وهي:³

- ينص المحور الأول لمشروع الاتفاقية الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأسمال البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي - Tier1 - مقتصرًا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيّدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها.

¹ بونيهي مريم، مرجع سبق ذكره، ص 54.

² <http://www.idbe-egypt.com/doc/bazel.doc>, consulté le 14/05/2015.

³ جمعية مصارف لبنان، اتفاقية بازل الثالثة: الصناعة المصرفية العالمية في مواجهة الرقابة المصرفية،

<http://www.abl.org.lb/ar/subpage.aspx?pageid=1088>, consulté le 10/05/2015.

أما رأس المال المساند - Tier 2 - فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف، وألغت بازل 3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي تم العمل بها في الاتفاقيتين السابقتين.

- تشدد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

- تُدخل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي - Leverage Ratio - وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.

- يهدف المحور الرابع على حث البنوك على عدم إتباع سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

- يعود المحور الخامس لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقتراح اعتماد نسبتي، الأولى هي نسبة تغطية السيولة LCR، أما النسبة الثانية NSFR، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

الجدول رقم 10: مقارنة بين بازل 2 وبازل 1

متطلبات رأس المال (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)							
رأس المال الإجمالي		رأس المال الأساسي T1		الأسهم العادية			
النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة المطلوبة	الإضافية النسبة Volant de conservation	النسبة الدنيا	
	8%		4%			2%	بازل II
10.5%	8%	8.5%	6%	7%	2.5	4.5%	بازل III

المصدر :

Jaime Caruana ; Bâle III: vers un système financier plus sûr ; 3e Conférence bancaire internationale Santander

Madrid, le 15 septembre 2010, p08. a partir du site d'internet:

http://www.bis.org/speeches/sp100921_fr.pdf, consulté le 17/05/2015.

الفرع الثالث: أهداف اتفاقية بازل 3

وتتمثل فيما يلي:¹

- إن المفهوم الجديد للشريحة الأولى لرأس المال وتحديد حد أدنى لها 6% من إجمالي الأصول الخطرة يجعل المصارف في حالة دعم مستمر لرأس المال عند كافة الظروف وبنحو تحوطي.
- المعيار الجديد للسيولة وتحديد حد أدنى له بالسيولة الكافية لسداد الالتزامات خلال 30 يوما يعطي للمصارف مهلة كافية لمواجهة الخطر ووضع استراتيجيات التصرف لمواجهة الأزمة بدلا من الانهيار المفاجئ.
- إن القياس الجديد لمؤشر الرافعة المالية يمثل وقاءا إضافيا جديدا للقاعدة الرأسمالية للمصرف ودرعا جديدا لمواجهة الخطر.
- إن تدعيم متطلبات رأس المال لعمليات المشتقات المالية والاقتراض بضمان أوراق مالية وعمليات إعادة شراء أذون الخزنة يضع قيودا على المضاربين في الأسواق ويوفر دعامة إضافية للبنوك ضد مخاطر تلك المضاربات.
- إن الأخذ بالاعتبار التأثير الحلقي أو الدائري للمتغيرات الاقتصادية ما بين فترات الرواج والانكماش يؤكد صحة رؤية لجنة بازل 3 للعلاقة بين تلك المتغيرات وأداء الاقتصاد الكلي.
- كما وتهدف إلى تحسين إدارة المخاطر والحوكمة بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والإفصاح لدى المصارف، حيث أن إصلاحات هذه اللجنة هي جزء من مبادراتها لتعزيز النظام التشريعي المالي وذلك بالإنطلاق من فكرة أساسية تتمثل في أن متانة ومرونة النظام المصرفي هما الأساس في التنمية الاقتصادية المستدامة.
- تحسين وتعزيز قدرة القطاع المصرفي اتجاه الخسائر والصدمات جراء الضغوط الاقتصادية والمالية.
- أتت متطلبات بازل 3 لتعالج، إضافة إلى مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، والتشغيل والسمعة وغيرها لمنع أي أزمة من الوصول إلى قلب الاقتصاد الحقيقي.

الفرع الرابع: مراحل التحول إلى النظام الجديد (مراحل تنفيذ مقررات بازل 3)

تمنح الإصلاحات المقترحة فترة 8 سنوات، للانتقال لمرحلة المتطلبات البنكية الجديدة بشكل تدريجي، مما يعطي وقتا كافيا للبنوك لزيادة رؤوس أموالها عن طريق إبقاء الأرباح وجمع رأس المال، هذه المنهجية هي طريقة عملية إذ أنها تتيح للبنوك وقتا كافيا لرفع معايير رأس المال كما أنها أيضا لن تعيق الانتعاش الاقتصادي.

¹ عبد المنعم التهامي، مقررات بازل 2 و3 كمدخل لتلافي التأثير الحلقي للمتغيرات الاقتصادية على أداء البنوك والاقتصاد الكلي، النشرة المصرفية العربية، ديسمبر، 2010، ص 38.

جدول 11: مراحل تنفيذ مقررات بازل 3

Phase-in arrangements (shading indicates transition periods) (all dates are as of 1 January)									
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	As of 1 January 2019
الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين			3.5%	4.0%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%
رأس مال التحوط						0.625%	1.25%	1.875%	2.50%
الحد الأدنى لحقوق المساهمين زائد رأس مال التحوط			3.5%	4.0%	4.5%	5.125%	5.75%	6.375%	7.0%
الحد الأدنى لرأس مال الفئة 1			4.5%	5.5%	6.0%	6.0%	6.0%	6.0%	6.0%
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال			8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال + رأس مال التحوط			8.0%	8.0%	8.0%	8.625%	9.25%	9.875%	10.5%

المصدر: مفتاح صالح، رحال فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

المطلب الثاني: انعكاسات بازل 3 على النظام المصرفي

تضمنت بازل 3 تعديلات صارمة وهذا تفاديا للمخاطر والأزمات التي تقع فيها البنوك نتيجة نقص الرقابة وعدم احترام معدل الكفاية الضروري، لهذا رفعت من رأس المال ودعمت مخاطر السيولة في المصارف وغيرها من النقاط التي سوف نتطرق لها في هذا المطلب.

الفرع الأول: مضمون بازل 3

1- زيادة متطلبات رأس المال:

تجعل الاتفاقية الجديدة مفهوم رأس المال الأساسي (tier one) مقتصرًا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافًا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد، غير متراكمة العوائد، وغير المقيدة بتاريخ استحقاق أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. أما رأس المال المساند (Tier Two) فقد يقتصر بدوره على الأدوات لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك.¹

حيث اقترحت لجنة بازل أن يتم رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين وهو أعلى أشكال رأس المال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر من النسبة الحالية 2% إلى 4,5%، كما أن متطلبات رأس مال الفئة 1 والتي تشمل حقوق المساهمين وبعض الأدوات المالية المؤهلة الأخرى بناءً على معايير الصارمة، سوف يتم رفعها من 4% إلى 6%.²

وقد أضافت الإصلاحات نوعًا جديدًا من رأس المال الذي يمكن تسميته الأموال التحوطية الإضافية تحتفظ به البنوك بنسبة 2,5% علاوة على الحد الأدنى المطلوب وفقًا للأنظمة الحالية على أن يتكون من حقوق المساهمين، حيث أن الغرض من الأموال التحوطية أو أموال الحماية هو ضمان احتفاظ البنك برأس مال حماية

¹ معمري سارة، مرجع سبق ذكره، ص 83.

² سدرية أنيسة، قصاب سعديّة، حوكمة البنوك الجزائرية في ظل التطورات المالية العالمية *خلال الفترة 1990-2010*، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات

نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2011/2012، ص 143.

يمكن استخدامه لامتناع الحسائر خلال فترات الأزمات المالية والاقتصادية، وهكذا فإن الحد الأدنى المطلوب من رأس مال الفئة 1 ورأس مال الحماية سوف يكون بنسبة 8,5% وسوف تصبح نسبة إجمالي متطلبات لرأس المال بعد تطبيق الإصلاحات 10,5% مقابل 8% في الوقت الراهن.¹

تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتشمل أدوات أكثر استقراراً وتقسيم إلى ما يلي:²

- الشريحة الأولى للأسهم العادية (Common Equity Tier 1): وتتكون بشكل رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المدورة.

- الشريحة الأولى الإضافية (Additional Tier 1).

- الشريحة الثانية (Tier 2).

- وقامت اتفاقية بازل 3 بإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال.

الجدول 12: متطلبات رأس المال ورأس المال التحوط

إجمالي رأس المال	رأس مال الفئة 1	حقوق المساهمين (بعد الخصومات)	
8%	6%	4.5%	الحد الأدنى
		2.5%	رأس المال التحوط
10.5%	8.5%	7%	الحد الأدنى + رأس المال التحوط
		0% - 2.5%	حدود رأس مال التحوط الدورية

المصدر: بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 15.

¹ معمري سارة، مرجع سبق ذكره، ص 84.

² مفتاح صالح، رحال فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

2- إسهامات بازل 3 في تدعيم إدارة مخاطر السيولة:

لقد واجهت البنوك خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة مجموعة من الصعوبات، وذلك بسبب الثغرات الموجودة في المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر السيولة. وردا على ذلك، قامت اللجنة بنشر المبادئ السليمة للإدارة مخاطر السيولة والتي من شأنها تعزيز إدارة المخاطر بشكل أفضل في المجال الحيوي، وهذا فقط إن كان هناك تنفيذ كامل من طرف البنوك والمشرفين. ولهذا فإن اللجنة ستقوم بالتنسيق مع المشرفين للمتابعة الصارمة لالتزام البنوك بهذه المبادئ الأساسية.¹

حيث تتمثل مبادئ الإدارة السليمة ورصد مخاطر السيولة (مبادئ بازل) فيما يلي:²

أ- المبدأ الأساسي لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة:

يعتبر تسيير مخاطر السيولة مسؤولية كل بنك، حيث ينبغي على كل بنك أن يتوفر على إطار سليم ودائم لتسيير مخاطر السيولة، لمواجهة حالات جفاف السيولة وتوقف مصادر التمويل، كما ينبغي على المشرفين تقييم آلية تسيير مخاطر السيولة ووضع السيولة، كما عليهم التحرك بسرعة عند ملاحظة أي عجز في هذه المجالات، لحماية المودعين وللحد من الأضرار التي قد تنجم عن النظام المالي.

ب- دور جهات الإشراف وإدارة مخاطر السيولة:

على كل بنك أن يحدد مستوى قبول المخاطر بما يلائم إستراتيجيتها التجارية، ومكانتها في النظام المالي ككل. كما أن من مسؤوليات الإدارة العامة تحديد مستوى المخاطرة وضمان مراقبة فطنة لمؤشرات السيولة في البنك، وإعداد تقرير لمجلس الإدارة حول الموضوع. وعلى الإدارة أن تختبر استراتيجيات، وآليات إدارة المخاطرة، لضمان التسيير في الوقت الملائم لمخاطر السيولة. على كل بنك أن يأخذ بعين الاعتبار التكاليف والايجابيات الناتجة عن المخاطرة، وذلك بغية التعرف الجيد على الحوافز التي تدعو إلى تحمل مخاطر السيولة وأثرها على إجمالي عمليات البنك.

ج- قياس وإدارة مخاطر السيولة:

يجب على كل بنك أن يجوز على عملية دقيقة لتحديد وقياس ورصد ومراقبة مخاطر السيولة. هذه العملية يجب أن تتضمن آلية ضمان كامل لتتبع التدفقات النقدية المتعلقة بالموجودات، والمطلوبات، والبنود خارج الميزانية العمومية وفقا لآفاق زمنية مختلفة ومناسبة. كما ينبغي عليه أن يرصد ويسيطر على مخاطر السيولة في كامل فروع البنك فيما يتعلق بالعملات الأجنبية. كما ينبغي على البنك وضع إستراتيجية لضمان التنوع الفعال لمصادر وأشكال التمويل، ويحافظ على علاقات وثيقة مع الجهات المانحة، وذلك لتعزيز التنوع الفعال لمصادر التمويل، ويجب على البنك التحقق

¹ بونيهي مريم، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 60-61.

² -bcbc, **Principes de saine gestion et de surveillance du risque de liquidité**, comité bale de contrôle bancaire, [sur le lien] www.bis.org/publ/bcbs144_fr.pdf, septembre 2008, p-p : 1-5, consulté le :20/03/2015.

من قدرته على الحصول على الأموال بسرعة ويحدد العوامل الرئيسية التي من المحتمل أن تؤثر على قدرته في جمع الأموال.

ينبغي على البنك إدارة وضعيات سيولته ومخاطر السيولة في التداول اليومي، ليكون قادراً على الوفاء في الوقت المحدد، في ظل الظروف العادية وفي أوقات الشدة، على الوفاء بالالتزامات والتسوية، وبذلك تساهم في حسن سير أنظمة الدفع والتسوية.

ينبغي على كل مصرف أن يجري اختبارات التحمل الدورية عن السيناريوهات المختلفة لفترات طويلة أو قصيرة (التي تحدث منفردة أو في وقت واحد)، أو تؤثر عليه في وجه الخصوص أو التي تؤثر على السوق ككل، تحققاً أن التعرض لمخاطر السيولة الحالي ينسجم مع مستوى قبول المخاطرة. ومن ثم يستخدم نتائج اختبارات التحمل لتكييف استراتيجياتها لإدارة مخاطر السيولة، وسياساتها ومواقفها، ووضع خطط طوارئ فعالة.

على كل بنك يجب أن يكون لها خطة تمويل للطوارئ في شكل جيد، ويبين فيها بوضوح استراتيجيات المؤسسة لمواجهة النقص في السيولة في حالة الطوارئ. والتي تتضمن وصف السياسات التي ينبغي تطبيقها في حالة التوترات، وتحديد بوضوح لسلسلة المسؤوليات، ووضع إجراءات واضحة لتفعيل هذه السياسات وتبنيه المستوى الأعلى من الإدارة، كما يجب اختبارها بانتظام وتحديثها للتأكد من أنها لا تزال تعمل بكامل طاقتها. مع الاحتفاظ بأصول سائلة ذات جودة عالية والتي تؤدي إلى التعامل مع حالات مختلفة من ضغوط السيولة، وخاصة أي حادث من المرجح أن يخفض تمويله.

د- منشورات حول السيولة:

يجب على البنك أن يقوم بانتظام بنشر المعلومات التي تسمح للمشاركين في السوق أن يأخذوا صورة واضحة حول قوة ترتيبات إدارتها لمخاطر السيولة ووضعيات سيولتها.

و- دور المشرفين:

على المشرفين إجراء تقييم دوري للترتيبات الإجمالية المتخذة لتسيير مخاطر السيولة ووضعيات سيولتها، وتحدد ما إذا كانت مناسبة لحالة ضغوط السيولة، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة، وعلى الجهات الإشرافية الأخذ بعين الاعتبار: التقارير الداخلية، الإفصاح الاحترازي ومعلومات السوق.

وينبغي على المشرفين أن يطلبوا من البنك اتخاذ جميع الإجراءات في الوقت المناسب للتعامل بسرعة وفعالية مع نقاط الضعف التي تم تحديدها في عمليات إدارة مخاطر السيولة أو في وضعيات السيولة. وعلى المشرفين تبادل المعلومات على المستوى الوطني وعلى الصعيد الدولي، مع غيرهم من المشرفين والسلطات المختصة الأخرى، مثل البنوك المركزية، لتعزيز فعالية التعاون في مجال المراقبة والسيطرة وإدارة مخاطر السيولة. على أن تجري هذه التبادلات دورياً خلال الأوضاع الطبيعية، أن تكتف جهودها عند الاقتضاء، من حيث وتيرة التبادل وطبيعة المعلومات المقدمة، في أوقات الشدة.

وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة:¹

- الأولى للمدى القصير وتُعرف بنسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio) وتُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه، ويجب أن لا تقل عن 100%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً.

$$LCR = \frac{\text{High quality liquid assets}}{\text{Total net liquidity outflows over 30-day time period}} \geq 100\%$$

- الثانية وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio) لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول)، ويجب أن لا تقل عن 100%.

$$NSFR = \frac{\text{Available stable funding}}{\text{Required stable funding}} \geq 100\%$$

3- مؤشر الرافعة المالية:

إدخال مؤشر معدل الرافعة المالية Leverage Ratio كمقياس داعم للإطار الداخلي أو لأساليب قياس المخاطر وفقاً لاتفاقية بازل الثانية أخذاً في الاعتبار المعالجة الجديدة في الدعامة الأولى (tier one) من دعائم متطلبات رأس المال وفقاً لما نصت عليه مقررات بازل ثلاثة، كما أن مؤشر معدل الرافعة المالية سوف يساعد على تكوين عملية البناء للملاءة الزائدة في نظام البنوك. وهذا المؤشر سوف يكون متوافقاً عليه دولياً،² وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%.³

$$\text{Leverage Ratio} = \frac{\text{Tier 1 capital}}{\text{Total exposure}} \geq 3\%$$

¹ مفتاح صالح، رحال فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 17.

³ آيت عكاش سمير، بن ناصر محمد، البنوك الإسلامية وتطبيقات معايير لجنة بازل -3-، المؤتمر العالمي العاشر للاقتصاد والتمويل الإسلامي، 23 مارس 2015، ص 18.

4- معايير الاستقرار المالي والمصرفي العالمي:

يتميز الزمن الذي نعيش فيه بكثرة وقوع الاضطرابات والتقلبات المالية وهو ما أهله لأن يوصف بعصر الاضطرابات فلا يكاد يخلو عقد من الزمان دون وقوع اضطراب واحد على الأقل، مما يتطلب دراسة متأنية وتحليلاً معمقاً للتشخيص وطرق العلاج، والأهم من ذلك العمل على استخلاص مبادئ اقتصادية ومالية متزنة تساهم في إرساء قواعد لها مفعولها الكبير على المدى الطويل لنظام مالي مستقر وعادل وذو كفاءة عالية، وهذا ما تلح عليه هذه المبادئ العشر التي نصت عليها وثيقة مبادئ الوسيطة المالية لنظام متوازن وعادل:¹

- 1- الحد من الإفراط في المدائيات وبيع الديون وتوريقها والتصرف فيها.
- 2- العمل على إحداث توازن بين الصيغ القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وصيغ التمويل المبني على الدين غير المرتبط بنمو الثروة.
- 3- بناء نظام نقدي وإيجاد وسائل للدفع أكثر عدلاً واستقراراً.
- 4- استخدام آلية معدل الربح بديلاً عن آلية سعر الفائدة.
- 5- تطوير أدوات وصيغ فعالة وعادلة في إدارة المخاطر وتوزيعها.
- 6- بناء نظام مالي ومصرفي أكثر كفاءة وعدلاً واستقراراً ومرتبطة بالاقتصاد الحقيقي.
- 7- إيجاد آليات عادلة لضمان الحقوق المالية للمقرضين مع عدم إلحاق أضرار بالدينين.
- 8- تصحيح دور الأسواق المالية ووضع ضوابط محددة لترشيد سلوكيات المتعاملين فيها.
- 9- الحوكمة والشفافية في نشاط المؤسسات المالية وعلاقتها بالأطراف ذات العلاقة.
- 10- تفعيل دور الدولة في رعاية النظام النقدي والمالي والرقابة على المعاملات والأسواق لتحقيق النمو المتوازن.

5- حواجز رأس المال ضد التأثير الحلقي:

تقدم مجموعة من المقاييس لبناء حواجز لرأس المال في أوقات الرواج ويمكن تخفيضها في أوقات الانكماش للحفاظ على استقرار النظام المصرفي وكبح آثار تلك الضغوط على الاقتصاد وسوق الأوراق المالية بدلاً من تضخيمها، كما ستقوم لجنة بازل بالترويج والمساهمة في تطوير أساليب قياس المخصصات بالأخذ في الاعتبار البناء على مواجهة احتمالات الخسائر المتوقعة لتحديد الخسائر الفعلية بنحو أكثر شفافية وبرؤية مستقبلية وبنحو أقل تأثيراً (حلقياً أودائياً) على الاقتصاد عن النموذج الحالي لقياس المخصصات القائمة على الخسائر المحققة.²

¹ صالح كامل، وثيقة مبادئ الوسيطة المالية: عشرة مبادئ لنظام مالي ومصرفي متوازن وعادل، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، الفصل الثاني، حزيران/يونيو 2009، ص 9.

² عبد المنعم النهامي، أحمد الغندور، مقررات بازل II، III كمدخل لتحقيق استقرار النظام المالي والمصرفي، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، الفصل الثالث، أيلول/سبتمبر 2010، بيروت، لبنان، ص 59.

الفرع الثاني: تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي

- أكد مصرفيون عالميون أن الأزمة المالية دفعت البنوك المركزية إلى التفكير جدياً في زيادة رؤوس أموال البنوك لتفادي الأزمات الائتمانية التي تعرضت لها بعض البنوك خلال تلك الأزمة، مما أدى لإفلاسها وضياع أموال المودعين لديها، وتعتبر معايير اتفاقية بازل 3 كنتيجة للأزمة المالية العالمية من أجل تحصين القطاع المصرفي العالمي من خلال الاحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال كاحتياطي يمكنها من مواجهة أي صدمات دون الحاجة لجهود إنقاذ حكومية هائلة كما حدث في الأزمة الأخيرة. وتمثل أهم تأثيرات مقررات بازل 3 على النظام المصرفي، في النقاط التالية:¹
- عدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة، التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق.
 - انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية من خلال تعزيز رأس المال والاحتياطات السائلة جنباً إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل البنك، وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.
 - إن مقررات بازل 3 ستجعل السيطرة على البنوك العالمية أقوى من ذي قبل بما يضمن للبنوك القدرة والملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للأزمات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث لبنوك عالمية كبنك (ليمان برذرز) في الأزمة المالية الأخيرة، ضف إلى ذلك أن الميزة الأساسية في بازل 3 تكمن في أن النموذج المالي الرياضي لاحتساب أخطار الأصول، صار أكثر صرامة ودقة في عملية تقييم الأصول الخطرة.
 - انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية نظراً إلى أن أرباح الأسهم من المرجح أن تنخفض للسماح للبنوك بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبصفة عامة سينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير.
 - فرض ضغوطاً على المؤسسات الضعيفة حيث تجد البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها.
 - الزيادة من احتياطات البنوك والرفع من رأس مالها، والتحسين من نوعيته.
 - التغيير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل فإدخال نسبتي في الوفاء بمتطلبات السيولة قصيرة وطويلة الأجل تدفع الشركات بعيداً عن مصادر التمويل قصيرة الأجل وأكثر نحو ترتيبات التمويل على المدى الطويل، وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها.
 - إن معايير اللجنة الدولية المصرفية (بازل 3) ستدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية على الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط أكثر تدخلاً في هيكل رأسمال البنوك وموجوداتها، وبالتالي تحميل إدارتها تكاليف أكبر تتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة للجمهور.

¹ مفتاح صالح، رحال فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص: 14-15.

- انخفاض القدرة على الإقراض بسبب القيود والشروط التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطات النظامية لدى البنوك فيها تقييد للبنوك على الإقراض ما يعمق من أزمة السيولة الحالية، وبالتالي يرفع التكلفة على البنوك في تحصيل سيولة قصيرة الأجل ووفيرة وهو ما سينعكس لاحقاً على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والأفراد نظراً لارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارف.

- إقرار شفافية أكبر في العالم المالي.

- معايير بازل 3 ستحد من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية، وهذا بعد فرضها قيود على السيولة النقدية، والتي ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني، وعدم قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سيؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاعات أو أنشطة اقتصادية.

- أن لهذه المعايير الجديدة انعكاساتها على النمو، حيث تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية أن تنفيذ اتفاقية "بازل 3" سيؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمقدار 1.05 إلى 1.15 في المائة تقريباً.

الفرع الثالث: أهم الدروس المستخلصة في مجال الرقابة المصرفية الفعالة

من خلال ما تم دراسته في هذا البحث ارتأينا إلى استخلاص مجموعة من النقاط المتعلقة بالرقابة المصرفية الفعالة والمتمثلة في:

- تعدد السياسات الاقتصادية الكلية السليمة (وبشكل رئيسي سياسات المالية العامة والسياسات النقدية)، الأساس لأي نظام مالي مستقر. وقد تحتل الموازين بدون السياسات السليمة، مثل ارتفاع حجم الاقتراض والإنفاق الحكوميين والزيادة المفرطة في عجز أو توفر السيولة، التي قد تؤثر على استقرار النظام المالي، مما قد يعيق الرقابة الفعالة.
- ضرورة تطبيق الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي من قبل البنوك المركزية أي يؤدي وظيفته الحيوية من خلال تطوير قواعد عمل الوحدات المصرفية والرقابة عليها ومحاسبة المسؤولين، من خلال تبني سياسة للإشراف المصرفي الحذر للبنوك المركزية، لأنه كلما كان إشراف البنك المركزي في المستوى قلت التجاوزات وبالتالي الوصول إلى نوع من الاستقرار المالي والمصرفي.
- زيادة عدد المراقبين لدى المصرف المركزي لئلا نكون من القيام بالرقابة على مختلف الفروع المصرفية المنتشرة في مختلف المحافظات.
- ضرورة تدعيم عملية الإفصاح والشفافية بالبنوك من خلال حثها على توفير المعلومات المفصلة التي تسمح لجميع المشاركين في السوق بأخذ صورة كاملة ودقيقة لوضعية المخاطر الائتمانية لهذه البنوك في الوقت المناسب.
- عدم الإفراط في الائتمان المصرفي دون ضوابط وأن يتجه الائتمان نحو قطاعات منتجة وغير منطوية على المضاربة في الأسواق المالية أو في أسواق العقارات، لأن هبوط أسعار الأصول والمنتجات سيؤدي إلى عجز العملاء عن تسديد ديونهم للمصارف، ومن ثم زيادة الديون المشكوك فيها واحتمال المصارف لأزمة سيولة.
- منع الإفراط في التعامل بنظام المتاجرة بالديون ونظام جدولة الديون، لأن هذه النظم تقود إلى مزيد من الإفلاس.

- تبني مؤشرات تنبئ بحدوث أزمات مصرفية من أجل زيادة قدرة البنوك على الإستخدام الكفء لمواردها ومواجهة المخاطر التي قد تواجهها عند القيام بأعمالها، بالإضافة إلى التسهيل والإسراع في اتخاذ الإجراءات المناسبة قبل تفاقم المشكلات.
- لا بد من معالجة قضايا الرقابة المالية على المؤسسات المالية من خلال إدارة وإشراف هيئات رقابية دولية مستقلة تتمتع بالشفافية التامة، من خلال رفع مستوى الرقابة على الحركة المصرفية ووضع شروط جديدة على القروض الكبيرة.
- تعزيز إدارة المخاطر لدى المصارف، إذ أثبتت مجريات الأزمة المالية العالمية، أن ضعف إدارة المخاطر كان أحد الأسباب الرئيسة للاهتزاز المالي الذي حدث إبان الأزمة.
- وضع الضوابط واستخدام البرامج المختصة لتعزيز القدرات البشرية المتخصصة، من خلال دورات تدريبية منتظمة ومستمرة لجميع العاملين.

خلاصة الفصل

مر العالم بالعديد من الأزمات المالية وكانت الأسباب الرئيسية لهذه الأزمات هو النظام المصرفي، وهذا نظرا للنقص الموجود في هذه المعايير، والتوسع والتحرر الذي عرفه النظام المالي العالمي في الخدمات والأنشطة المصرفية، وفي ظل غياب الرقابة والإشراف وتزايد الابتكارات الحديثة، وكان آخر هذه الأزمات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي نشأت بعد انفجار أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن مقررات بازل 2 لم تكن كافية للتصدي لها ومواجهتها، لهذا أصدرت لجنة بازل تعديلات جديدة أطلقت عليها تسمية بازل 3، تضمنت مقررات أكثر صرامة للبنوك من أجل تفادي حدوث أزمة مالية أخرى.

الختمة

خاتمة

إن ظهور لجنة بازل للرقابة المصرفية على المستوى العالمي كان بهدف الحفاظ على سلامة واستقرار النظام المالي العالمي، من خلال وضع معايير عالمية موجهة لكافة البنوك في العالم لضمان استقرار النظام المصرفي محاولة تحصيلها من المخاطر المختلفة التي تواجهها، وهذا بسبب تنوع وتعدد الخدمات التي يقدمها هذا القطاع في ظل العولمة المالية التي أثرت بشكل كبير في العمل المصرفي.

إن لجنة بازل أصدرت العديد من المعايير وتقوم بالتعديلات اللازمة لها لتواكب التطورات السريعة التي تعرفها المصارف، حتى تصبح هذه المعايير شاملة ومحيطة بكل المخاطر الحديثة والمختلفة من بازل 1 إلى بازل 2. وبالرغم من وجودها إلا أن النظام المصرفي لم يكن في منأى من الأزمات، حيث كان وقع الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 شديد جدا على النظام المصرفي العالمي، وكانت آثارها جد مخيفة على المصارف الأمريكية بصفة خاصة باعتبار أن هذه الأزمة كانت بدايتها من أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي انتقلت إلى باقي دول العالم نظرا لارتباط اقتصاديات هذه الدول فيما بينها وباعتبار أن الاقتصاد الأمريكي هو أقوى اقتصاد في العالم. بعد ظهور نقائص معايير بازل 2 اجتهدت لجنة بازل للمرة الثالثة وأصدرت تعديلات جديدة تحت مسمى معايير بازل 3، حيث تضمنت تعديلات هامة على مستوى كفاية رأس المال، ورفع احتياطات البنوك لمواجهة أي أزمات في المستقبل.

الإجابة على الفرضيات:

من خلال الدراسة التي قمنا بها سيتم الإجابة على الفرضيات الموضوعية سابقا كالتالي:

الفرضية الأولى:

صحيحة لأن معايير بازل 2 فعلا لم تكن كافية لتجنب البنوك من الوقوع في الأزمات ومايشت ذلك هو وقوع العالم في أشد أزمة مالية منذ أزمة سنة 1929 أي الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بعد وقت قصير من بداية تطبيق بازل 2.

وبالتالي فإن اتفاقية بازل 2 قد كان لها دور كبير في إحداث الأزمة المالية، وذلك إما نتيجة جوانب أهميتها وكانت بمثابة ثغرات استغللتها البنوك للتهرب من متطلبات الرقابة، أو نتيجة القصور في تطبيق ما جاءت به هذه الاتفاقية . ولهذا كان من الضروري إحداث إصلاحات جديدة تمس خاصة قواعد ومعايير العمل المصرفي.

الفرضية الثانية:

صحيحة لأن معايير بازل 3 تهدف إلى رفع مستويات رؤوس الأموال في البنوك، وذلك لتعزيز قدرتها على امتصاص الخسائر، والتحكم في التسيير في فترات الضغط بما يضمن مواجهتها للأزمات، كما تشدد الرقابة على البنوك لزيادة مستوى الإفصاح والشفافية.

النتائج:

بعد قيامنا بهذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- نتيجة التوسع في النشاط المصرفي العالمي، وزيادة المنافسة على المستوى الدولي، شهد العالم موجة من الأزمات المالية كانت وراء إفلاس العديد من البنوك العالمية، نتيجة لذلك تشكلت لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية، وأقرت معيارا دوليا موحدًا لقياس رأس المال المصرفي من أجل ضمان الاستقرار المالي على المستوى الدولي.
- أثرت العولمة والتحرر المالي بشكل كبير على النشاط المصرفي مما أدى إلى تعدد المخاطر التي تواجهها البنوك، وتراكم هذه المخاطر أدى إلى ظهور الأزمات.
- أدى قصور اتفاقية بازل الأولى في مواجهة بعض المخاطر التي شهدتها بعض الدول، إلى ظهور اتفاقية بازل الثانية التي تعتبر تحول جوهري في إدارة المخاطر.
- اجتهاد لجنة بازل في مواكبة التطورات في العمل المصرفي من خلال وضع تعديلات على معاييرها، كلما كانت هناك ضرورة لذلك حتى تضمن استقرار عمل البنوك وتحصينها من الأزمات المحتملة.
- كان أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 عميق على مستوى البنوك، حيث تسببت في إفلاس العديد من البنوك الكبيرة.

- نتيجة للآثار التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على البنوك، قامت لجنة بازل بإصدار معايير جديدة لها (أي بازل3) بعد كل الانتقادات التي وجهت لبازل2.

التوصيات:

يمكن تقديم مجموعة من التوصيات المتمثلة في:

- الالتزام الجدي بهذه المعايير وتطبيقها بشكل صحيح حتى تتفادى البنوك الأزمات المستقبلية.
- الرقابة الدائمة والمستمرة على عمل البنوك من طرف البنوك المركزية.
- ضرورة مساعدة البنوك الصغيرة على توفير الموارد والإمكانيات اللازمة لتطبيق بازل3.
- تطوير الكفاءات البشرية من خلال التكوين المستمر لإطارات كفؤة تكون قادرة على تطبيق معيار بازل3 بسهولة ومسايرة التطورات والمستجدات العالمية في المجال المصرفي.
- الاعتماد على الشفافية والإفصاح عن الوضعية المالية للبنك يساهم في تعزيز ثقة المتعاملين معه وبالتالي التقليل من الأزمات المصرفية وتحسين سمعة البنك.

آفاق البحث:

نختم الدراسة بالآفاق التالية:

- فعالية معايير بازل3 في تجنب الأزمات المصرفية.
- إمكانية تطبيق بازل3 في البنوك الجزائرية.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

أ- الكتب:

- أحمد سليمان خصاونة، (المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها)، ط1، جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008.
- أحمد غنيم، الأزمات المصرفية والمالية (الأسباب، النتائج، العلاج)، دار النشر غير موجودة، 2005.
- إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009.
- جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي - المنظور العملي -، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 1999.
- حنفي عبد الغفار، إدارة المصارف، القاهرة، الدار الجامعية للنشر، 2002.
- دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة، الأردن، الطبعة 1، 2012.
- سامي محمد هشام حريز، المهارة في إدارة الأزمات وحل المشكلات الأسس النظرية والتطبيقية، ط1، دار البداية، عمان، 2007.
- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
- سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية والجات 1994، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998.
- شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، ط1، عبيدين، مصر، 2002.
- صادق مدحت، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، 2001.
- طارق حماد عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- عبد الحفيظ يوسف فريهان، إدارة المخاطر المصرفية، جامعة الإسراء، الأردن، 2008.
- عبد العزيز النجار، الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات، الطبعة الأولى، مصر، المكتب العربي الحديث، 2007.
- عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003.
- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، عمان، الأردن، دار مجلاوي للنشر، 1999.
- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001/2000.
- عمر يوسف، عبد الله عبابنة، الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011.
- محسن أحمد الخضير، إدارة الأزمات منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، مكتبة مدبولي، ط2، القاهرة، 1990.

- محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
- محمد عابد الجابري، العرب والعملة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998.
- محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية: البورصة ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 2000.
- معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد، إدارة الصراع والأزمات وضغوط العمل والتغيير، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- ممدوح محمود منصور، العملة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
- ب- المجالات والدوريات:**
- بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، عدد 7، 2010.
- بوراس أحمد، المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها على الأنظمة المصرفية للدول النامية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، جوان 2007.
- حياة نجار، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، العدد 13، 2013.
- زبير عياش، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 30، ماي 2013.
- سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 6، 2006.
- عبد الرزاق محمد حسين، علي خضير عباس، العملة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي في البلدان النامية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 24، 2012.
- عبد القادر بربيش، إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل 1 و2 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد التاسع والعشرون، فيفري 2013.
- مبارك بوعشة، البعد الاقتصادي للعملة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة متنوري، قسنطينة، العدد 16 ديسمبر 2001.
- مجلة اتحاد المصارف العربية، بازل 2 فرصة أم تحد؟، العدد 279، فبراير 2004.
- محمد بن بوزيان، سمية زيرار، انتشار عدوى الأزمات المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2010.

- مشروع القرارات الجديدة للجنة بازل الثانية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد العاشر، العدد الأول، مارس 2002.
- نبراس محمد عباس العامري، استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 7، 2012.
- إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، السلسلة الخامسة، العدد 4، نوفمبر 2012.
- عبد المنعم التهامي، أحمد الغندور، مقررات بازل II، III كمدخل لتحقيق استقرار النظام المالي والمصرفي، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، الفصل الثالث، بيروت، لبنان، أيلول/سبتمبر 2010.
- صالح كامل، وثيقة مبادئ الوساطة المالية: عشرة مبادئ لنظام مالي ومصرفي متوازن وعادل، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، الفصل الثاني، حزيران/يونيو 2009.
- ج- الرسائل الجامعية والأطروحات:**
- أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس مال وفقا لتوصيات لجنة بازل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع: دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، 2012-2013.
- أوكيل نسيمه، الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من أثارها مع دراسة حالة أزمة جنوب شرق آسيا، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2007/2008.
- بلعربي نورة، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007/2008.
- بعلي حسني مبارك، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير، فرع: إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2012.
- بوعيشي محمود، مقهور قادة، تسيير المخاطر البنكية في المعاملات الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، تخصص: مالية، جامعة بشار، 2013/2014.
- بونيهي مريم، مقررات لجنة بازل وأهميتها في تقليل المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية، 2010/2011.
- تومي ابراهيم، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الجزائرية للإعتماد الإيجاري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007/2008.

- حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010-2011.
- حجاج محمد الهاشمي، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية (دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية الأسواق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2012.
- خبابة عبد الله، سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- دريسي حورية، حمودي لويزة، المراجعة البنكية وقف معايير المراجعة الدولية (دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2013/2014.
- ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003م-2011م)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2012-2013.
- سدرة أنيسة، قصاب سعدي، حوكمة البنوك الجزائرية في ظل التطورات المالية العالمية * خلال الفترة 1990-2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2011/2012.
- شراديد محمد الحاج، مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس، تخصص: الحقوق والعلوم السياسية، فرع: الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014.
- عبد اللطيف محمود إيمان، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص: الاقتصاد العام، جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق، 2011.
- قويدمي وداد، تأثير أزمة الرهن العقاري على العولمة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية، تخصص: مالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2008/2009.
- كركار مليكة، تحديث الجهاز المصرفي الجزائري على ضوء معايير لجنة بازل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2004.
- لعراف فايزة، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: علوم تجارية، فرع: إدارة أعمال، جامعة المسيلة، 2009/2010.
- لمقدم سعاد، أثر العولمة الاقتصادية على اقتصاديات البنوك، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي/اقتصاد وتسيير مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2013.
- محجوب آسيا، البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة (حالة البنوك الجزائرية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم: علوم اقتصادية، تخصص: استراتيجية مالية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2010/2011.

- مرابط هيبة، أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفقا لمبادئ لجنة بازل، دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات ورقلة (BEA, BNA, CNEP)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011.
- معمري سارة، أثر الإلتزام بمتطلبات لجنة بازل في إرساء الحوكمة بالبنوك (حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
- ميرفت علي أبو كامل، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف "وفقاً للمعايير الدولية" بازل II دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.
- د- الملتقيات والمؤتمرات:**
- آيت عكاش سمير، بن ناصر محمد، البنوك الإسلامية وتطبيقات معايير لجنة بازل -3، المؤتمر العالمي العاشر للاقتصاد والتمويل الاسلامي، 23 مارس 2015.
- ادريس رشيد، مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية في الجزائر، ملتقى حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، يومي: 24-25 /أفريل /2006.
- بلالطة مبارك، حباة عبد الله، النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة، الملتقى الوطني: (المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة - مخاطر - وتقنيات)، جامعة جيجل، جيجل.
- بلعجوز حسين، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية، المركز الجامعي بجيجل.
- بلقاسم زايري، الأزمة المالية المعاصرة: الأسباب والدروس المستفادة، الملتقى الدولي حول: إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، جامعة شلف، 25-26/11/2005.
- بوعزة عبد القادر، ضرورة إصلاح الأنظمة المصرفية في ظل المظاهر الجديدة للعولمة، الملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، 25 أفريل 2006.
- بن يوسف سليم، أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية، المؤتمر الدولي حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن، يومي: 16/17/أفريل /2007.
- جوامع لبيبة، بلعياش ميادة، إدارة المخاطر المالية لأزمة ال Subprimes 2007، الملتقى الدولي حول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، يومي: 12-2012/12/13.
- حمزة فيلاي، آسيا قاسمي، المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل، المؤتمر الدولي الأول حول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج، البويرة، يومي 12-13 ديسمبر 2011.

- خبابة عبد الله، إشكالية الأخذ بنظام البنوك الشاملة في الجهاز المصرفي الجزائري، الملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، 25 أبريل 2006.
- رحال فاطمة، خبيزة أنفال حدة، التدابير الوقائية لمحاربة غسل الأموال في البنك الخارجي الجزائري-وكالة بسكرة-، الملتقى الوطني حول: مكافحة تبيض الأموال في المؤسسات المالية الجزائرية -الواقع والتحديات-، جامعة سعد دحلب، البلدة، يومي 04 و 05 مارس 2013.
- رزيق كمال، رحمون بوعلام، تقنيات وأساليب خصوصية المصارف، الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة (منافسة، مخاطر وتحديات)، يومي: 10-11/05/2005.
- رزيق كمال، كورتل فريد، تسيير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية -حالة البنوك الجزائرية-، المؤتمر الدولي حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن، يومي: 16/17 أبريل 2007.
- رميدي عبد الوهاب، سماي علي، العولمة المالية وأثارها على اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي: "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، بسكرة، 20/21 نوفمبر 2006.
- زايدي عبد السلام، مقران يزيد، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية، دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر يومي 5-6 ماي 2009.
- ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات، المؤتمر الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي: 20-21 أكتوبر 2009.
- سجارة فاطمة العابدية، انعكاسات تدويل الخطر المالي في ظل الازمة المالية الراهنة على الأسواق المالية للدول النامية، المؤتمر الدولي حول: ادارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة العقيد آكلي محمد اولحاج، البويرة، 12-13 ديسمبر 2012.
- سعدي خديجة، معايير لجنة بازل وإدارة المخاطر المصرفية، ملتقى حول: الحوكمة في القطاع المالي والمصرفي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.
- طيبة عبد العزى، مرايمي محمد، بازل II وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، يومي: 11/12 مارس 2008.
- عبد السلام مخلوفي، تأثير معايير المسؤولية الاجتماعية على نشاط الشركات متعددة الجنسيات، الملتقى الدولي حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر.
- عبد القادر بريش، عبد الرزاق حبار، تأثير التزام الجهاز المصرفي بمتطلبات لجنة بازل للإشراف المصرفي على القواعد التمويلية للبنوك الجزائرية، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر، الدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2011.

- علي العمري، الجهاز المصرفي الجزائري ومعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية الإصلاح من أجل استقرار الاقتصاد الوطني، ملتقى حول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة، 2011.
- قرواط حسينة، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، المؤتمر الدولي: إدارة المخاطر المالية و انعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي: 12-13 ديسمبر 2012.
- كتاف شافية، علقمة مليكة، التمويل المهيكل وأدواته المالية الحديثة ودورها في تفاقم الأزمة المالية الراهنة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 2009.
- لحيلح الطيب، بحث مقدم للملتقى الوطني: حول الإصلاح المصرفي في الجزائر، جامعة جيجل، يونيو، 2005.
- محمد الجموعي قريشي، فاطمة بن شنة، دراسة تحليلية لمقررات لجنة بازل في تسيير مخاطر الإئتمان، المؤتمر الدولي الأول: حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج، البويرة، يومي 12-13 ديسمبر 2011.
- محمد الصغير قريشي، إلياس بن ساسي، الرقابة القانونية والإدارية على القطاع المصرفي حالة القطاع المصرفي الجزائري، الملتقى الوطني حول: القطاع البنكي وقوانين الإصلاح الاقتصادي، يومي 3-4 ماي 2005.
- محمد راتول، محمد ناصف، المؤشرات المساعدة في اكتشاف عمليات تبييض الأموال وأهم الإجراءات المعتمدة لمكافحة هذه الظاهرة، ملتقى حول: مكافحة تبييض الأموال، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 04 و05 مارس 2013.
- مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول، تركيا، يومي 9-10 سبتمبر 2013.
- مفتاح صالح، رحال فاطمة، كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية على ضوء توصيات لجنة بازل (1-2-3)، المؤتمر الدولي الأول حول: إدارة المخاطر المالية و انعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج، البويرة، يومي 12-13 ديسمبر 2011.
- منصور عبد الله، قواعد الضبط المصرفي وانعكاساتها على إقراض الدول النامية، الملتقى الدولي حول: إشكالية البروز في ظل ضغوط العولمة المالية - حالة الاقتصاد الجزائري-، يومي: 7-8 ديسمبر 2004.
- يوسف مسعداوي، البنوك الإلكترونية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- واقع و تحديات، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة الشلف-الجزائر، 14 و15 ديسمبر 2004.
- و- المواقع الإلكترونية:
- جمعية مصارف لبنان، اتفاقية بازل الثالثة: الصناعة المصرفية العالمية في مواجهة الرقابة المصرفية، <http://www.abl.org.lb/ar/subpage.aspx?pageid=1088>, consulté le 10/05/2015.
- <http://www.idbe-egypt.com/doc/bazel.doc>, consulté le 14/05/2015.

- عامر يوسف العتوم، أسباب الأزمة المالية العالمية (رؤية إسلامية)، جامعة اليرموك، الأردن، نقلا عن:
http://www.aci.org.jo/development/admin/st_file_manager/user_uploaded_images/Research_presentation_in_the_Fourth_Conference_of_Scientific.doc
 2015/04/20
- عبد الله شحاتة، الأزمة المالية: المفهوم والأسباب، <http://www.pidegypt.org/download/forum-papers/15.pdf>, 2015/04/30
- حازم الببلاوي، لجنة بازل والرقابة على البنوك، مجلة الأهرام، <http://hazembeblawi.com/?p=342>, 2015/03/15
- ه- محاضرات:
- شعبان فرج، محاضرات في مقياس العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، تخصصات: النقود والمالية، واقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2014/2013.
- سمير أيت عكاش، محاضرات في مقياس التنظيم والرقابة البنكية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، 2013-2014.

ثانيا: باللغة الفرنسية:

a- livres:

- Antoine Sardi, Bale2, Edition AFGES, Paris, 2004.
 -Hanna heinrichs, barings : lessons pour la réglementation prudentielle des banques, Edition de l'université de bruxelles, Belgique, 1999.
 -Pascal Dumontier, denis dupré, Pilotage Bancaire, les normes IAS et la réglementation Bâle 2, revue banque Edition, Paris, 2005.
 -Patrick Lagadec, Apprendre à gérer les crises, 2^{ème} édition ,Paris : les éditions d'organisation, 1994.

b- articles et revues:

- Stephan TRIPAUL & Jean Pierre BAUCHART, L'audit interne: l'une des recommandations du comité de Bâle_Banque Magazine_N° 631_Décembre 2001.

c- sites internet :

- bcbs, Principes de saine gestion et de surveillance du risque de liquidité, comité bale de contrôle bancaire, [sur le lien] www.bis.org/publ/bcbs144_fr.pdf, septembre 2008, p-p : 1-5, consulté le :20/03/2015.
- Bernard Lhoest, Réforme de bale enjeux et opportunités, Avril 2002, p3, à partir du site d'internet : www.atel.lu/atel/fr/conferences/reunions/20020418/ATEL_ANDERSEN.pdf, consulté le :20/03/2015.
- Comité de bale, Convergence internationale de la mesure et des normes de Fonds propres (juin 2004) <http://www.bis.org> (site consulté le 30/03/2015).
- Comité de Bâle sur le Contrôle Bancaire, Vue d'ensemble du nouvel accord de Bâle sur les fonds propres, Document soumis à la consultation, Banque des Règlements Internationaux, Bâle, Avril 2003, <https://www.bis.org/bcbs/cp3ovfr.pdf>, consulté le:15/02/2015.
- Hennie Van Greuning, Sonja Brajovic Bratanovic, Analyzing banking risk : A framework for assessing corporate governance and risk management, The World Bank Publications, 3rd edition, Washington 2009,P130,available at:
<http://books.google.dz/books?id=73CX8O8akZ4C&printsec=frontcover&hl=fr#v=onepage&q&f=false>, consulté le 20/05/2015.

- <http://www.bayt.com/en/specialties/q/178162> , 2015/04/20
- <http://baselstandards.blogspot.com,20/12/2014>.

-
- Jaime Caruana; Bâle III: vers un système financier plus sûr; 3e Conférence bancaire internationale SantanderMadrid, le 15 septembre 2010,p08. a partir du site d'internet: http://www.bis.org/speeches/sp100921_fr.pdf, consulté le 17/05/2015.
- www.bis.org
- .